المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق

مجلة علمية فصلية متخصصة فى المعلومات والتوثيق والإحصاء

تصدر عن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

العدد الثاني أي النار (يناير) 2005 ف

مستقبل العلم والتكنولوجيا

رؤى إنسانية

- التعليم العالي في تقرير التنمية البشرية
- قياس مستوى تفاوت الدخل في ليبيا
- الدور العربي في إنتاج المعرفة

المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية (ملف خاص)

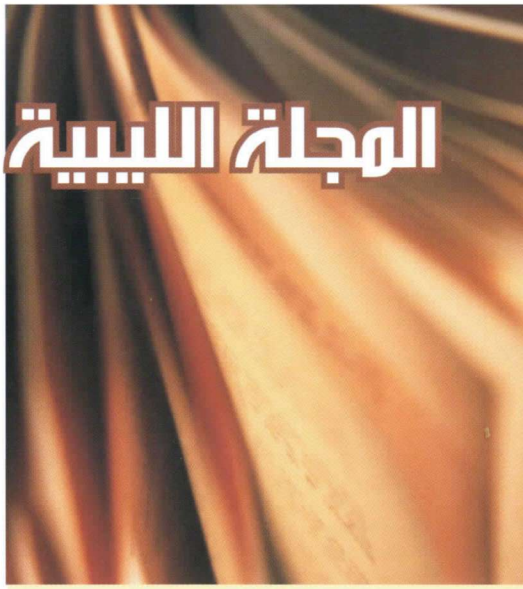

المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق

مجلة علمية فصلية متخصصة فى المعلومات والتوثيق والإحصاء

إرشادات حول النشر بالمجلة

تنشر المجلة

- البحوث والدراسات والمقالات الأصلية في مجالات المعلوماتية، والإحصاء، والتوثيق وتكنولوجياتها.
- نتائج وملخصات وقائع المؤتمرات، والندوات، والملتقيات العلمية في مجال اختصاصها.
- المواد المترجمة شرط أن لا يكون قد مر على نشرها بلغتها الأصلية أكثر من سنتين، وأن يرفق النص الأصلي.
- تحليلات وتعليقات حول التقارير، والدراسات، والنشرات الإحصائية والتوثيقية التي تعالج قضايا هامة محلية كانت أم دولية.
- مراجعات الكتب المتميزة التي لم يمض على إصدارها أكثر من ثلاث سنوات.
- التعريف بأحدث الإبداعات والتطورات في تكنولوجيات المعلومات بكافة تفرعاتها.

المواصفات

- تقدم كافة المواد مطبوعة على قرص مرن 3.5 ، أو على قرص ليزري cd .
- تحمل الصفحة الأولى عنوان المادة، واسم صاحبها ثلاثياً وصفته.
- لايزيد عدد صفحات البحوث والدراسات عن 30 صفحة، ولا يزيد عدد صفحات المقالات والمراجعات والتحليلات والمواد الأخرى عن 10 صفحات . ويشمل عدد الصفحات تلك المحتوية على جداول و/ أو رسومات .
- يتقيد مقدمو البحوث والدراسات بالشكل المتعارف عليه فيما يتعلق بأساليب العرض وتقسيمات البحث أو الدراسة، والمصطلحات، والمراجع، والأشكال، والترقيم، والهوامش.....الخ .
- يلتزم المؤلف أو الكاتب أو معد الموضوع بتوفير الرسومات والصور والجداول التي يتطلبها العمل أو تضيف إليه سمات تفضيلية لإخراجه في شكل مميز.
- تقدم الأشكال والصور والجداول على أوراق منفصلة، وفي الشكل القابل للطبع النهائي، وترقم تسلسليا مع الإشارة إلى أماكنها في النص ، ويعطى لكل منها عنوان قصير مفيد.

ايضاحات عامة

- يراعى أن لا تكون المادة المقدمة للنشر قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر إلى جهة أخرى.
- للمجلة حق الاعتذار عن قبول أي من المواد المقدمة للنشر لديها وذلك خلال ثلاثين يوما من استلامها لها.
- للمجلة الحق في اختزال أو تعديل أو إعادة صياغة جزئية للمواد المقدمة للنشر بما يتماشى والنسق المعتمد في النشر لديها.
- تصرف لمعد المادة المنشورة مكافأة رمزية. ويمنح صاحبها ثلاث نسخ مجانية من العدد الذي نشرت به .

تعبر المواد المنشورة عن آراء أصحابها ، ولا تعكس بالضرورة رأي الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.

اهتمامات هذه المجلة

تهتم المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق بكل ما له علاقة بالمعلوماتية، وبقضايا الإحصاء المتنوعة والمتعددة، وتكنولوجيات المعلومات والحواسيب ووسائط الاتصالات، وبأهمية التوثيق وصلته بكافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية...الخ.

المراسلات

وجه كافة المراسلات باسم رئيس التحرير .

ص . ب - طرابلس-ليبيا 2313

هاتف 3619903

ناسوخ (بريد مصور) 4442513

4442514

3603145

بريد الكتروني

majalla@nidaly.org

ومضات ..

وردتنا عدة ملاحظات من قراء أفاضل تقترح أن تكون هذه المجلة "محكّمة"...

ولعل باعث أصحابها أن يتسنى للأكاديميين والبحاث نشر دراساتهم وبحوثهم، والتي تمثل أحد المتطلبات الرئيسة للارتقاء في السلم الوظيفي الأكاديمي. وهى تعكس حرصهم على أن تتحلى المجلة بالموثوقية العلمية، وعمق المحتوى، والدقة...

ومع إكبارنا لهذا الحرص ، وإدراكنا لأهمية هذا النوع من الدوريات، إلا أنه كانت لدينا – ونحن نخطط لإصدار هذه المجلة- أهداف مغايرة لم يكن من بينها إصدار دورية علمية تُقصر صفحاتها على البحوث النظرية والتطبيقية المحكّمة...

والسبب – في تصورنا – يعود إلى عدة عوامل تتعلق بالتحكيم ومعاييره وآلياته ، وهي عوامل تضيق هذه الومضات عن تناولها.

كما أنه يعود من ناحية أخرى إلى المنحى المراد لهذه المجلة ..

فهي – كما نوهنا في العددين التجريبي والأول – دورية تعكس أنشطة الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، وتعرض طيفا متنوعا ومفيدا من المعارف والتعليقات والتحليلات حول قضايا الإحصاء المتنوعة، وتكنولوجيات المعلومات...

ويحدونا تطلع صادق إلى التفاعل مع أكثر من شريحة من القراء.. ونسعى إلى الإدلاء بدلونا في بث وتجذير وعي الشرائح المستهدفة بجوانب وآفاق المعلومات وتكنولوجياتها، وانعكاسات هذه التكنولوجيات، في عصر يشهد انفجاراً معرفياً هائلاً..

وإذا ما وفقت هذه المجلة في الإسهام في نشر الوعي المعلوماتي، والإحصائي، والتوثيقي، في قالب متيسر فهمه فهي تسير في الاتجاه الصحيح.

وندع الجانب البحثي والأكاديمي إلى جامعاتنا، ومراكز بحوثنا، وجمعياتنا العلمية، بل ونحثها على إصدار المزيد من الدوريات المحكمة، التي تمثل روافد وركائز لبيئة علمية خلاقة ومتطورة ...

ومضة أخيرة نؤكد من خلالها على أن ما أشرنا إليه لا يعني أننا ننشر كل ما يرد إلينا. بل نحن " نقوّم" ما ننشره، ونمحص مدى ملاءمته لأغراض المجلة، ونقوم بما تمليه ضرورات النشر الملتزم المتزن من تعديل أحيانا، وتصويب للصياغة أحيانا، والتأكد ما أمكن من دقة البيانات المنشورة بأنواعها، ونحرص دوما على الوصول إلى مستويات أفضل من المهنية، ورصانة المحتوى واتساقه، والتنويع في الرصد والعرض والتحليل .

فهل وضحت الصورة ؟ ... وهل نزعم أننا نوقد شمعة ؟..

نأمل ذلك ..

وإلى اللقاء في ومضات قادمة...

محمد عمران أبوميس ـ أمين التحرير

المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق

مجلة علمية فصلية متخصصة في المعلومات والتوثيق والإحصاء

رئيس التحرير

أ. د. علي مصطفى بن الأشهر

أمين اللجنة الشعبية للهيئة الوطنية
للمعلومات والتوثيق

أمين التحرير

محمد عمران أبو ميس

هيئة التحرير

أ.د. صالح محمد الزليطني

أ. لطفي الزروق كرموس

م. أسامة أحمد قباصة

سالم أبو عائشة خليفة

مصطفى امحمد صابر

ناصر ساسي عسكر

اللجنة الفنية

سالم محمد الوخي

محمود الصادق الزروق

عادل الزروق أبو عجيلة

عايدة أحمد كريم

تصميم الأغلفة

وائل محمد الرعوبي

المراجعة اللغوية

محمد التركي التاجوري

المراسلات

توجه باسم رئيس التحرير

المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق

ص. ب: 2313 طرابلس . الجماهيرية العظمى

هاتف: 3619903

مبرق: 22042

الناسوخ: 36031456 . 4442513

بريد إلكتروني:

majala@nidaly.org

موقع الهيئة على شبكة الإنترنت:

www.nidaly.org

التجهيز الفني والطباعة:

مكتب الفسيفساء للدعاية والإعلان

ومضات

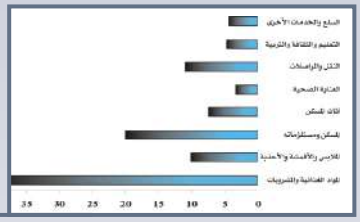

حديث العدد

مستقبل العلم والتكنولوجيا
رؤى إنسانية 4

الإنفاق الأسري
(المسح الاقتصادي الاجتماعي 2002-2003) 17

الأبعاد الاجتماعية والإنسانية
لقيـــاس مستوى المعيشـــــة 30

التعليم العالي في تقرير التنمية البشرية 38

مشروع المسح العنقودي 43

قياس مستوى تفاوت الدخل في ليبيا 49

تطور التعداد السكاني - 2 54

المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية
(ملف خاص) 59

الفجوة الإحصائية الليبية
في الإصدارات الدولية - 2 78

أضواء على مجتمع المعلومات
الدور العربي في إنتاج المعرفة والمحتوى 82

مفـــاهيم ومصطلحات
تكنولوجيا المعلومات - الإحصاء - التنمية 86

الجديد في عالم المعلومات والتكنولوجيا
أحدث ابتكارات التكنولوجيا 91

إصدارات
إصدارات محلية وعالمية 97

مستقبل العلم والتكنولوجيا
رؤى إنسانية ..

أ.د. على مصطفى بن الأشهر
رئيس التحرير

المقدمة

قد يقول من يبدأ بقراءة عنوان هذا الحديث، ما علاقة ذلك بمجلة تتحدث عن المعلومات؟ ...

أو ليس ما نتوقعه، أو نكتشفه، من علم وتكنولوجيا هو من باب المعلومات ؟ لقد سبق لنا فى حديث سابق أن أكدنا أن لغتنا العربية تربط بين العلم والمعلومات فى جذر واحد (علم) ؟

إذن ، ليكن حديثنا عن العلم والتكنولوجيا بإضاءات ما يتوفر لدينا من معلومات ، أو شبه معلومات ، أو تنبؤات ...

لنبدأ ...

الأرض كلها ...

العالم كله ...

بل الكون على شموليته واتساعه الذي لاحدود له، نراه يشهد أحداثا علمية وتكنولوجية ، لم يكن ليصدقها إنسان منذ سنوات قليلة ...

لم يكن الإنسان يستطيع أن يتخيل أنه سيهبط على القمر، أو أنه يرسل آلات شبه ذكية إلى كواكب أخرى...

لم يكن أى منا يتصور أنه سوف يصنع حواسيب في سرعة الضوء، وتنجزله مهام كانت في حكم المستحيل منذ زمن ليس ببعيد ...

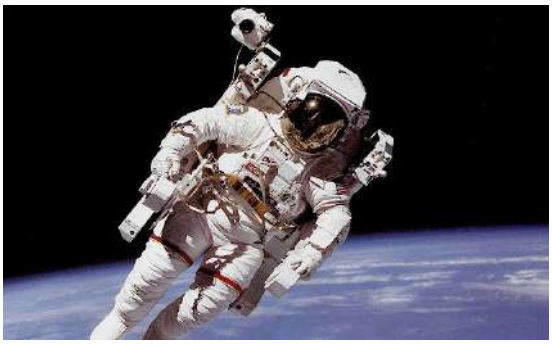

تمكن الإنسان من القضاء على أمراض وعلل ، وتمكن من نقل الأعضاء وزرعها ، وأنقذ بقدراته وابتكاراته المئات بل الآلاف من البشر ...

ولكن ، إلى جانب ذلك كله ، خلق أدوات دمار هائلة،يمكنها أن تهلك الجنس البشرى ، وغيره من الكائنات الحية الأخرى فى لحظات بمجرد ضغط زر صغير متعمدا أو عن طريق الخطأ...

استطاع بما اخترعه من مواد مشعة وملوثة أن يلوث البيئة التى تحيط به ، وأن يسمم الماء والهواء ...

كل ذلك ، من منجزات الخير والشر، كان وسوف يكون من صنع الإنسان ، بما منحه الله من عقل وفكر ، استخدمه فى إبداع كل ما هو خَير ومفيد ، ولكنه أيضا ابتكر وسائل الدمار والهلاك...

هذه قضايا نشاهدها ونعيشها ونعايشها ...

فماذا يحمل لنا المستقبل من مفاجآت يصنعها البشر بعلمهم وتكنولوجياتهم ؟

ليس من الصعب تخيل بعض ذلك ، ولكن قد يستحيل التنبؤ بأبعاده الحقيقية ...

نسأل أنفسنا ، هل يمكننا أن نطور الآلة إلى أبعد مماهى عليه؟ هل سيكون فى مقدورنا صنع آلات ذكية ، وقد تكون اكثر وأبعد منا ذكاء ؟

السؤال الأخطر من ذلك : هل سوف نتمكن من خلق آلات قد تتحكم في مصائرنا ، ونصبح عبيداً لها نأتمر بأمرها ؟ وتخطط لنا حياتنا ومستقبلنا ؟

هل تصبح هذه الآلات قادرة على التكاثر، كما نحن الكائنات الحية ؟

هذه نظرات في غاية التشاؤم ...

وفى المقابل ، قد يتمكن الإنسان من صنع هذا المستقبل البديع دون أن يفقد السيطرة عليه. سوف يقضى على الأمراض والعلل ، وسوف يتمكن من إطالة عمره وتحسين نوعية حياته ؛ وقد يذهب إلى كواكب بعيدة قد تكون خارج مجرتنا ، وربما يتمكن من الانتقال إليها في لحظات وبسرعات ضوئية رغم أن ذلك يبدو مستحيلا ومتناقضا مع نظريات النسبية وغيرها ...

وهذه نظرات غاية فى التفاؤل ...

إن الرؤى المستقبلية للعلم والتكنولوجيا : احتمالاتها وأبعادها ، وسلبياتها وإيجابياتها ، هى الشغل الشاغل للعلماء والباحثين ، والفلاسفة والمستقبليين ...

وهنا، فى هذا الحديث المتواضع ، نعرض لبعض هذه الرؤى .

1 – نظرات إنسانية للتطورات العلمية والتكنولوجية

1.1 / النظرة التشاؤمية:

1.1.1 / رغم البدايات المبكرة لهذا القرن الواحد والعشرين، فإنه يعد بتجديدات واختراعات علمية وتكنولوجية، وتطورات في مجالات الابتكارات ، كانت في القرن الماضي تنتمي إلى مجالات الخيال العلمي .

فالتطور فى تكنولوجيا النانو (nano-technology) والاستنساخ (cloning)، والإنساليات (الروبوتات) (robots) (حيث استخدمنا هنا المصطلح العربي المركب: الانساني الآلى / الإنسالى) ، والحوسبة الضوئية والكمومية (optical and quantum computing) سوف يكون لها تأثيرات هائلة على البنى المستقبلية بمجتمعاتنا؛ وهناك جدل واسع ، وسوف يزداد توسّعاً وحدّة ، حول هذا التقدم، وهذه الاختراقات (break throughs) العلمية والتكنولوجية، هل هو خير أم شر للإنسانية ؟ علما بأن هناك إجماعاً على أن هذه التغيرات والتأثيرات حادثة لا ريب في ذلك .

وسوف نعود فى مكان آخر من هذا الحديث، لدراسة بعض هذه القضايا العلمية والتكنولوجية كمؤشرات وليس كتفاصيل علمية أو تكنولوجية، فالمجال لا يتسع لذلك من جهة، كما أننا لا نمتلك التخصصات الضرورية للغوص فى أعماقها من جهة أخرى .

ولكننا نود هنا أن نستعرض بعض النظرات الإنسانية حولها، بين متشائم مغرق فى التشاؤم حول مصير البشرية نتيجة لهذا التقدم فى مجالات العلم والتكنولوجيا المختلفة، واستخدامات الإنسان الشريرة لها، أو تأسيسا على خطورتها الكامنة فيها، وبين متفائل يرى في هذه الابتكارات والاكتشافات والاختراعات خيراً للإنسان والكون الذى يعيش فيه .

وهذا يدعونا إلى ضرورة وضع استراتيجية مخطط لها بعناية لنشر الوعي بأهمية هذه القضايا العلمية والتكنولوجية بين شرائح المجتمع المختلفة ، حتى يتمكن الإنسان من استيعاب إمكانياتها الهائلة ، ومواجهة تأثيراتها السلبية والإيجابية المتوقعة والمحتملة ...

وهنا يأتي دور المعلومات ، ويبرر لنا أمام القارئ الكريم هذا الحديث عن العلم والتكنولوجيا ...

ومع تعودنا شبه الروتينى على الاختراقات العلمية والتكنولوجية والتي تحدث كل يوم ، بل بصفة تكاد تكون مستمرة دون توقف ، إلا أنه علينا القبول بفكرة أن أكثر

التكنولوجيات أهمية في هذا القرن ـ الإنساليات ، وتكنولوجيا النانو ، والهندسة الجينية (genetic engineering) سوف تواجهنا بتأثيرات وتحدّيات لم يسبق للإنسانية أن تعرضت لمثلها.

وقد جعلنا الاهتمام بالمعارف العلمية والقدرات التكنولوجية ننسى أو نتناسى ـ ولو إلى حين ـ النتائج والتأثيرات البيئية والصحية والاجتماعية والاقتصادية للاكتشافات المتوقعة ، ولا نستشعر قدرات ما يمكن تسميته بـ النسخ الذاتى (self-replication) للاكتشافات الجديدة في مجالات الهندسة الجينية وتكنولوجيا النانو والإنسالية (والتي نعبر عنها إختصاراً بـ: GNR

(Genetic engineering / Nano-technology / Robotics /)

التي قد تترتب عنها نتائج وخيمة تهدد مصير البشرية .

ويدعو البعض إلى التخلّى الطوعى عن هذه التكنولوجيات (GNR)، كما يدعون إلى التعامل الحذر مع أسلحة الدمار الشامل (النووية والبيولوجية والكيميائية) ، والتي يرمز لها عادة بـNBC (nuclear / biological/chemical weapons).

هذه النظرة التشاؤمية ، التي قد تكون خاطئة ، بنيت على الضجة الكبيرة التي أثيرت حول العصر النووي خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي إبان الحرب الباردة بين القوتين الأعظم (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) التي وضعت العالم كله على حافة الهاوية ، والرعب الذي ساد حول إمكانية حدوث دمار شامل للأرض ، وانقراض الحضارة الحديثة . كما يرجعنا أصحاب هذا المبدإ التشاؤمى إلى ما حدث خلال الحرب العالمية الأولى من استخدام للغازات السامة والآثار المميتة التي ترتبت عنها رغم بدائية التكنولوجيا المستخدمة آنذاك.

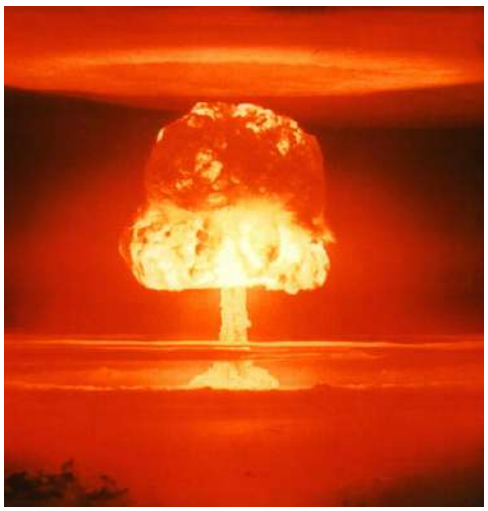

الاعتراض على أصحاب هذه النظرة المتشائمة يعتمد على مفهوم إنساني مكابر بأن المنطق الإنساني (human logic) يستطيع أن يستشف تأثيرات الأفعال المتعمدة و غير المتعمدة ، والمفهوم الأكثر غروراً بأن التفكير الانسانى (human reasoning) يمكنه تحديد مسيرة الكون . فنحن محدودو القدرة على تقييم النتائج ؛ لذلك نفضل الاعتماد على إنسانيتنا ، ومشاعرنا ، ومعتقداتنا . ويرى هذا الاعتراض أنه يمكننا التقدم ، مع الحذر والاستعداد للتوقف عندما نتحسس بإنسانيتنا ومشاعرنا الأخطار التى قد يتسبب فيها هذا التقدم ، وذلك بدلاً من النظرة المتطرفة التى تدعو إلى منع بعض توجهات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى بحجة أخطارها على الإنسانية ، والأرض ، وربما الكون بشموليته.

ويرى هؤلاء ، وغيرهم ، أن التكنولوجيا والتجديد هى عوامل قوة لإعادة صنع البنى الاجتماعية ، وخلق ظواهر جديدة ، والتى تقود بدورها إلى مؤسسات وميكانزمات استجابية جديدة.

فتكنولوجيا النانو، مثلا ، لها إمكانيات أن تكون عاملا فاعلا من أجل تغييرات اجتماعية كاسحة ؛ ولكن المهم هنا ليس التنبؤ

بمستقبل هذه التكنولوجيا وتأثيراتها – فهى مهمة تكاد تكون مستحيلة – بل توضيح اتجاه وحجم التفكير الضروري ، إذا أردنا أن ندير بنجاح تقاطع المعارف العلمية والتجديدات والابتكارات مع مصالح واحتياجات وتطلعات مجتمعاتنا. الثورة العلمية والتكنولوجية قادمة ، لاشك فى ذلك ، ويمكننا أن نستعد للمفاجآت المتوقع حدوثها ، رغم صعوبة تحديد ماهياتها، والاستعداد لتفعيل الفوائد المترتبة عليها ، والإقلال من المخاطر التى قد تتسبب فيها ، نتمكن بذلك ، وربما بذلك فقط، من مواكبة هذا الزخم الهائل من التقدم العلمى والتكنولوجى الذى لا محيد عنه.

2.1.1/ نعود الآن ، ربما بشكل أكثر تركيزاً، إلى تلك النظرة التشاؤمية التى تسود فى بعض الأوساط العلمية والفكرية والفلسفية ، وانتقلت عدواها إلى بعض شرائح المجتمع.

إن التكنولوجيات الجديدة ، مثل الهندسة الجينية وتكنولوجيا النانو ، تعطينا القدرة على إعادة تصميم العالم . فنحن نسمع كل يوم عن تقدم علمي جديد ، وابتكار واختراع تكنولوجي لم يسبق له مثيل ؛ الأمر الذي دفع ببعض المتشائمين للحديث عن رؤية طوبائية ، يتمكن البشر فيها من تحقيق مايشبه الخلود (immortality) باستخدام تكنولوجيا الإنسالية (الروبوتية) (robotic technology)، وهذه بعض الرؤى :

لنفترض أولا أن علماء الحاسوب نجحوا في تطوير آلات ذكية (intelligent machines) قادرة على إنجاز مهمات وأعمال بشكل أفضل من الإنسان . يعنى هذا – أغلب الظن – أن كل العمل سوف ينجز بواسطة منظومات وآلات عالية التنظيم، ولم يعد من الضروري بذل أي جهد بشرى .

قد يحدث أمران : أن يسمح لمثل هذه الآلات الذكية باتخاذ جميع القرارات (وهذه هي الرؤية الأكثر تشاؤما ، ربما)، أو أن يتحكم الإنسان في أسلوب عمل هذه الآلات (وهذا هو التوجه المعتدل).

في الحالة الأولى ، لا يمكننا التنبؤ بما يمكن أن يحدث ، لأنه لا يمكن – في رأى هؤلاء المتشائمين – تخمين كيفية سلوك هذه الآلات ، أو إن شئت الوحوش . يمكننا القول – وهنا أيضا هذا رأيهم – بأن مصير الجنس البشرى سوف يكون تحت رحمة هذه الآلات . قد يجادل الآخرون ، بأن الإنسان ليس غبيا ، بحيث يمنح كل هذه القوة لحواسيب وإنساليات محوسبة من هذا النوع . هذا قد يكون صحيحا ، إذا نحن قبلنا بفكرة أن البشر لن يسلّموا طواعية السلطة لهذه الآلات . ولكن ما يمكن أن نتخوف منه أن الجنس البشرى سوف ينزلق ، تدريجيا نحو الاعتماد عليها ، بحيث لن يبقى أمامه خيار إلا القبول بقراراتها. فكلما تزايدت كثافة سكان المجتمعات ، وتصاعدت تعقيدات المشكلات التي تواجهها ، وأصبحت الآلات أكثر فأكثر ذكاء ، فإن الناس سوف يميلون شيئا فشيئا لجعل هذه الآلات تأخذ القرارات من أجلهم ، لأن القرارات الآلاتية machine-made decisions (إن صح التعبير ، وصحت النبوءة) سوف تقدم نتائج أفضل من القرارات البشرية المتخذة تحت نفس الظروف، وعلى ضوء نفس المعطيات والبيانات . وقد يصل بنا الأمر إلى مرحلة تكون فيها القرارات الضرورية لضمان عمل المنظومة معقدة إلى درجة يصعب على البشر اتخاذها بذكاء وعقلانية ؛ وتصبح سيطرة الآلة كاملة ،ولن يكون فى مقدور الإنسان إيقافها عن العمل ، لأن الاعتماد عليها يتصاعد إلى درجة يصبح فيها إيقافها عملية انتحارية.

ولكن ، وهى الحالة الثانية...

قد يكون ممكنا أن يحتفظ الإنسان بسيطرته على الآلة . وبذلك ، يكون فى مقدور الشخص العادي التحكم في بعض الآلات الخاصة به : مثل حاسوبه أو سيارته ، ولكن السيطرة على منظومات آلية أوسع ستظل فى أيدى نخبة صغيرة من الخبراء ، كما اليوم ، مع اختلافين : نظراً للتكنولوجيات الأكثر تطوراً سيكون لهذه النخبة سيطرة أكبر على الجماهير؛ وبما أنه لم يعد ضروريا أن يعمل الإنسان ، فإن وجود الجماهير يصبح لامعنى له ، وعبئا غير مفيد على المنظومة .

وإذا كانت النخب المسيطرة على الموقف ذات طبيعة قاسية (ruthless) فإنها قد تقرر ببساطة إبادة هذه الجماهير جزئيا أو كليا ؛ ولكنها إذا كانت ذات سلوكيات إنسانية – إلى حدّ معين –فإنها تستخدم وسائل الدعاية (propaganda)، أو أي تقنيات

نفسية أو بيولوجية ، للتحكم في معدّلات الولادة بشكل يؤدى في نهاية المطاف إلى انقراض البشرية ؛ أو أن تكون –في أحسن الأحوال – رحيمة ومتحررة فتحاول أن تلعب دور الراعي الطيب لبقية الجنس البشرى، فتعمل على تحقيق الاحتياجات الطبيعية، وعلى تربية الأطفال في مناخ صحي نفسيا ، وأن يكون لكل واحد هواية تشغله ، وإذا شعر أي إنسان بعدم الرضا فيخضع لعلاجات تشفيه من هذه العلة. طبعا ، لن يكون للحياة أية أهداف ، مما يحتم توجيه الناس بيولوجيا ونفسيا إما (لاقتلاع) حاجتهم لامتلاك القوة ، أو أن يستبدلوا بذلك بعض الهوايات غير المؤذية . إن مثل هؤلاء البشر (المهندَسين) قد يكونون سعداء في مثل هذه المجتمعات الآلية ، ولكنهم لن يكونوا بالتأكيد أحراراً . لقد (قُزِّموا) إلى وضع يشبه إلى حد بعيد ما عليه (الحيوانات الأليفة).

إن هذه النظرة المتشائمة تصف نتائج غير محسوبة، وهى مسألة معروفة حول تصميم واستخدام التكنولوجيا، وترتبط بما يعرف بـ(قانون ميرفى Murphy) كل شيء يمكنه أن يسير في الطريق الخطإ، سوف يفعل ذلك). مثلا، استخدامنا المفرط للمضادات الحيوية قاد إلى ما يمكن أن يكون أكبر مشكلة من هذا النوع: ظهور بكتريا مقاومة للمضادات الحيوية، مما يجعلها أشد ضراوة وأكثر خطورة؛ أمور مماثلة حدثت عند محاولة القضاء على بعوضة الملاريا باستخدام مبيد الـ(د.د.ت/ DDT)، فقد اكتسبت هذه البعوضة مقاومة شديدة لهذا المبيد...

السبب وراء مثل هذه المفاجآت يبدو واضحاً : إن المنظومات الداخلة في الأمر معقدة ، وتقتضى تداخلات تفاعلية بين مركباتها المختلفة ، وأي تغيير أو تشوه في مثل هذه المنظومات سوف تترتب عنه نتائج متتابعة، في شكل تفاعل متسلسل (Chain reaction)، يصعب التنبؤ بها ، وبخاصة ما يتعلق منها بالنشاطات الإنسانية...

3.1.1/ ننتقل الآن إلى مرحلة أخرى من هذا التشاؤم: الكائنات لا يمكنها في الغالب الحياة بعد لقائها بمنافسين أعلى منها رتبة . منذ حوالي عشرة ملايين سنة ، كانت القارتان الأمريكيتان مفصولتين بـ (برزخ بنما المغمور sunken Panama Isthmus)، وكان يعيش في أمريكا الجنوبية ، مثل استراليا اليوم، الثدييات الجرابية (marsupial) ومنها ما يماثل اليوم الجرذان والغزلان والنمور . عندما ارتفع الـ(البرزخ) الذي يصل بين الشمال والجنوب ، لم يستغرق الأمر أكثر من بضع آلاف من السنين لكي تتمكن الأنواع المشيمية(Placental) الشمالية (والتي تتمتع بإمكانيات أكثر قليلا للأيض metabolism، ومنظومات تكاثرية وعصبية) من الحلول محل معظم الأنواع الجنوبية...

وسوف تؤثر الإنساليات (Robots) الأرقى في الجنس البشرى تماما كما حدث بين الأمريكيتين (و كما فعل الإنسان مع أنواع أخرى لاحصرلها). وسوف تتنافس الصناعات الإنسالية (الروبوتية) من أجل المادة والطاقة والمكان .

ويمكن أن نتذكر بهذا الصدد روايتين صدرتا من زمن ، إحداهما صدرت في بدايات القرن الماضي:(هذا العالم الجديد الشجاع)، لألدوس هكسلى / والذي يصور فيها عالما جديداً يتم فيه تكاثر البشر في مختبرات متخصصة (تختفى فيه الأمومة والأبوة ، وينقرض مفهوم الأسرة تماما) ، بحيث يصنف البشر إلى أنواع ألفا/ وبيتا/ وغاما/ يكلف كل منها بمهام واختصاصات معينة (كما مملكتى النحل والنمل) . أما الكتاب الآخر ، والذي صدر منذ أكثر من ربع قرن بعنوان (الطاعون الأبيض) لفرانك هربرت (Frank Herbert)، فيحكى فيه أن عالم بيولوجيا جزيئية (molecular biologist) جنّ جنونه إثر مقتل لا معني له لأفراد عائلته ، فقرر الانتقام بصناعة ونشر طاعون جديد وشديد العدوى يقتل انتقائيا.

4.1.1/ إن كل واحدة من هذه التكنولوجيات الجديدة تعد بأمور كثيرة : فالروبوتات (الإنساليات) تعد برؤية للخلود ، كما يمكن للهندسة الجينية أن توفر علاجات قد تكون آنية لمعظم الأمراض؛ أما تكنولوجيا النانو، وطب النانو

(nano medicine) فيمكنهما علاج عدد أكثر وأبعد تعقيداً وخطورة من الأمراض ؛ وهى - مع الهندسة الجينية - يمكن أن تطيل بشكل دراماتيكى أعمار البشر ، وتحسّن نوعية الحياة . ولكن ، ومع ذلك ، فإن هذه التكنولوجيات قد تقود إلى تراكم قوة أكبر ، وتشكل بالتالي أخطاراً أشد ...

5.1.1/ ما الذي يختلف هنا عن القرن العشرين؟

فعلا، كانت هناك تكنولوجيات أسلحة الدمار الشامل/ WMD (weapons of mass destruction) قوية وتشكل تهديداً هائلا. ولكن صناعة الأسلحة النووية كان لفترة قصيرة، وتتطلب الحصول على مواد أولية نادرة (وليست متوفرة بسهولة)، ومعلومات محمية بشراسة، كما أن برامج الأسلحة البيولوجية والكيميائية تتطلب نشاطات على مستويات عالية ...

أما تكنولوجيات القرن الحالى (تذكر أننا ننقل هنا ما يقول به المتشائمون) ، وهى الهندسة الجينية وتكنولوجيا النانو والإنسالية (الروبوتية) ، أى مايعبر عنه اختصارا بـ(GNR) فهي قوية جداً ويمكنها أن تسبب أصنافاً جديدة من الحوادث والاستخدامات غير المسؤولة . القضية الأكثر خطورة، هي أن هذه التكنولوجيات سوف تكون ضمن إمكانيات الأفراد أو المجموعات الصغيرة؛ فهي لن تتطلب تسهيلات كبيرة أو مواد خام نادرة : تكفى المعرفة العلمية والتكنولوجية وحدها ...

ونظرا للقدرات الخارقة لهذه التكنولوجيات الجديدة ، ألا يجب أن نسأل أنفسنا عن أفضل الطرق للتعايش معها ؟

وإذا كان انقراضنا نتيجة محتملة ، بل ممكنة ، لتقدمنا التكنولوجى ، ألا يفترض بنا أن نتقدم بحذر شديد ؟ أو نتوقف تماما، ونوقف هذا التيار الجارف من التقدم والتطور؟

هل يمكننا ذلك؟

6.1.1/ إن حلم الإنساليات/ الروبوتات هو أول تلك الآلات الذكية التى يمكنها القيام بأعمالنا، وبشكل أفضل، وتسمح لنا بحياة من الاسترخاء والراحة، وتعيدنا إلى جنة البشر الأولى ...

ولكن، متى يمكن صنع مثل هذه الإنساليات ؟

وفقا للتطور القادم للحواسيب، فإن ذلك قد يحدث قرب سنة 2030، أو قبل ذلك بكثير . وبعد صنع الروبوت الذكى الأول ، تصبح أمامنا خطوات قليلة لوجود نوع جديد من الكائنات يمكن أن نسميه (النوع الإنسالى Robot species) أى إنساليات قادرة على استنساخ نفسها ، أو–بتعبيراتنا البشرية– قادرة على التكاثر ...

الحلم الروبوتى الثانى هو أن نستبدل بأنفسنا تدريجيا تكنولوجياتنا الإنسالية، ونحقق بذلك شبه – الخلود، بتحميل هذه الآلات مافى ضمائرنا وعقولنا (بمعنى نقلها بالكامل إلى هذه الانساليات التى نصنعها).

ولكن إذا نحن فعلنا ذلك، فما هى حظوظ أن نبقى كما نحن، وأن نظل بشراً؟ فمن المحتمل جداً، أن الوجود الإنسالى لا يماثل فى أى وجه من وجوهه الوجود البشرى، فلن تكون الإنساليات مثل أبنائنا، وعلى ذلك فقد يقود هذا إلى فقداننا لإنسانيتنا تماما.

7.1.1/ تعد التكنولوجيا البيولوجية (bio- technology)، أو التكنولوجيا الجينية (genetic technology)، بتثوير الزراعة بزيادة المحاصيل مع الإقلال من استخدام المبيدات ، ولكن أيضا بصنع عشرات الآلاف من أنواع البكتيريا الجديدة ، ونباتات وفيروسات وحيوانات ، واستبدال التكاثر أو استكماله بالاستنساخ ، وبابتكار علاجات لكثير من العلل ، وإطالة حياتنا وتحسين نوعيتها ، وكثير غير ذلك ...

نعرف الآن أن هذه التغيرات العميقة في العلوم البيولوجية آتية لاريب فيها ، وسوف تتحدى كل مفاهيمنا حول الحياة نفسها ...

إن تكنولوجيات مثل استنساخ البشر تدفع بنا إلى التساؤل عن القضايا الأخلاقية التي تواجهنا : فإذا كنا ، مثلا ، سوف نعيد هندسة أنفسنا إلى أنواع عديدة منفصلة وغير متساوية باستخدام الهندسة الجينية ، فإن ذلك سوف يهدد مفاهيم المساواة التي تشكل حجر الزاوية للديمقراطية .

وبالنظر للقدرة الهائلة للهندسة الجينية ، فلا يجب أن يدهشنا طرح قضايا السلامة (safety issues):

لقد بدأ الشعور بمخاطر الهندسة الجينية في النمو ، ويبدو أن الناس بعامة قلقون بشأن الأغذية المحورة جينيا (genetically modified foods) ويطالبون بضرورة الإعلان عن هذه الأغذية وتوعيتهم حول جوانبها المختلفة.

ولكن التكنولوجيا الجينية قطعت شوطا طويلا قد يصعب التراجع عنه ، وسوف نعود إلى ذلك في مكان آخر من هذا الحديث .

2.1 / شئ من التفاؤل؟

نبدأ هذه النظرة التفاؤلية بما عرف عن الفيزيائي - الحائز على جائزة نوبل - رتشارد فينمان (Richard Feynman) بأنه كان من الأوائل الذين تحدثوا عن أعاجيب تكنولوجيا النانو في محاضرة له عام 1959، والتي نشرها بعدئذ في كتاب له بعنوان "There is Plenty Room at the Bottom"،

وكذلك إريك دريكسل "Eric Drexel" في كتابه، محركات الخلق (Engines of Creation) حيث وصف كيف أن معالجة المادة على المستوى الذرى يمكن أن ينشأ عنها مستقبل طوبائى من الوفرة؛ حيث يمكن صنع كل شئ تقريبا بتكلفة رخيصة؛ وحيث يمكن القضاء على كل مرض يمكن تخيله، وحل كل قضية فيزيائية باستخدام تكنولوجيا النانو والذكاء الاصطناعى (artificial intelligenc) .

إذا عشت خلال الخمسينيات من القرن الماضي ، فلعلك تتذكر أن العالم كان يواجه دماراً نوويا شاملا ، ولكن ذلك لم يحدث ، لماذا ؟ من الأهمية بمكان الإجابة عن التساؤلات التي يمكن أن تطرح حول هذا الموضوع الذي شغل الإنسانية لعقود عديدة ، فإن الوصول إلى قناعات موضوعية سوف يساعدنا على النظر بتفاؤل لما يحدث الآن وسوف يحدث مستقبلا...

وفى غياب خطة متكاملة ، لابد لنا أن نطرح التساؤلات الصحيحة : هل تحقق تكنولوجيا النانو مقدراتها الهائلة في مهام تبدأ من (تخزين) البيانات إلى التحكم في التلوث ، بدون الإفلات من السيطرة ؟

وإذا كانت الدروس المستقاة من الهندسة الجينية تفيدنا في توجه ما ، فإن من بينها أن على المخططين أن يعملوا على استشارة الجماهير وتوعيتها مبكراً بكل هذه القضايا ، وجوانبها المختلفة ، حتى لو كانت النانوتكنولوجيا - أو على الأقل تطبيقاتها - تبعد عنا بعقود أخرى ...

إن المخاوف من الإنساليات (الروبوتات) تبدو سابقة لأوانها. إن ما نشاهده حول إنساليات تبحث ، وتتواصل ، وتتفاوض مع أسيادها من البشر ، وكأنها تسلك سلوكيات (الهوموسابيانس/ homosapiens)، أي جنس البشر الذي نشكل مجموعة جزئية فيه . ولكن الحقيقة ، أن هذه الروبوتات ليست قادرة على السلوك كما البشر ، وبخاصة بأعمال وإعمال الفكر ، وإصدار الأحكام و المبادرة ، والحدس . قد تكون جيدة في بعض الأعمال التي لايتقنها الإنسان ، ولكن من الأفضل النظر إليها كمكملة للنشاطات الإنسانية وليست منافسة لها ؛ ورغم أن الإنساليات سوف تتطور مستقبلا إلى أبعاد تكاد تكون خيالية فإن ذلك لن يجعلها أكثر إنسانية ...

قد تبدو الإنساليات ذكية ، ولكن مثل هذا الذكاء محدود بقدرتها على التعلم بشكل منهجي ، وبدون هذا الأسلوب التعليمي يبقى الإدراك البسيط (common sense) بعيدا عن الإنساليات لمدة طويلة ...

فعلا ، فرغم التقدم المدهش ، والنجاحات العظيمة ، فإن علم الحاسوب لازال بعيداً عن بناء آلة ذات إمكانيات للتعلم ، ومقدرة على الكلام ، والإدراك البسيط ، والمهارات الاجتماعية التي قد يتمتع بها طفل في الخامسة من العمر .

إن ما يعيق الإنساليات ، ويمنعها من منافسة البشر ، هو عجزها أن يكون لها وجود اجتماعي ؛ ووجودنا الاجتماعي كبشر هو الذي يشكل عاملا أساسيا في التعليم والكلام والتفكير . ولذلك ، سوف تظل كل أشكال الحياة الاصطناعية تقليداً – أكثر منها تهديداً للمجتمع ، على الأقل حتى تتمكن من الدخول في منافسات مع الإنسان تتضمن المشاعر والحدس والإحساسات والمعتقدات . إن هذه الآليات الاجتماعية الحرجة هي التي تفصل عالم البشر عن ما يمكن تسميته تجاوزاً (بعالم الإنساليات) ، ويضمن الإنسان بذلك ديمومة سيطرته وهيمنته دون منازع...

أفلا يدعو ذلك إلى التفاؤل ؟

2 – عصر التحولات

إننا نواجه انفجاراً معرفيا بمستويات يصعب وصفها .

إذا نحن فكّرنا في منحنى S-Curve/S للتطور التكنولوجي (بطئ عند الاكتشاف، ثم يتصاعد بسرعة، قبل أن يبدأ في التباطؤ مجدداً)، فإن هذا المنحنى الذي نشاهده يبدأ بالحواسيب والاتصالات. يعتقد بعض الناس أننا في وسط هذا التغير، ولكن حقيقة الوضع تبين أننا على بعد الخمس من بدايته...

بينما نحن نتسارع صعوداً على ما تبقى من منحنى S– للحواسيب والاتصالات ، فإننا نبدأ في ذات الوقت منحنى آخر وهو مثلث تكنولوجيا النانو والبيولوجيا والمعلومات ، بشكل يخلق قدرات لم يكن في الإمكان تخيلها منذ خمسين سنة مضت...

وقد يكون عالم النانو أقوى المجالات في هذا المثلث. النانو هو الفضاء الذي يحلّ فيه السلوك الكمومي (quantum behavior) محل الفيزياء النيوتونية (Newtonian physics) . في عالم الذرات والجزيئات هذا ، تمكّن أدوات وتقنيات جديدة العلماء من ابتكار مقاربات ثورية في الصناعة والصحة . إن تكنولوجيا النانو يمكن أن تكون على الأقل في قوة الفضاء والحواسيب ، بما سوف يترتب عنها من أدوات وقدرات جديدة .

إن عالم النانو يزيد من تفهمنا لعالم البيولوجيا ، والعكس صحيح أيضا ، فإن البيولوجيا تعمق معارفنا حول النانو ، لأن معظم نشاطاتها تتم على المستوى الجزيئي . وبذلك ، فإن قدراتنا المتنامية في أدوات النانو سوف توسع تفهمنا للبيولوجيا الجزيئية وبشكل دراماتيكي ، ويمكننا هذا التفهم بدوره من توسيع إدراكنا لهذا الفضاء المتسع دوما ، فضاء النانو .

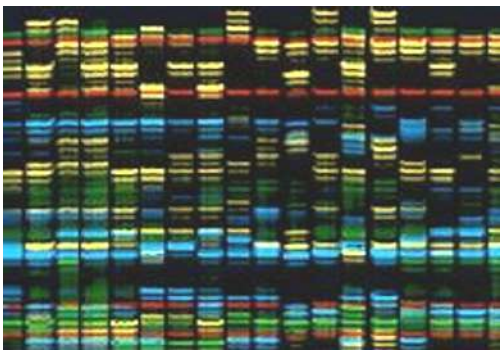

أبعد من ذلك ، أي من التأثيرات المتبادلة والتفاعلية بين عالمي البيولوجيا والنانو، سوف تشهد العقود القادمة انفجاراً في معارفنا الكلية بالجينوم البشري ، بشكل أوسع وأعمق من معارفنا الحالية حوله . كما أن تكنولوجيات جديدة سوف تزيد من فهمنا للمخ البشري ، وتوسع معارفنا ومعلوماتنا حوله بشكل كان يصعب تخيله فيما مضى ، بدءًا من تعرّف أعمق لأمراض وعلل خطيرة مثل ألزهايمر (Alzheimer) وانفصام الشخصية (schizophrenia) . لن يكون هناك جانب من منظومة الدماغ البشري ، أو المنظومة العصبية للإنسان ، بعيدة عن التغير خلال العقدين القادمين على أكثر تقدير ...

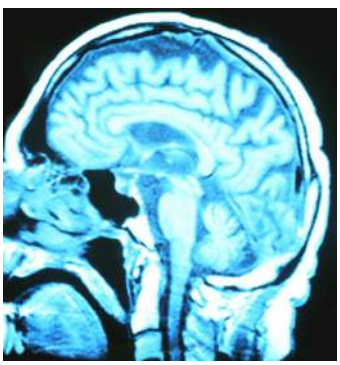

يقول بعضهم: إن الثورة في علم المخ البشري قادتها بشكل أكبر الرياضيات والفيزياء، وليس علم البيولوجيا. إن

هـذه الثورة أعطتنـا الفـرصـة للبـدء في تفهم عمل المخ عند مستويات كان يصعب تخيلها منذ حوالي خمس عشرة سنة. نتيجة لذلك، بدأنا ندرك أن الدماغ البشرى قد يكون أكثر المركبات تعقيداً في عالمنا الذكى؛ لذلك، تلزمنا الرياضيات والفيزياء لنعرف ما يحدث فعلا فى هذه الآلة البشرية العجيبة المعقدة. نتوقع، إذن، الانتقال إلى حدود بعيدة من المعارف اللاّمحدودة...

وسوف تمكّننا ثورة المعلومات من الحصول على قدرات واسعة ، وتتسع باستمرار، للتعامل مع عالمى النانو والبيولوجيا، وسوف تمكّننا التكنولوجيا والمعدّات المعلوماتية من الوصول إلى اختراقات في مجالات البيولوجيا، والمادة، والحوسبة الكمومية (quantum computing)، بالاضافة إلى مجالات أخرى لم يبدأ التفكير فيها إلاّ خلال السنوات العشر الأخيرة ...

إن هذا التأثير المركب المتفاعل (synergistic) لهذه المنظومات المتقاطعة الثلاث (عالم النانو، والبيولوجيا، والمعلومات) بتقاطعها مع منحنى -S للحواسيب والاتصالات سوف يقود إلى فضاءات معرفية فسيحة، وقدرات جديدة ومتجددة. وسوف نشهد في آن معاً ثورة الحواسيب / الاتصالات وثورة (النانو / البيولوجيا / المعلومات)، وسوف يعطينا تقاطع هذه الثورات عصراً جديداً من التحولات...

وتتأثر كل العلوم بعصر التحولات هذا. مثلا، في علم الفلك، تشكل الاكتشافات اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية إيحاءات بما سوف يكتشف مستقبلا حول منظومات الفضاء والأرض؛ وفى ميكانيكا الكم (quantum mechanics)، سوف نتمكن من التنبؤ ببعض النتائج بشكل جيد، ولكننا سنظل بعيدين عن تفهم كامل للمنظومات الأكثر تعقيداً. وقد تمكّن العلماء البيولوجيون من فك ألفبائية الجينوم البشرى، ولكنهم بدأوا يقتربون فقط الآن من التعرّف على التكوينات البروتينية الغامضة. أما في مجال الميكروبيولوجيا (microbiology)، فقد تعرّفنا على حوالي3 أو4٪ من الكائنات وحيدة الخلية في معظم المياه المعالجة وعلى أقل من1٪ من الكائنات وحيدة الخلية في المحيطات ...

إنه عالم فسيح ، لاحدود له ولا أفق له ، ينفتح أمامنا ، وسوف نشهد خلال العقود القادمة انفجارات هائلة في مجالات المعرفة الإنسانية ، لن يتمكن من الوقوف أمامها وصدها حتى أكثر الناس إغراقا في التشاؤم.

وسوف نتعرض بعد قليل للقضية التي قد تستدعى انتباهنا أكثر من غيرها وتثير جدلاً واسعا .

3 ـ قضية للنقاش

نعرض هنا لقضية واحدة ذات خلفية علمية وتكنولوجية ، وهى واحدة من كثير ، قد يتمكن القارئ من خلالها من استقراء بعض المفاهيم ، وتفهّم أهمية التساؤلات المطروحة ، واقتناعه بضرورة وجود استراتيجية لنشر وعى علمي وتكنولوجي بين شرائح المجتمع تمكّنها من مواجهة أي تحديات ، والتعامل مع أي سلبيات قد تترتب عن الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة المتوقعة ...

ما هو مستقبل الكائنات المحورة بيولوجيا ؟

الناس حائرون...

وغير مرتاحين ، حول (الهندسة الجينية) ، وبخاصة ما يتعلق منها بالمحاصيل المحوّرة جينيا . وتتعلق المشكلة غالبا بقضية (نشر الوعي) بهذا الموضوع الحيوي ، وتقع المسؤولية في ذلك على كاهل العلماء ؛ ولكنهم فشلوا – على ما يبدو – بشكل مريع . لذلك ، يجب علينا أن ننظر مجدّداً في أسلوب الاتصال .

هل نحن نختار الأشخاص الأكفاء لتكليفهم بإنجاز هذه المهام ؟

الناس ينشدون الطمأنينة ...

ولكن العلماء يكتفون بتقديم الاحتمالات ، وهو أمر لا يبعث على طمأنة الناس ؛ وقد يكون للعلماء مبررات موضوعية تجعلهم يمتنعون عن تأكيد ما لا يمكن تأكيده ، العلم هكذا ...

وهل نحن سألنا مربيى النباتات (plant breeders) ليشرحوا للجماهير أهمية إدخال جين مقاوم للمرض (disease - resistant gene) لكي نزيد من محصول المزارع ؟ أليس عملهم هو استنباط محاصيل أفضل ؟

وإذا لم يتمكن العلماء من ذلك، فمن يفعل ؟

نحن على مفترق طرق...

تتزايد معارفنا حول النباتات بتسارع مدهش . ويمكننا تخيل مستقبل يسود فيه الأمن الغذائي (food security) في العالم. ومحاصيل أعجوبة تحسّن أوضاعنا الصحية، وتوفر الأدوية والعلاجات الإعجازية .

ورغم ذلك فإن المعارضة الشعبية قد تقود إلى نبذ التقنيات المعاصرة لتحسين النباتات.

السؤال الذي يجب أن نواجه به أنفسنا : ما هي النتائج الشاملة التي يمكن أن تترتب عن التخلى عن هذه المقاربات الجديدة المؤسسة معرفيا حول تحسين الزراعة ؟

قبل أن يحاول أي منا الإجابة الفورية عن هذا السؤال الخطير، يجب أن نتوجه أولا إلى دراسة ماهية الكائنات المحورة بيولوجيا والقضايا الأخرى ذات العلاقة. إن مصطلح ك م ب / GMO وضع حديثا لوصف المحاصيل التي تم تحسينها باستخدام التقنيات الجزيئية (molecular techniques)، وذلك في مقابل ما يعرف بـ التربية التقليدية للنباتات / (traditional plant breeding)؛ حيث ينظر إلى استخدام البيولوجيا الجزيئية في تحسين المحاصيل على أنها تقنية مختلفة تماما عن الطرق والتقنيات التقليدية .

ولكن ذلك ، كما تعتبره بعض الجهات المتحفظة، قد يكون مصدراً محتملا وغير طبيعي لطفرات فظيعة، وربما شيطانية، قد تتسبب في حدوث أذى كبير للإنسان والمحيط الذي يعيش فيه.

إن هذا الانقسام العميق في الرؤى بين مؤيدين للتقنيات الجديدة على حساب القديم منها، وبين أولئك الذين يعارضونها بشدة، إن هذا الانقسام يبعث على دهشة العلماء والخبراء وتعجبهم ...

فالمعروف ان التربية التقليدية (traditional breeding) تستخدم آلاف الجينات ، في حين تكتفى التقنيات الحديثة بإدخال جين واحد ، أو عدد محدود جداً من الجينات على الأكثر ، وهذه الجينات القليلة ، المستخدمة في الأساليب الجديدة ، مميزة جيدا وكذلك البروتينات المعرّفة بواسطة هذه الجينات . إن الخبير الحديث لا يلجأ إلى التخمين أو الحدس ، فهو يعرف ماهية هذه الجينات المضافة ، ولماذا تضاف ، لذلك ، فإن خطورة إدخال صفة غير مرغوب فيها أقل بكثير من المخاطر الناتجة عن استخدام التقنيات التقليدية ...

وقد يأتي جين مضاف من نبات (ينتمى إلى نفس النوع ، أو أنواع أخرى من النباتات)، أو من البكتيريا bacterium أو من نوع آخر من الكائنات . والذي يسبب نجاح إدخال (جين بكتيرى) في نبات ، هو أن المكونات البنائية الأساسية، وميكانيكية عملها، هي نفسها في كل الكائنات الحية، يعنى هذا أن أي جين يقوم بنفس العمل عند نقله إلى كائن آخر. قد يتطلب الأمر بعض التعديلات، ولكن القواعد الضرورية لفك شفرة المعلومات الجينية هي نفسها، في أبسط بكتيريا إلى أكثر النباتات تعقيداً، وحتى الكائنات البشرية .

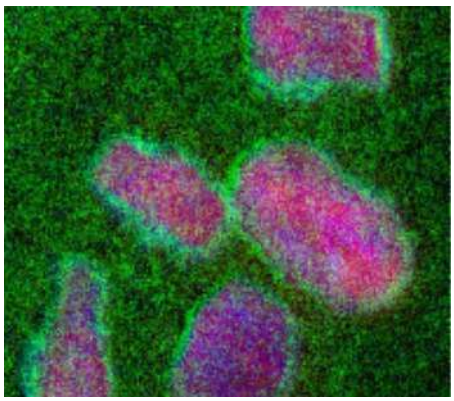

ما هو مختلف الآن، هو أن معارفنا حول النباتات قد توسعت بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية. ليس علينا بعد الآن الاعتماد على الحظ والتخمين، والتربية التقليدية، لتحسين نوعية وصفات النباتات، أو استنباط أنواع جديدة. يمكننا اليوم إحداث تغيرات محددة بدقة، وموجهة مسبقا، في النباتات بتحسين صفاتها وزيادة إنتاجيتها، وتفعيل مقاومتها للأمراض والتأثيرات البيئية، كأن نستنبط مثلاً نباتات مقاومة للملوحة، أو نباتات مقاومة للجفاف ..

تمثل التقنيات الجزيئية المعاصرة خطوة متقدمة لتطلع الإنسان المتواصل لاكتساب المعرفة، واستخدامها لجعل الحياة أكثر يسراً والغذاء أكثر وفرة. انظر في الوضع العالمي: إن عدد سكان العالم يقارب ستة مليارات: في بداية القرن العشرين كان هناك مليار ونصف نسمة، ثم وصل العدد سنة 1927 إلى مليارين. وإلى ثلاثة مليارات سنة 1960، وأربعة مليارات سنة 1974، وخمسة مليارات سنة 1987 ، اما سنة2000 (نهاية القرن العشرين) فقد وصل عدد سكان العالم إلى ستة مليارات.

من حسن الحظ، أنّ معدلات النمو السكاني بدأت في التناقص على المستوى العالمي، وسوف يتسارع هذا التناقص خلال العقود القادمة . الخبر السيئ هنا ، هو أنه مازالت هناك زيادات تقارب ثمانين مليوناً سنوياً ، يعنى هذا أنه سيكون هناك ملياران أو أكثر إضافية قبل أن يصبح النمو السكاني صفرياً... وفى نفس الوقت ، لم تتغير مساحات الأراضي المستخدمة لزراعة الغذاء خلال السنوات الثلاثين الماضية ، وليس متوقعا أن تزيد هذه المساحات في المستقبل القريب . إن معجزة تضاعف الإنتاجية خلال النصف الأخير من القرن الماضي لم يصاحبها تغيير ملحوظ في مساحة الأراضي المزروعة ، وقد حدث هذا لأسباب عديدة ، منها استخدام أكبر للأسمدة ، والمبيدات ، واستمرار المربين في تزويدنا بنباتات أفضل ،

ولكن هناك مشكلة ...

ازداد إنتاج الغذاء للفرد خلال الثمانينيات ، ثم بدأ في التناقص مجدداً ، في حين تواصلت الزيادات السكانية بمعدل مليار كل عشر سنوات ، وهذا تعميم للقضية طبعاً : فهناك أوضاع أفضل و أوضاع أخرى أسوأ ، حسب المكان الذي تعيش فيه . فالغذاء ليس مشكلة بالنسبة للأقطار الغربية ، وهى إما غنية أو تنتج كميات وافرة من الغذاء ، أو هي هذا وذاك . ولكن الدول المتنامية (developing countries) تواجه مشكلة ضخمة، حيث إنها لا تمتلك الإمكانيات لشراء غذائها . إن التنمية الاقتصادية مهمة جداً ، ولكن انتظار هذا الحل ليس

خياراً مناسباً . هناك حاجة ملحة للوصول إلى الاكتفاء الذاتى فى تلك الأقطار التي يمكنها تزويد سكانها باحتياجاتهم ؛ وسوف تتزايد هذه الحاجة ، لأن معظم النمو المستقبلى للسكان سوف يحدث في هذه البلدان .....

يرجعنا ذلك إلى الحديث عن النباتات ....

لقد وصل المربّون النباتيون التقليديون إلى طريق مسدود ، فلقد وصل الإنتاج بالطرق التقليدية إلى مستويات حدّية عليا لا يمكن تجاوزها ؛ ولكن معارفنا عن الميكانزمات الجزيئية تتوسع بسرعة، ويمكننا التنبؤ بثقة أن هذه المعارف سوف تمكننا من دفع هذه المستويات الحدّية إلى الأعلى ، كما يزداد فهمنا لكيفية دفاع النباتات عن نفسها ضد الأمراض ، وغيرها من المؤثرات . فلنا بالتالي أن نتوقع (اختراقات) هائلة في هذا المجال كما فعلنا في مجالات التطعيم (vaccination) بالنسبة للإنسان : نستطيع الآن أن نطعم النباتات ضد أسوإالأمراض التي كانت تسبب دمارها ؛ وقد بدأنا ندرك هذه الحقائق ...

ولكن للناس همومهم حول هذه المحاصيل المعاصرة ، وهى هموم أكبر بكثير من تلك التي تسببها لهم المحاصيل التقليدية ، ويزداد الشعور بالمخاطر الصحية التي قد تسببها الأغذية السامة أو التي ينتج عنها بعض الحساسيات (allergies) . ما يخشاه الناس ، في هذا السياق هو فقدان التنوع الجينى (gene diversity) والتنوع البيولوجى (biodiversity) وهي مشكلات فعلية ، ولكن يجب علينا وضعها في منظورها الصحيح ...

لننظر (وهو أمر قد ينازعنى فيه المتخصصون المتعمقون ، ولهم الحق في ذلك ، ولن أنازعهم أنا غير المتخصص في هذا الأمر) في المحصول المشهور بـ (Bt/Bacillus thuringiensis)، وهى نباتات أضيف إليها جين يدوّن (codes) لبروتين يكون سماً بالنسبة لأنواع من الحشرات . هذا البروتين ليس سامّاً للبشر والحيوانات الأخرى لأنها لاتملك مستقبلا (receptor)، أي بروتينا يمكنه التعرّف على هذا البروتين السام ، فهو بالنسبة لها أي بروتين آخر .

إن مستحضرات السّمين (toxin) وبكتيريا الباسيل الذي يصنعه كانت ولاتزال تستخدم منذ عقود ؛ ويستخدم المزارعون العضويون هذه المستحضرات ، التي يمكن شراؤها من المتاجر المتخصصة .

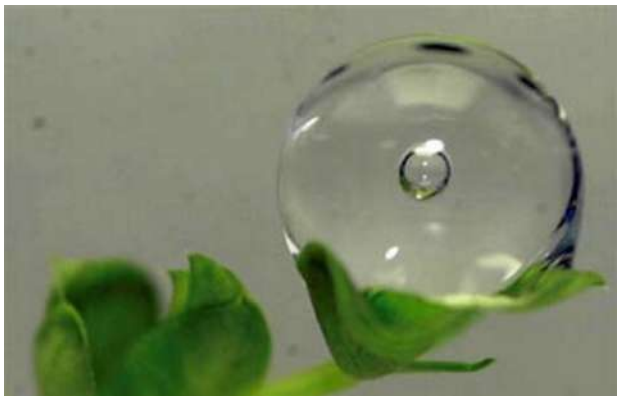

إنها لاتضر بنا إطلاقا ، ولكنها سامة للحشرات قشرية – الأجنحة (lepidoptera)، والتي تتضمن بعض الفراشات المحببة لدينا مثل فراشة الملكة (monarch)

ماذا عن الحساسيات الجديدة ؟

تحتوى الأغذية على آلاف من البروتينات المختلفة . بعض هذه البروتينات الطبيعية تسبب معظم الحساسيات البشرية. وكل يوم، تظهر في أرفف الأسواق منتجات غذائية جديدة تماما ، مما يعرض العديد من الناس الذين يعانون من الحساسيات لمشكلات حقيقية ، ولكنها ليست مشكلات جديدة ، ولاتعود فقط لاستخدام الأساليب الحديثة في تربية النباتات ...

وماذا عن المخاطر البيئية ؟

ماذا عن الدّفق الجينى (gene flow)؟

يخشى الناس أن تفلت الجينات من المحاصيل إلى الأعشاب الضارة (weeds)، بحيث ينتج عنها أعشاب ضارة خارقة superweeds. ولكن الجينات لاتفلت ، فالطريق الوحيد الذي تتحرك فيه الجينات هو عبر اللقاحات (pollen)، أو انتشار البذور ، ويعرف كل بستانى أنه يمكن زرع الزهور بجوار الكرنب دون أن ينتج عن ذلك نباتات غريبة الشكل ...

هل تتسبب هذه التقنيات الحديثة في فقدان التنوع الجينى والتنوع البيولوجى ؟ إن التخوف من فقدان التنوع الجينى يبدأ من اعتقاد الناس أن لدينا حاليا تنوعاً جينيا واسعاً في محاصيلنا النباتية ؛ ولكن هذا ليس صحيحا ، فنحن نزرع الآن أكبر مساحات ممكنة بأفضل مالدينا من سلالات نباتية ، ولن تغير طرق التحسين الحديثة من الأمر كثيراً ...

أما عن المخاطرة بالتنوع البيولوجى ، فالقضية تثير معانى مختلفة باختلاف الناس ، ولكن الاهتمام الأكبر يتركز في أن

النباتات المقاومة للحشرات تتميز بفعالية تمكننا من زراعة حقول واسعة خالية تماما من الحشرات فتصاب الطيور بالمجاعة . ولكن العكس صحيح ، فإن الحشرات المتضررة هي تلك التي تتغذى على هذه النباتات ، وهى تشكل تلك المجموعة الصغيرة الحساسة لذلك النوع الخاص من السمّيات ؛ في حين أن هناك طيفاً واسعا من المبيدات التي تقتل كل حشرة ترش بها ...

الاستنتاج الطبيعي لكل ذلك ،هو أن هناك مخاطر، ولكنها لاتقتصر على النباتات المحوّرة جينيا ، ومعظم المخاطر التي تم التعّرف عليها حتى الآن ذات طبيعة اقتصادية ...

وماهى المكاسب الحقيقية ؟

ان المزارعين هم أول المستفيدين من هذه المعالجات الجزيئية: إنتاج أكثر غزارة ، تقليص في التكاليف ، تعرّض قليل للكيماويات السامة ...

وفى جميع الأحوال ، وبالنسبة للناس العاديين ، هنا وهناك ، لازالت تقنيات التحسين الجزيئية في مراحلها الأولى ، ولكننا بدأنا نشهد بعض التقدم الدراماتيكى ذى النتائج الشمولية .

ولكن أعظم فائدة يمكن أن تتحقق للإنسان ، والتي قد لايدركها معظمنا ، هو الطموح أن يتحقق لنا أمن غذائي شامل...

يعنى هذا أن هذه التقنيات الثورية ، والتي تحوّر النباتات جينيا، سوف توفر للإنسان ، وبخاصة في تلك البلدان الفقيرة ، إمكانيات غذائية هائلة قد تقضى نهائيا على المجاعات في العالم ؛ وذلك رغم ما قد يثيره المعترضون حول ما تسببه هذه الثورة من آثار صحية وبيئية ، وما قد ينتج عنها من طفرات لانعرف أبعادها الحقيقة .

ويقول الآخرون : دع هؤلاء الجياع يأكلون ملء بطونهم ولنفكر في المتاعب لاحقا...

رؤى مستقبلية ؟ ربما ، ولكنها على الباب أقرب إلينا مما نظن ●

الإنفاق الأسـرى

المسح الاقتصادى الاجتماعى 2002/2003ف

د.صالح محمد الزليطنى، انتصار الصادق بن سعيد
محمد عبد العظيم الدسوقى، خليفة محمد الجورنى
قطاع البحوث والدراسات

مستخلص

أسفرت الدراسات والتحاليل التي أجريت على مخرجات الإنفاق الأسري للمسح الاقتصادي الاجتماعي 2003/2002 ف، عن نتائج هامة تشير إلى تقارب الاستهلاك الأسري كما ونوعا ونمطا بشتى مناطق الجماهيرية العظمى، باستثناء بعض الحالات المحدودة مثل زيادة الإنفاق الحضري بمنطقة الزاوية. كذلك أوضحت الدراسات تقارب حصة الخمس الأعلى إلى حصة الخمس الأدنى(2.3) مع مرور الزمن، مقابل 2.8 لمسح 1993 و5.2 لمسح 1969. سجل الغذاء أعلى حصة من متوسط الإنفاق الأسري بنسبة 39٪، وعلى النقيض من ذلك سجّل بندا إنفاق التعليم والثقافة والعناية الصحية معا أدنى نسبة من الإنفاق بواقع 7.9٪. حُدد خطا العوز والاحتياج بواقع 336 و418 ديناراً على التوالي، ووجد أن عدد الأسر الواقعة تحت خط العوز بلغ 118 ألف أسرة أي بنسبة 14٪ من إجمالي عدد الأسر بالجماهيرية البالغ 830 ألف أسرة زمن المسح، بينما بلغ عدد الأسر التي تقع تحت خط الاحتياج وفوق خط العوز 103 آلاف أسرة بنسبة 12٪.

1. مقدمة

قامت الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق في الفترة 10/1/2002– 2003/9/30 ف بإجراء المسح الاقتصادي الاجتماعي، الذي يعتبر الثالث من نوعه على المستوى الوطني، حيث أجري الأول سنة 1969، وقد اقتصر مسح العينة حينذاك على مدينتي طرابلس وبنغازي وعُممت نتائجه واستخلاصاته على كافة أنحاء البلاد، أما المسح الثاني فقد أجري في الفترة 1992–1993 ف ليشمل جميع مناطق الجماهيرية العظمى.

كانت حصيلة المسح الأخير صدور أربعة أجزاء متتالية تغطي خصائص وبيانات مصنفة على النحو التالي:

الجزء الأول : الخصائص الديموغرافية

الجزء الثانى : الخصائص الاجتماعية

الجزء الثالث: بيانات الإنفاق والدخل العائلي.

الجزء الرابع: العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والإنفاق والدخل العائلي.

سيكون الجزء الثالث، أي الإنفاق الأسري، من المسح الاقتصادي الاجتماعي 2003/2002 ف محور دراسة وتحليل التقرير الحالي لما له من أهمية بالغة في رسم السياسة التنموية الوطنية بمختلف المناطق حضرا وريفا وتحديد أولويات خططها.

المقصود بالإنفاق الأسري هو دراسة مختلف الأوجه والأنماط (البنود) الإنفاقية عند الأسرة الليبية في المناطق حضرا و ريفا، وقد اجتهد المسح الاقتصادى الاجتماعى 2002-2003 ف فى أن يغطى معظم البنود الإنفاقية وهى :

الغذاء، الملبس، المسكن، أثاث المسكن، العناية الصحية، النقل والمواصلات، التعليم والثقافة، سلع وخدمات أخرى.

وعليه فإن أهم النتائج والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مسح الإنفاق الأسري موضع الدراسة والبحث من خلال طرحه لمثل هذه البنود، مايلي:

- بناء الأوزان التي تعكس الأهمية النسبية لبنود الإنفاق (الاستهلاك) الداخلة في إعداد الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.
- إنذار مبكر لأي ظواهر اقتصادية أو اجتماعية، مثل ظاهرة الفقر، التي قد تنشأ إما من سوء توزيع الثروة أو من خلل في أنماط الإنفاق.
- معرفة أنماط الإنفاق الاستهلاكية السائدة بالمجتمع وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية.
- تقدير متوسط الإنفاق الأسري لبنود الإنفاق المختلفة وبالتالي ترشيد الاستهلاك.
- توفير البيانات اللازمة للحسابات المتعلقة بالاستهلاك الأسرى الكلّى.
- تكوين سيرة زمنية للنمو والتطور في أنماط الإنفاق الأسري المختلفة.
- توفير المؤشرات المتعلقة بدراسة التوقعات والمرونات والتنبؤات المستقبلية.
- استخلاص بعض البيانات عن الأوضاع التعليمية والصحية.
- استخلاص بيانات تساعد على رسم وتوجيه الخطط التنموية.

2- منهجية المسح الاقتصادي الاجتماعي

عند إجراء المسح الاقتصادي الاجتماعي، اعتمد نظام الدوائر أو العناقيد التعدادية (100-120 أسرة لكل دائرة أو عنقود)، كما اعتمد أسلوب العينة العشوائية الطبقية العنقودية ذات المرحلتين عند تحديد حجم العينة؛ حيث قسمت أسر المجتمع إلى طبقتين حضرية وريفية، أما مرحلتا الاختيار فكانتا كالتالي:

المرحلة الأولى: الاختيار العشوائي لعدد الدوائر في كل منطقة.

المرحلة الثانية: الاختيار العشوائي لاثنتي عشرة أسرة بكل دائرة تعدادية.

كذلك اعتمد عند توزيع العينة الكلية على مبدأين اثنين:

المبدأ الأول: تحديد الحجم الكلي لعينة المسح ثم توزيعها على المناطق بالتناسب مع أحجامها السكانية، كما قسمت كل منطقة إلى حضر وريف.

المبدأ الثاني: استخدام تقدير التباين معتمدا على نسبة الإنفاق على الغذاء بمسح 1993/1992 ف البالغة 43٪، وللتقليل من أثر التحيز على حجم العينة، اعتمد معامل تأثير التصميم بنسبة 35٪ من حجم العينة، كما أضيفت نسبة 5٪ من حجم العينة لتغطية وتلافي أي قصور قد يطرأ عن عدم استجابة بعض الأسر.

وبناء عى ما سبق أصبح إجمالي حجم العينة 11520 أسرة منها 9840 أسرة حضرية و1680 أسرة ريفية، بينما انخفض حجم العينة الفعلي بواقع 409 أسرة أي بنسبة 3.5٪ من حجم العينة الأصلي عند استلام البيانات الإحصائية النهائية.

تضمن السجل الإحصائي المعد أربع استمارات هي:

الاستمارة الأولى: مسح خصائص الأفراد الديمغرافية والصحية والتعليمية.

الاستمارة الثانية: مسح ظروف السكن والاتصالات.

الاستمارة الثالثة: مسح ملكية الأسر من السلع المعمرة.

الاستمارة الرابعة: مسح الإنفاق الأسري والتي اشتملت على أربعة كتيبات هي:

- الإنفاق اليومي على السلع الغذائية لمدة أسبوع.
- الاستهلاك الذاتي الأسبوعي والسلع المهداة لمدة شهر.
- الإنفاق الأسبوعي على السلع والخدمات غير الغذائية لمدة شهر.
- الإنفاق السنوي على السلع المعمرة والسلع الأخرى لمدة سنة واحدة.

الاستمارة الخامسة: الدخل العائلي لمدة سنة.

3 – نتائج مسح الإنفاق الأسري

لأسباب تتعلق بمنهجية المسوحات الاقتصادية الاجتماعية، قام خبراء قطاع الإحصاء بالهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق بتقسيم الجماهيرية إلى مناطق بدلا من اعتماد نظام الشعبيات، وأهم هذه الأسباب ما يلي:

- إحصائيا، يلزم لتغطية المسح الاقتصادي والاجتماعي باعتماد تقسيم الشعبيات أي 32 شعبية، أضعاف حجم العينة الحالية (11500 أسرة) ، وهو أمر مكلف وصعب التنفيذ عمليا[1].
- اعتماد تقسيم المناطق المعتمد بالمسوحات السابقة مهم جدا حيث يضفي موضوعية على الدراسات المقارنة، والتي تمكّن المسؤولين على مختلف مستوياتهم من رسم الخطط التنموية، من خلال التنبؤات والإسقاطات المختلفة، التي لايمكن القيام بها إلا من خلال متابعة التطورات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية لأنماط الإنفاق الأسري عبر الزمن.
- تلافي الأخطاء والسلبيات والعيوب الناجمة عن عدم استقرار التقسيمات والهيكليات الإدارية. وعليه فقد تم، عند إجراء مسح سنة 2003/2002، اعتماد سبع مناطق مطابقة إلى حد كبير لتقسيم المناطق المعتمد بالمسح الاقتصادي الاجتماعي لسنة 1993/1992 وهى كالتالى:

1- منطقة خليج سرت وتشمل شعبيات اجدابيا، الواحات، الكفرة، سرت، الجفرة، مصراتة، بني وليد.

2- منطقة الشرارة الأولى وتضم شعبيات سبها، الشاطيء، وادي الحياة، مرزق، غات.

3- منطقة الجبل الغربي وتشمل شعبيات غريان، يفرن، نالوت، مزدة، غدامس.

4- منطقة الزاوية وتشمل شعبيات الزاوية، صبراتة، صرمان، النقاط الخمس.

5- منطقة طرابلس وتشمل شعبيات المرقب، ترهونة، تاجوراء، طرابلس، الجفارة.

6- منطقة البيان الأول وتشمل شعبيات الحزام الأخضر، بنغازي.

7- منطقة الجبل الأخضر وتشمل شعبيات البطنان، درنة، القبة، الجبل الأخضر، المرج.

1.3 توزيع الأسر الليبية قيد الدراسة

بلغ عدد الأسر الليبية في فترة المسح 830 ألف أسرة، منها 711 ألف أسرة حضرية، و119 ألف أسرة ريفية، يشكلان على التوالي 86٪ و14٪ من إجمالي الأسر. يتسم توزيع الأسر بالجماهيرية ، كما هو مبين بالشكل (1)، بالتركيز في الفئة الوسطى (4 -7 أفراد) بنسبة 50٪ من إجمالي الأسر، بينما لا تشكل الأسر الصغيرة أي أقل من ثلاثة أفراد إلا 15٪، وبهذا فإن معدل حجم الأسرة الليبية يصل إلى 6.6 أفراد.

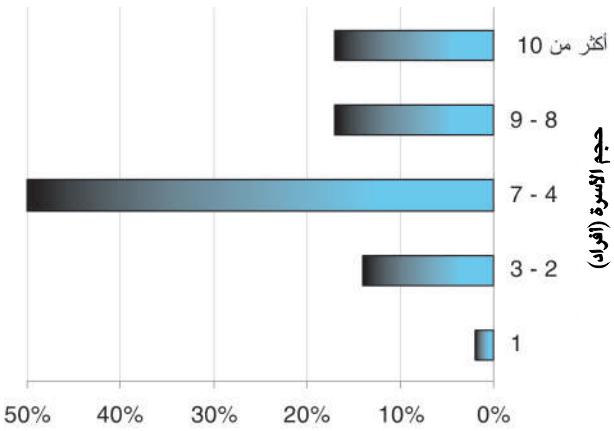

التوزيع النسبي

الشكل (1) توزيع الأسر حسب الحجم

2.3 الأهمية النسبية لبنود الإنفاق

على المستوى الوطني، بلغ متوسط الإنفاق الأسري الشهري على الغذاء فقط 256 دينارا، ومتوسط الإنفاق الأسري الشهري على الغذاء والمسكن والملبس معاً 452 دينارا، بينما بلغ متوسط الإنفاق على جميع البنود 658 دينارا. بهذا فإن الإنفاق على الغذاء يشكل النصيب الأكبر بنسبة 39٪، يلي ذلك الإنفاق على المسكن بنسبة 19.9٪ ، ثم في المرتبة الثالثة يأتي الإنفاق على النقل والمواصلات بنسبة 11٪ ، فالملبس بنسبة 10.1٪ فالأثاث

(1) اتصال ونقاش شخصي مع الأستاذ سالم أبوعائشة خليفة ، رئيس قطاع الإحصاء والتعداد بالهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

المنزلي بنسبة 7.5٪، أما باقي البنود(التعليم والثقافة – العناية الصحية) فيأتيان في أسفل قائمة الإنفاق بنسب 4.6٪ و 3.3٪ على التوالي كما هو موضح بالشكل (2).

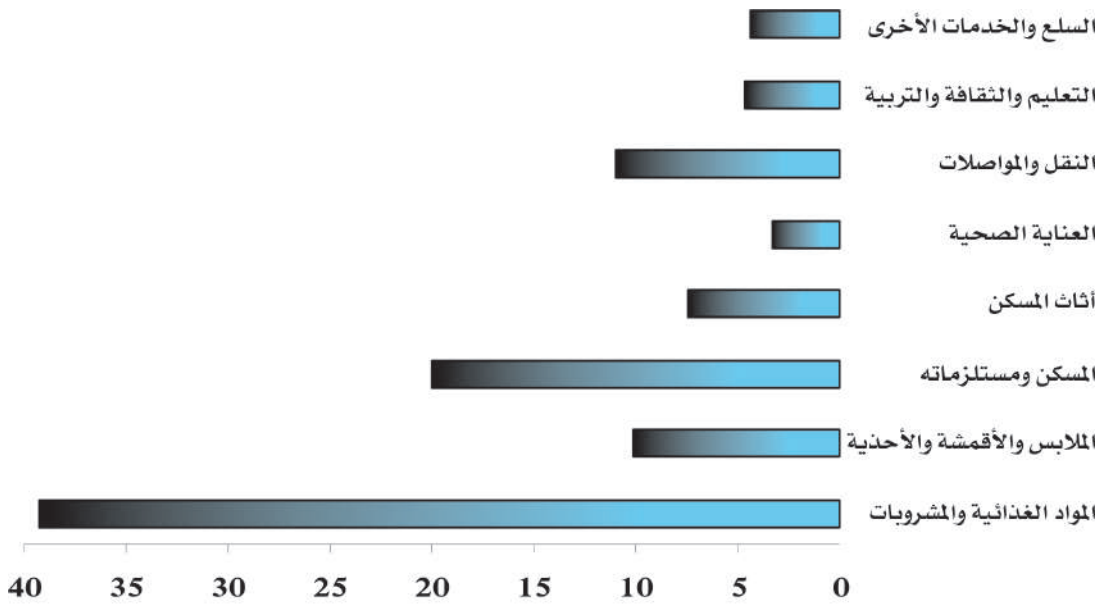

الشكل (2) الأهمية النسبية لبنود الإنفاق

الملاحظ أن الإنفاق على البنود الأساسية (الغذاء والملبس والمسكن والمواصلات) يستحوذ على الشطر الأكبر من إجمالي الإنفاق بنسبة 80٪، بينما لاتزيد إنفاقات التعليم والثقافة والعناية الصحية مجتمعة عن 7.9٪ أو ما يقرب من 52 ديناراً شهرياً لكامل الأسرة (6.6 أفراد)، وعليه فإن نصيب الفرد بأسرة متوسطة الحجم من البندين الأخيرين أقل من 8 دنانير شهرياً. تدني الإنفاق على هذين البندين هو سمة من سمات إما الدول الراعية بالكامل لهذه البنود، أو سمة من سمات الأسر ذوات الدخل المحدود والمتوسط بالدول المتقدمة.

توضح بيانات المقارنة للمسح كما هو موضح بالشكل (3)، أن معدلات الإنفاق متقاربة بين الحضر والريف بمختلف المناطق، باستثناء منطقة الزاوية فيلاحظ عليها زيادة كبيرة في الإنفاق الأسري الشهري الحضري دون الريفي عن بقية المناطق الأخرى، وتقدر هذه الزيادة بثمانين ديناراً (80 ديناراً) عن معدل الإنفاق الشهري، وهذا يعود إلى زيادة إنفاق هذه المنطقة على

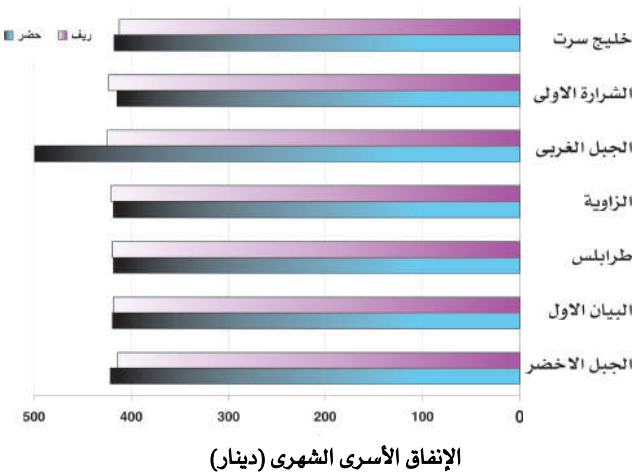

الشكل (3) الإنفاق الأسري الشهري لمختلف مناطق الجماهيرية حضر و ريف

الملابس والأحذية، وكذلك مصروفات أعلى من معدلات الإنفاق الأسري في البنود الأخرى مثل الغذاء والمسكن والأثاث، الشكل (4).

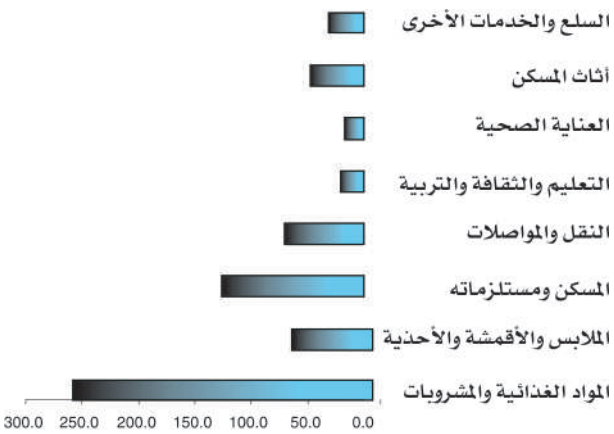

الشكل (4) متوسط الإنفاق الشهري حسب بنود الانفاق لمنطقة الزاوية

3.3 توزيع الإنفاق حسب بنود الإنفاق

تستعرض الأشكال (5–12) وضع الإنفاق الأسري الشهري بمختلف مناطق الجماهيرية مفصلة حسب بنود الإنفاق الثمانية. توضح هذه الأشكال بعض الأمور الهامة منها:

• الإنفاق على الغذاء متقارب جدا بمختلف مناطق الجماهيرية العظمى، الشكل (5).

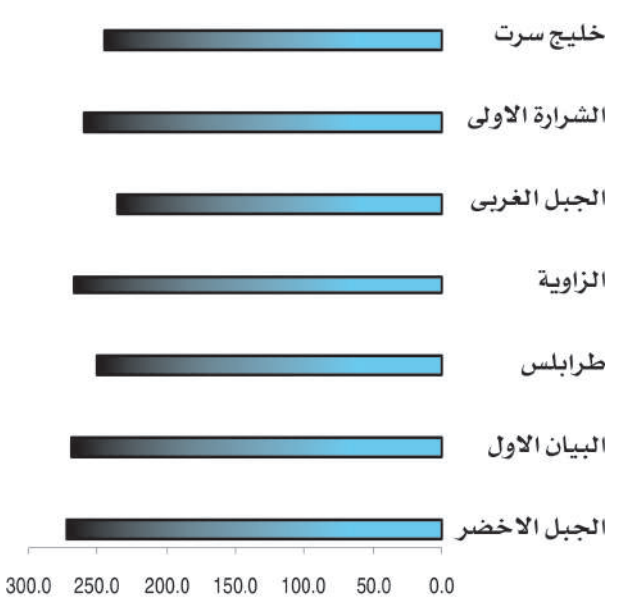

الشكل (5) الإنفاق الشهرى الأسري للمواد الغذائية والمشروبات

• تنفق منطقتا طرابلس وبنغازي أقل بكثير من المناطق الأخرى على الملابس بفارق 15–20 ديناراً شهريا، الذي ربما يعزى إلى رخص الأسعار بهاتين المنطقتين عن غيرهما من مناطق الجماهيرية لكونهما المداخل الرئيسة للاستيراد، الشكل (6).

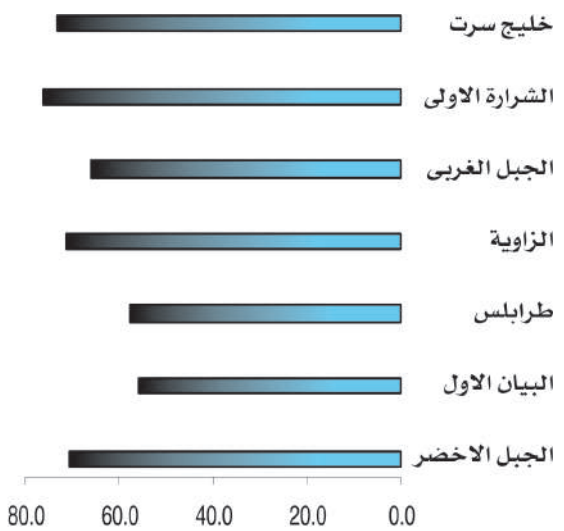

الشكل (6) الإنفاق الشهري الأسري للملابس والأحذية

• الإنفاق الأسري على المسكن ومستلزماته مرتفع نسبيا بمناطق طرابلس والبيان الأول والجبل الأخضر والزاوية، وقد يرجع هذا إلى زيادة كثافتها السكانية عن غيرها من مناطق الجماهيرية، الشكل (7).

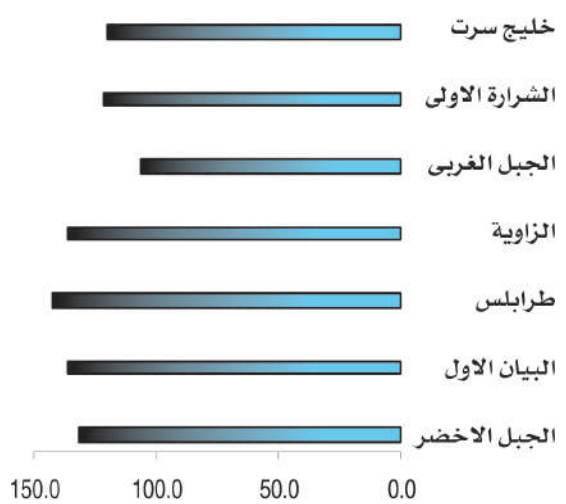

الشكل (7) متوسط الإنفاق الشهري للمسكن ومستلزماته

• سجل أكبر إنفاق على النقل والمواصلات بمنطقة الشرارة الأولى بفارق 20 ديناراً شهريا عن متوسط إنفاق منطقة طرابلس، وقد تعزى هذه الزيادة إلى تباعد المسافات بعمق الصحراء بين مدن وواحات الجنوب، الشكل (8).

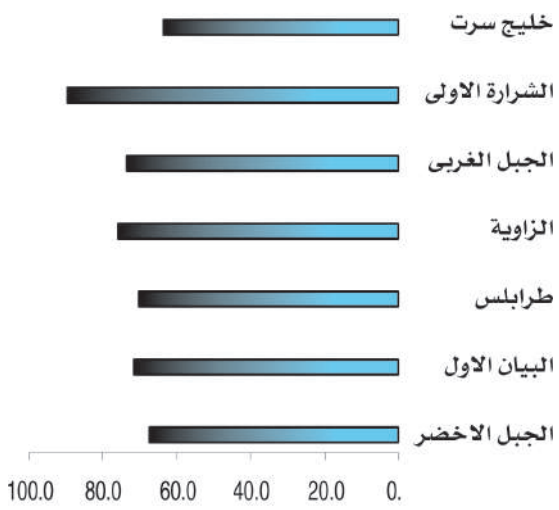

الشكل (8) متوسط الإنفاق الشهري الأسري للنقل والمواصلات

• أعلى إنفاق على التعليم والثقافة سجل بمنطقة البيان الأول بواقع 35 دينارا شهريا، يلي ذلك منطقتا الجبل الأخضر والجبل الغربي بواقع إنفاق شهري قدره 32 دينارا، بينما سجل الإنفاق على التعليم والثقافة أدنى مستوياته بمنطقة الزاوية بواقع 22 ديناراً شهريا، الشكل (9).

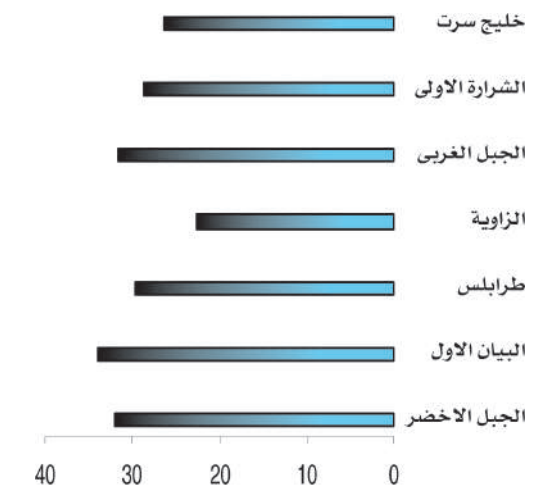

الشكل (9) متوسط الإنفاق الشهري الأسري للتعليم والثقافة

• سجل الإنفاق على العناية الصحية أعلى مستوياته بمنطقة الجبل الأخضر(38 دينارا شهريا) مقارنة بمتوسط إنفاق باقي المناطق البالغ 22 دينارا تقريباً، تعتبر الزيادة مؤشرا عاليا مقارنة بالمناطق الأخرى، وربما تشير إلى تفشي بعض الأمراض؛ لذا يجب إيلاء الأمر اهتماما كبيرا، وعلى النقيض من ذلك سجلت منطقة طرابلس أدنى مستوى للإنفاق في هذا البند، الشكل (10).

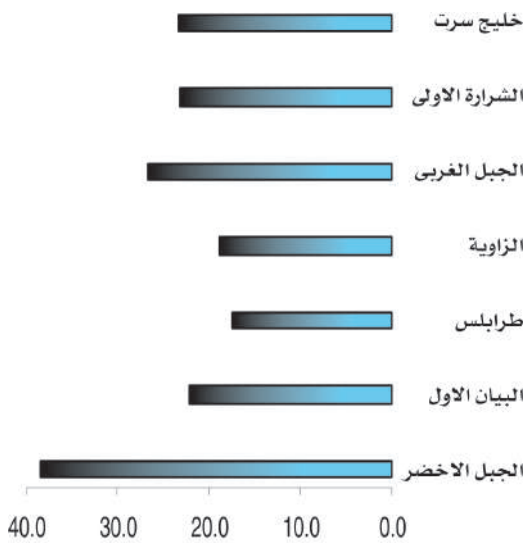

الشكل (10) متوسط الإنفاق الشهري الأسري للعناية الصحية

• سجلت الشرارة الأولى ارتفاعا طفيفا في الإنفاق على الأثاث المنزلي عن متوسط إنفاق باقي المناطق البالغ 50 دينارا، الشكل (11).

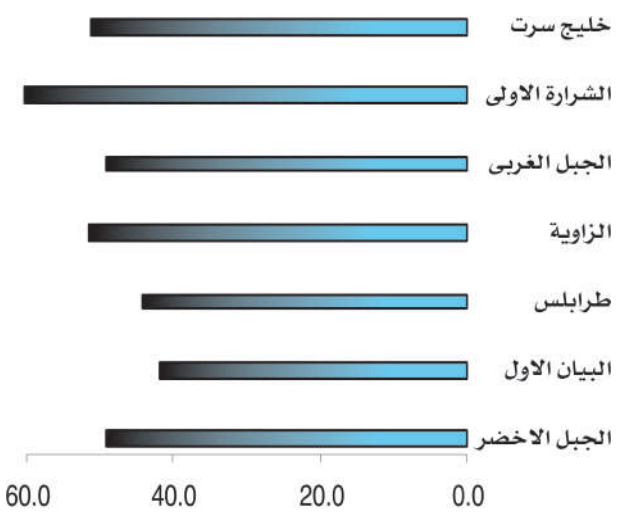

الشكل (11) متوسط الإنفاق الأسري الشهري لأثاث المسكن

• بلغ متوسط الإنفاق على السلع والخدمات الأخرى 28 دينارا، بينما سجلت منطقة البيان الأول إنفاقا كبيرا بلغ 50 دينارا، الشكل (12)، أهم أوجه إنفاق الزيادة شملت المصروفات على العناية الشخصية، مثل الحلاقة وتصفيف الشعر، واقتناء مواد التجميل، والصرف على حفاظات الأطفال والفوط الصحية.

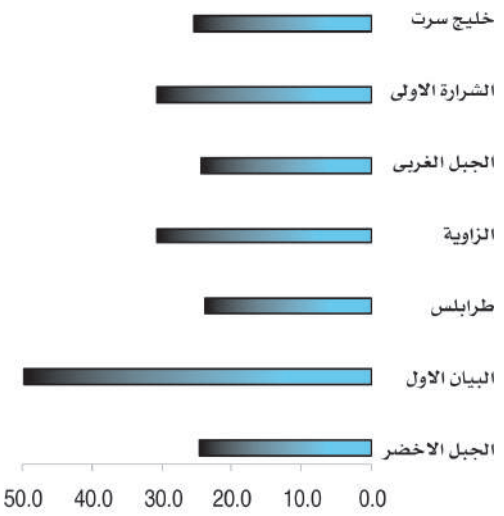

الشكل (12) متوسط الإنفاق الشهري الأسري للسلع والخدمات الأخرى

4.3 الإنفاق على التبغ

غني عن القول بأن التدخين من أسوأ العادات التي صاحبت الإنسان في حله وترحاله منذ نشأته الأولى، وهي من العادات المهلكة والفتاكة، تكلف العالم أجمع مئات المليارات من الدولارات من الإنفاق على التدخين وعلى مضار التدخين على الصحة معا، وهى مبالغ طائلة أولى بها أن تستغل في برامج التنمية البشرية. من أجل هذا، ومن أجل الكثير من السلبيات المصاحبة لعادة التدخين، أفردنا بندا خاصا به على الرغم من أن المسح اعتبره جزءا من بند الغذاء المنوه عنه في الجزء السابق من الدراسة.

بلغ إجمالي الإنفاق على التدخين بالجماهيرية العظمى لفترة المسح، أي لسنة كاملة (2002/10/1– 2003/9/30 ف)، حوالي 70 مليون دينار، وهو مبلغ مالي كبير مهدر، ناهيك عن مصروفات العناية الصحية اللازمة لعلاج الأمراض الخبيثة الناجمة عن هذا الكم الهائل والتي قد تصل إلى أضعاف الإنفاق ذاته.

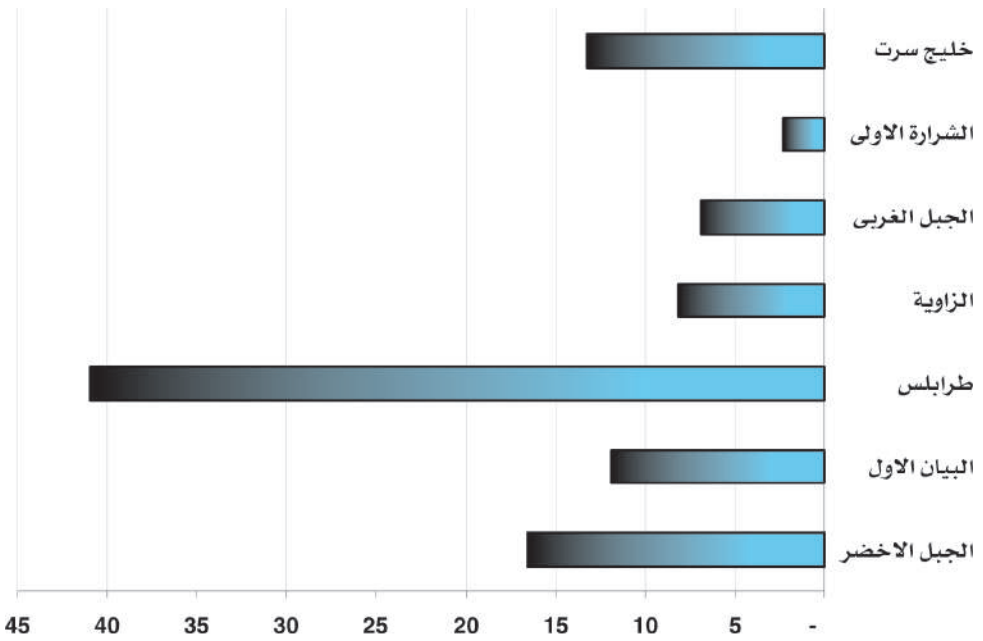

نسبة إنفاق المناطق السنوى (٪)

الشكل (13) الإنفاق الأسرى السنوي على التبغ حسب المناطق

تنفق منطقة طرابلس (299 ألف أسرة) لوحدها 41٪ من إجمالي الإنفاق على التبغ أي حوالي 29 مليون دينار، يلي ذلك منطقة الجبل الأخضر (83 ألف أسرة) وتستهلك 17٪ أو 12 مليوناً، ثم منطقة خليج سرت (137 ألف أسرة) وتنفق 13٪ أو ما يزيد عن 9 ملايين دينار، ثم منطقة البيان الأول (95 ألف أسرة) بنسبة 12٪ (مايزيد عن 8 ملايين دينار)، فمنطقة الزاوية (87 ألف أسرة) وتنفق 8٪ (ما يقرب من6 ملايين)، يلي ذلك منطقة الجبل الغربي (79 ألف أسرة) وتنفق 7٪ (ما يقرب من 5 ملايين)، أما منطقة الشرارة الأولى (50 ألف أسرة) فتستهلك ما قيمته 2٪ من إجمالي إنفاق البلد على التدخين أي ما يقرب من 1.6 مليون دينار.

وبحسبة بسيطة نجد أن أعلى إنفاق أسري على التدخين سجل بمنطقة الجبل الأخضر بواقع 140 دينارا سنويا، يلي ذلك منطقة طرابلس بواقع 96 دينارا، ثم منطقة البيان الأول بواقع 88 دينارا، وتنفق مناطق خليج سرت والزاوية والجبل الغربي على التوالي 68، 66، 61 دينارا سنوياً، أما منطقة الشرارة الأولى فتنفق أدني القيم وتبلغ 32 دينارا سنويا.

5.3. توزيع الأسر على الفئات الإنفاقية

أظهر تحليل الكثافة الأسرية بالفئات الإنفاقية، الشكل (14) توزيعا يقترب من الطبيعي في مجمله؛ حيث تتواجد أعلى كثافة أسرية والبالغة 116 ألف أسرة لكل فئة من الفئتين 5500–6499 و6500-7499 دينارا وأدنى كثافة أسرية (2018 أسرة) بالفئة الأقل من 1500 دينارا، بينما تشتمل الفئات العليا مثل الفئة (14500-15499 دينار) على 13 ألف أسرة، أما باقي الفئات العليا مجتمعة فتشكل 45 ألف أسرة من إجمالي الأسر الليبية، تتمركز أغلب هذه الأسر بالمناطق الحضرية كما هو مبين بالشكل (15) ،خاصة بفئات الدخل العليا حيث لا يشكل تواجد الأسر الريفية إلا نسبة ضئيلة مقارنة بالأسر الحضرية.

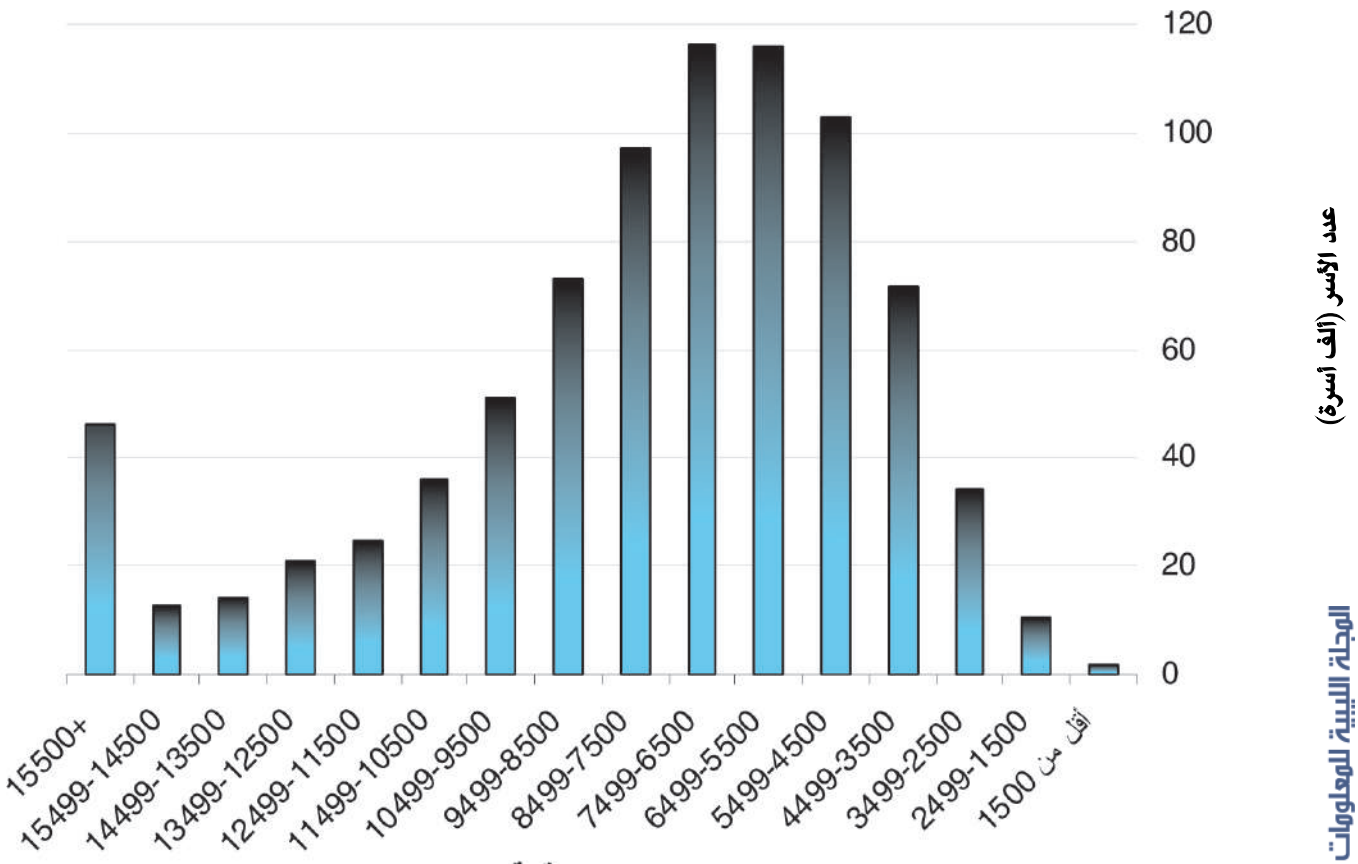

الشكل (14) توزيع الأسر على الفئات الإنفاقية

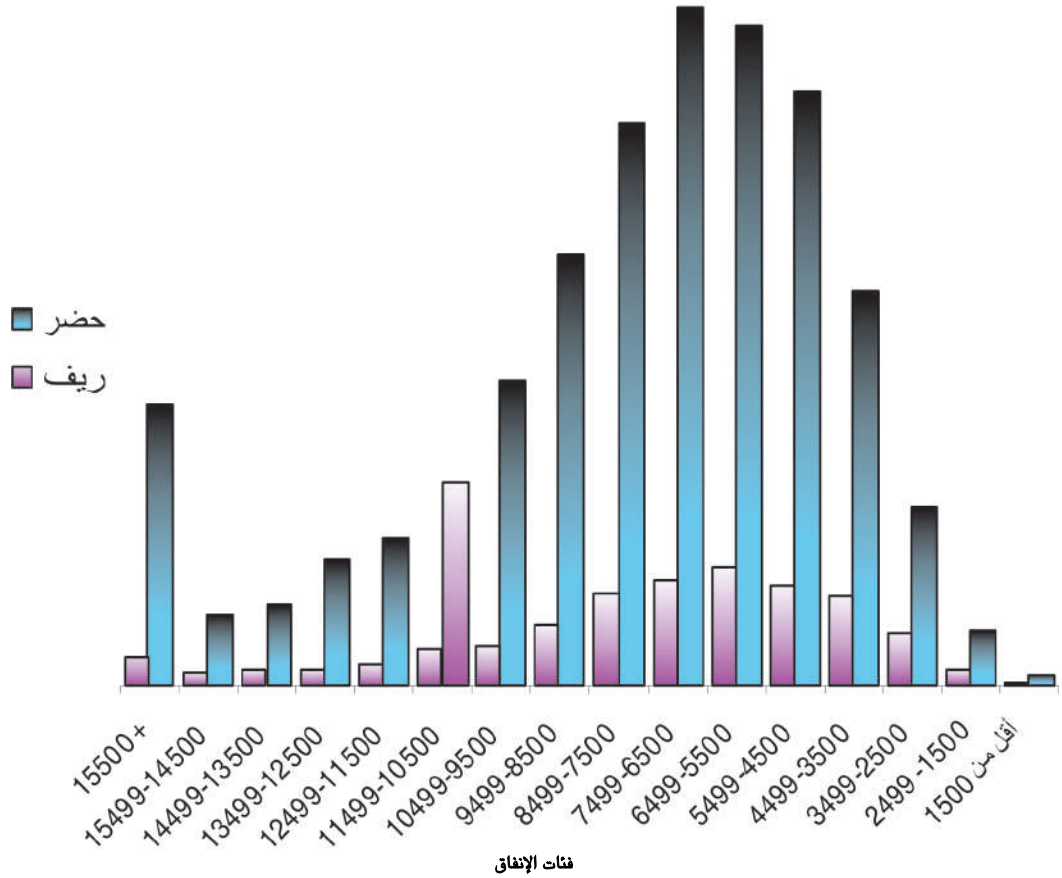

الشكل (15) توزيع الأسر الحضرية والريفية على فئات الإنفاق

6.3 توزيع الإنفاق حسب الفئات الإنفاقية

يتراوح الإنفاق الشهري، كما هو موضح بالشكل (16)، بين حدّه الأدنى البالغ 100 دينار أو فئة الأقل من 1500 دينار سنوي بمنطقة الجبل الغربي، وحدّه الأقصى البالغ 1933 دينارا أو فئة الأعلى من 15500 دينار سنويا بمنطقة الزاوية. أما متوسط الإنفاق فيبلغ 658 ويقع في منتصف الفئة 7500-8499 دينارا. ويلاحظ أن فئة الإنفاق الأعلى من 15500 دينار تستحوذ لوحدها على 15.4٪ من إجمالي الإنفاق البالغ 6.8 مليارات دينار أو ما يقرب من 1.05 مليار دينار بالقيم المطلقة، يقوم بإنفاق هذا المبلغ 46 ألف أسرة: 42 ألف أسرة حضرية، والباقي 4 آلاف أسرة ريفية.

يلاحظ من توزيع الإنفاق الأسري على فئات الإنفاق، الشكل(16)، اختفاء الفئة الدنيا الأقل من 1500 دينار بمنطقة الزاوية، والذي قد يعزى إلى نمو النشاط الاقتصادي الحر بسبب قربها من مدينة طرابلس، وتواجد مدن أخرى أصغر وذات إمكانيات متواضعة تلجأ إليها عند التسوق، وكذلك تواجد بعض مواطن الشغل العامة مثل مصفاة الزاوية، كما تتميز منطقة الزاوية إلى جانب ذلك كله بأنها منطقة زراعية مصدرة للإنتاج الزراعي إلى المناطق المجاورة.

ولإلقاء نظرة تحليلية أشمل وأدق، كما هو معتمد بأغلب دراسات الإنفاق أو الدخل، يقسم الإنفاق السكاني إلى خمسة أقسام ويستخلص منها نسبة إنفاق الخمس الأعلى من السكان إلى إنفاق الخمس الأدنى من السكان. من خلال تحليل بيانات الإنفاق لفترة سنة كاملة(الفترة 2002/10/1– 2003/9/30 ف) اتضح أن حصة الخمس الأدنى إنفاقا تشكل 13.6٪ بينما بلغت

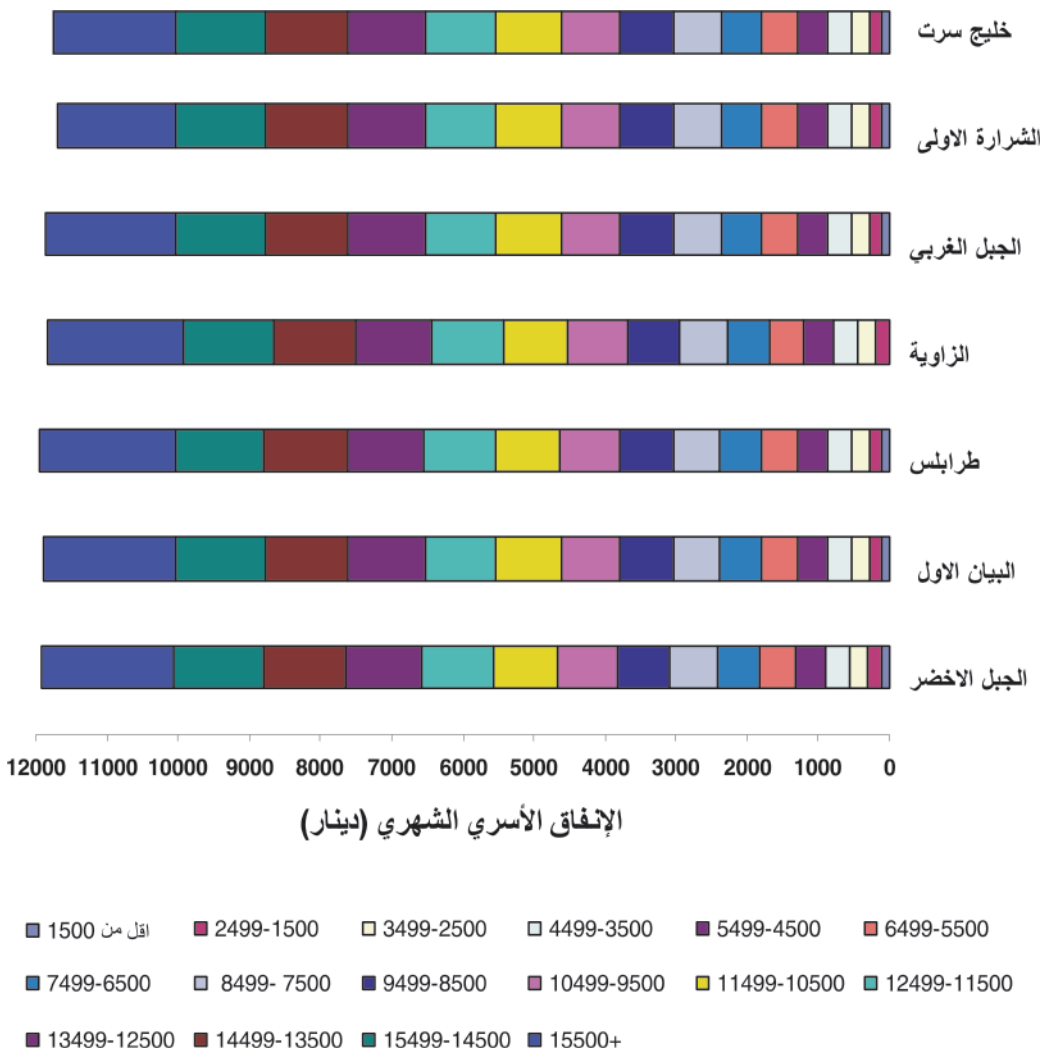

الشكل (16) توزيع الإنفاق على فئات الإنفاق

حصة أو نصيب الخمس الأعلى إنفاقا 31.5٪، وعليه فإن متوسط نسبة الخمس الأعلى إلى الخمس الأدنى 2.3 . والمعلوم من الدراسات السابقة للإنفاق الأسري[3.2]، أن متوسط الخمس الأعلى إلى الخمس الأدنى لمسح سنة 1969 بلغ 5.2 وهي نسبة تعبر عن خط الفقر النسبي وتباعد مستويات الإنفاق بين طبقات المجتمع العليا والسفلى آنذاك. أما مسح سنة 1992/ 1993 فقد أظهر انخفاضا كبيرا يشير إلى تقارب بين الخمسين الأعلى والأدنى، حيث سجل 2.8، وهذا التناقص، كما هو مبين بالشكل (17)، مؤشر جيد ذو دلالة إيجابية على تضييق الهوة بين طرفي النقيض بإنفاق الأسر بالجماهيرية العظمى مع مرور الوقت.

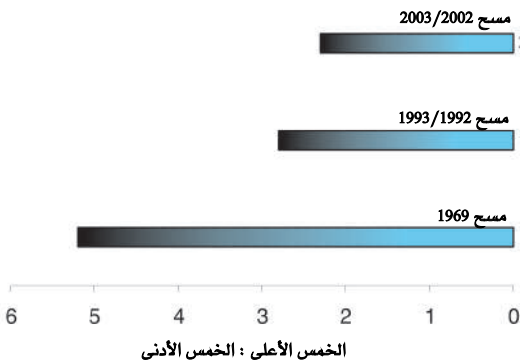

الشكل (17) نسبة الخمس الأعلى إلى الخمس الأدنى من الإنفاق

(2) إتجاهات توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الجماهيرية، د. علي خضير ميرزا وعبد الباري الزني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع LIB/88/003، يناير , 1997

(3) التقرير الوطني لأهداف الألفية 2004 ف، تحت الطبع.

7.3 الخصائص الاجتماعية للإنفاق الأسري (الفقر والاكتفاء والرفاهية)

من أهم نتائج المسح الاقتصادي الاجتماعي هي تلك المؤشرات أو الإنذارات المبكرة لظاهرة الفقر، هذه الظاهرة العالمية تعتبر من أشد وأكثر الظواهر خطورة على البشرية، والمهددة لبقائها مع الزيادة العالمية المطردة للسكان من ناحية، وندرة المياه والجفاف والتخلف التكنولوجي وغياب العدالة في توزيع الثروة من ناحية أخرى. توسعت مفاهيم الفقر لتشمل المعرفي والسياسي والفكري، ولكنها ليست محل الدراسة في هذا القسم من التقرير، إنما الهدف والغاية من الدراسة هو البحث والتمحيص في الفقر الاقتصادي. إن للفقر الاقتصادي مسميات ومستويات عديدة، منها الجوع، والفاقة، والحرمان، والعوز (الفقر المدقع)، والاحتياج (الفقر المطلق). ويهدف المسح الاقتصادي الاجتماعي فيما يهدف من خلال طرح الإنفاق الأسري إلى تقويم الحالة الإنفاقية، ويرسم خارطة لوضع الأسر الليبية من خطوط الفقر والاكتفاء والرفاهية.

1.7.3. خط العوز

عرفت هيئة الأمم المتحدة خط العوز العالمي بما قيمته دولار واحد للفرد باليوم، وهو ما يعادل 270 دينارا شهريا لأسرة مكونة من 6.6 أفراد(متوسط حجم الأسرة بالجماهيرية حسب مسح 2003/2002)، بينما تم تحديد هذا الخط للأسر الليبية محدودة الدخل بواقع 336 دينارا عن طريق حساب قيمة الحد الأدنى من السعرات الحرارية باستخدام سلة الغذاء، ويعزى التفاوت بين القيمتين إلى خصوصية المجتمع الليبي، فهو ليس من المجتمعات الدنيا في الإنفاق بل مصنف من السقف الأعلى لفئات الدخل المتوسطة.

بالنظر والتدقيق في الشكل (16) نلاحظ أن معدل إنفاق الفئات الأربع الأولى يقع تحت 336 دينارا، وبالنظر والتمعن في الشكل (14)، نجد أن إجمالي عدد الأسر الواقعة بالفئات الأربع - أي تحت خط العوز - يبلغ تقريبا 118 ألف أسرة أي 14٪ من إجمالي عدد الأسر بالجماهيرية. تشكل منطقة طرابلس 28٪ من إجمالي الأسر، يلي ذلك منطقة الجبل الغربي بنسبة 19٪ ، ثم البيان الأول بنسبة 16٪ ، وتحتل كل من الشرارة الأولى والزاوية والجبل الأخضر مراتب متقاربة بنسب 9٪ و8٪ و7٪ على التوالي، الشكل (18).

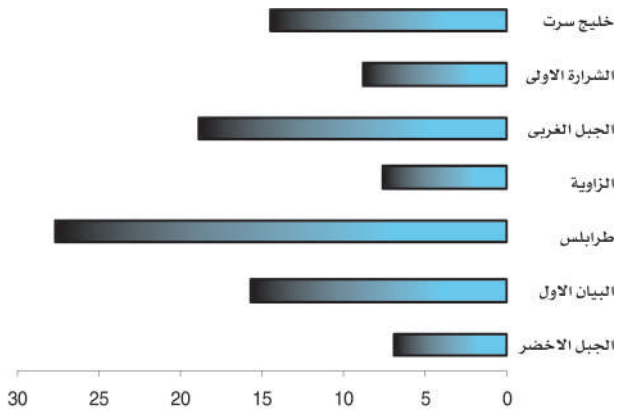

الشكل (18) التوزيع النسبي للأسر التى تقع تحت خط العوز حسب المناطق

قد يفسر ارتفاع هذه النسب بالمناطق الآهلة بالسكان، مثل طرابلس والبيان الأول، أولا بسبب الكثافة السكانية العالية، وثانيا لكثرة متقاضي المعاشات الأساسية من أرامل وعجزة ومسنين ومن لا عائل لهم بسبب انكسار لحمة الأسرة النواة المكونة من الأجداد والآباء والأحفاد، ولكن من الصعب تفسير ارتفاع هذه النسبة بمنطقة الجبل الغربي التي يغلب عليها الطابع الريفي في سلوكياتها الأسرية المترابطة، و لربما يرجح هذا الإرتفاع النسبي لأسباب إقتصادية محضة، فالبيئة بمنطقة الجبل الغربي طاردة، وفي ذات الوقت ليست بعيدة عن المدن الكبرى مثل طرابلس .

2.7.3 خط الاحتياج

حدد خط الاحتياج بقيمة 418 دينارا وذلك باعتماد خط العوز المذكور سابقا وحساب معامل إنجل أي 48٪ للفئات الإنفاقية بمسح الإنفاق الأسري 2003/2002 . بالتدقيق في الشكل (16) نجد أن الفئة الخامسة فقط تقع تحت خط الاحتياج وفوق خط العوز، وكذلك من الشكل (14) نجد أن عدد

أسر هذه الفئة 103 آلاف أسرة تقريبا أي 12٪ من إجمالي عدد الأسر بالجماهيرية، موزعة أغلبها، كما هو موضح بالشكل(19)، على طرابلس بنسبة 34٪، ثم خليج سرت بنسبة 19٪، والبيان الأول بنسبة 13٪، يلي ذلك الجبل الغربي بنسبة 10٪، فالجبل الأخضر والزاوية بنسبة 9٪، لكل منهما، فالشرارة الأولى بنسبة 6٪. وعليه فإن إجمالي عدد الأسر التي تقع تحت خط الاحتياج، بما في ذلك التي تقع تحت خط العوز يبلغ 221 ألف أسرة، أي بنسبة 26٪ من إجمالي عدد الأسر.

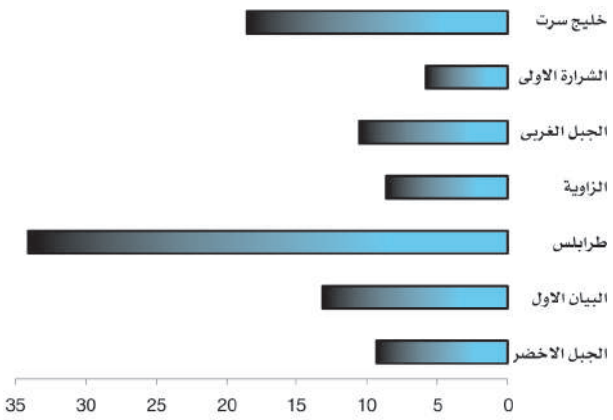

التوزيع النسبي للأسر (٪)

الشكل (19) التوزيع النسبي للأسر التى تقع تحت خط الاحتياج وفوق خط العوز على مستوى المناطق

3.7.3 خط الاكتفاء

خطّا الفقر من عوز واحتياج موصوفان بالنقصان في الدخل الكافي لسد حاجات الأسرة الاستهلاكية من بنود إنفاق أساسية وضرورية لبقاء الإنسان كالغذاء والملبس والمسكن، وأخرى أساسية وضرورية أيضا تبقي الإنسان حيا بدونها ولكن يوصف بالاحتياج لفقدانها مثل: أثاث المسكن، والعناية الصحية، والنقل والمواصلات، والتعليم والثقافة، وقد حُددت هذه الخطوط، وفُصلت أوضاع الأسر بالجماهيرية منها.

وعلى النقيض من خطي العوز والاحتياج توجد حالة إنفاقية تستوجب أن يواكبها الدخل الأسري، وتطمح دول العالم أجمع إلى الوصول بشعوبها إليها. هذه الحالة تعرف بالاكتفاء وتعرف أيضا بالدخل المرجعي، وهو- أي الدخل المرجعي - يعتبر حالة استهدافية وطموحية تحققت تقريبا لعشر دول حول العالم[4] .

وعليه فإن تقدير مثل هذا الخط يبقى محل اجتهاد من الباحثين والمهتمين بقضايا الإنفاق الأسري والدخل، ويعتمد عند تحديد قيمته على البحث في استمارات المسح على الأسر التي قامت خلال السنة الكاملة بتغطية كافة البنود المفصلة دون تقصير ودون مبالغة، كما يعتمد على التقدير النوعي والاسترشاد بآراء الأسر المعنية بالإنفاق. عليه قدر هذا الخط للأسرة الليبية ذات الحجم المتوسط (6.6 أفراد) عند سقف الفئة الإنفاقية 7500-8499 دينارا أي 8500 دينارا تقريبا أو 710 دينارات شهريا.

يصنف هذا الخط الأسر الليبية إلى:

- أسر مكتفية ويبلغ عددها 279 ألف أسرة، وتشكل ما نسبته 33.4٪ من إجمالي الأسر الليبية البالغ 830 ألف أسرة وقت المسح أي 2003/2002 ف.
- أسر غير مكتفية وعددها 551 ألفاً وتشكل ما نسبته 66.4٪ من إجمالي عدد الأسر الليبية المذكور أعلاه.

خلاصة

اتسم المسح الاقتصادي الاجتماعي 2003/2002 إلى حدٍ كبير بالشمولية عند تغطية البنود الإنفاقية كالغذاء والملبس والمسكن وأثاث المسكن والعناية الصحية والنقل والمواصلات والتعليم والثقافة والسلع والخدمات الأخرى، كذلك اتسمت منهجية المسح بالدقة والتوافق مع المعايير الإحصائية في اختيار حجم العينة وتوزيعها على مختلف المناطق، لذلك أتت الأجزاء الأربعة من المسح بمخرجات غنية بالبيانات المتناسقة والهامة مثل الخصائص الديمغرافية والاجتماعية، والإنفاق الأسري، والعلاقة بين هذه البنود مجتمعة.

حاول التقرير باختصار ودون تفريط، تقديم وصف لبيانات الإنفاق الأسري، وتسليط الضوء على أهم الظواهر الإيجابية والسلبية على حد سواء، وأهم هذه الظواهر هي:

- تشكل الأسر الريفية مانسبته 14٪ من إجمالي الأسر، أي

(4) الدول التي حققت الدخل المرجعي هي: أمريكا – سويسرا – النرويج – الدانمرك – هولندا – أيرلندة – كندا – النمسا – اليابان – بلجيكيا.

أسرة ريفية واحدة مقابل 6 أسر حضرية، وهي نسبة ضئيلة جدا إذا أخذنا بعين الاعتبار اتساع رقعة أرض الجماهيرية العظمى.

- تتسم الأسر الليبية بكبر حجمها نسبيا، حيث تشكل الأسر المكونة من أكثر من 4 أفراد 84٪ أي بمعدل 6.6 أفراد.
- بلغ متوسط الإنفاق الأسري على الغذاء فقط 256 دينارا، بنسبة 39٪ من إجمالي الإنفاق، وبلغ الإنفاق على الغذاء والملبس والمسكن 452 دينارا، بنسبة 69٪ من إجمالي الإنفاق، أما بندا التعليم والثقافة والعناية الصحية فلم يحظيا سوى باثنين وخمسين (52) دينارا فقط أو ما نسبته 7.9٪.
- متوسط الإنفاق الأسري متقارب جدا بمختلف مناطق الجماهيرية، باستثناء منطقة الزاوية حيث سجلت زيادة ملحوظة في الإنفاق الحضري دون الريفي، قدرها 80 دينارا عن متوسط إنفاق باقي المناطق.
- وجد تماثل كبير بين الأسر الليبية في أنماط استهلاكها من خلال دراسات المقارنة بين بنود الإنفاق، ويستثنى من ذلك ظواهر بسيطة مثل زيادة إنفاق منطقة الشرارة الأولى في بند النقل والمواصلات، وزيادة في الإنفاق على العناية الصحية بمنطقة الجبل الأخضر، وأعلى مستوى إنفاق على التعليم والثقافة بمنطقة البيان الأول.
- بلغ الإنفاق على التبغ 70 مليون دينار، سُجل أعلى نصيب للأسرة من التدخين بمنطقة الجبل الأخضر وأقلها بمنطقة الشرارة الأولى.
- يمكن وصف توزيع الأسر الليبية على فئات الإنفاق إلى حد كبير بالتوزيع الطبيعي به ميل إيجابي نحو فئات الدخل العليا، حيث لم يزد عدد فئات الإنفاق الدنيا الأقل من 1500 عن 2018 أسرة أغلبها حضري الطابع.
- نظرة تاريخية على مسوحات الإنفاق الثلاثة توضح تقاربا كبيرا بين حصة الخُمسين الأعلى والأدنى من الإنفاق من 5.2 سنة 1969 إلى 2.8 سنة 1993 إلى 2.3 سنة 2003، وهو مؤشر على تدني الهوة بين فئات الإنفاق العليا والدنيا.
- حدد خطا العوز والاحتياج من خلال بيانات الإنفاق الأسري بـ336 دينارا و418 دينارا على التوالي، ومن خلاله وجد أن عدد الأسر التي تقع تحت خط العوز 118 ألف أسرة تشكل ما نسبته 14٪، وعدد الأسر التي تقع تحت خط الاحتياج وفوق خط العوز 103 آلاف أسرة بما نسبته 12٪ من إجمالي عدد الأسر، وعليه فإن إجمالي عدد الأسر التي تقع تحت خط الاحتياج يبلغ 221 ألف أسرة.

4 – توصيات

لم يتطرق المسح الاقتصادي الاجتماعي 2003/2002 ، ولا المسوحات السابقة، إلى توزيع الإنفاق الأسري العمري، الذي هو من أهم الدراسات الإنفاقية، التي تسلط الضوء على ما قد يعتري الإنفاق الأسري من إجحاف في حق أي مرحلة من مراحل العمر المختلفة من الإنفاق الأسري، مثل الإنفاق على الأطفال والشباب والشيوخ، كما لم يتطرق إلى التمييز الإنفاقي بين الذكور والإناث من خلال بنوده المختلفة.

تباعد الفترات الزمنية بين المسوحات الاقتصادية الاجتماعية، لايسمح بتغطية بعض الظواهر الاجتماعية، والتغيرات الاقتصادية المؤثرة في كمية ونوع ونمط الإنفاق الأسري، وأصدق مثال على ذلك أن فترة الحصار الجوي الذي فرض على الجماهيرية كانت بين مسحين متباعدين جدا، أي مسح 1993/1992 ومسح 2003/2002 ف، حيث لم يتسن دراسة وتقويم آثارها على الشعب الليبي.

لوحظ اختلاف الفئات الإنفاقية بين المسح الاقتصادي الاجتماعي 1993/1992 ونظيره لسنة 003/2002 ف، مما جعل دراسات المقارنة في الكثير من الأحايين صعبة وغير موضوعية؛ لذلك يوصى بتوحيد بدايات ونهايات وبالتالي طول الفئات الإنفاقية المختلفة ما أمكن ●

الأبعاد الاجتماعية والإنسانية لقياس مستوى المعيشة

د. عبد السلام بشير الدويبي
جامعة الفاتح

يرتبط مستوى المعيشة بنوعية حياة الناس، وأن المحصلة النهائية لأي جهد بشري أو مشروع تنموي هي رفع مستوى معيشة الناس وتنمية الإنسان كأولوية تفوق تنمية الأشياء، و إن تراكم وتزايد الثروة المادية وإنتاج السلع والخدمات إنما هي أساسيات داعمة لتطوير وتحسين مستوى معيشة الإنسان وتوسيع خياراته. هكذا إذا ينطلق التعرف على مستوى المعيشة من حقيقة أنها من أهم مخرجات برامج التنمية ودليل على نجاحها من فشلها.

وباعتبار أن مفهوم التنمية التقليدي المرتبط بالنمو الاقتصادي فقط لم يعد مستجيبا لحاجات الإنسان ولا لرفع مستوى معيشته، اتجهت الأمم المتحدة في تقريرها السنوي عن التنمية البشرية إلى تبني مفهوم التنمية البشرية باعتبارها توجها إنمائيا يهدف وبشكل مستدام إلى توفير فرص معيشة أفضل للبشر، يتمتعون فيها بحياة أطول وأكثر صحة، وبالمعرفة المتجددة، وبمستويات معيشية مرتفعة متوجهة إلى الارتقاء بإنسانية الإنسان وجعله مسؤولا عن مقدراته وشؤونه ، فهو غاية التنمية ووسيلتها.

وتفيد المؤشرات الاجتماعية والإنسانية لمستوى المعيشة في التعرف على نتاجات التنمية، وفي تحديد الصعوبات التي تعترض الرفع من مستوى معيشة الإنسان، وتكون مؤشرا إرشاديا لتفعيل برامج التنمية، والتصدي للتحديات المختلفة التي تعيق تحسين ظروف معيشة الناس كالفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي.

ولم يعد الدخل وحده المؤشر الرئيسي في التعرف على مستوى المعيشة، بل تعداه ليشمل مؤشرات أخرى أوسع من المؤشر

الاقتصادي المتمثل في الدخل وتراكم الثروة ، وهنا نشير إلى ما أكده تقرير التنمية البشرية في ليبيا عام 1999 من وجوب التمييز بين تنمية مستوى المعيشة كمشروع متكامل للنهوض بالمجتمعات وبين النمو الاقتصادي وزيادة الدخل وتحقيق فوائض اقتصادية دون الأخذ في الاعتبار كيفية توظيفه اجتماعيا وثقافيا وسلوكيا وأمنيا بما يحقق مستوى معيشياً مناسباً. إن زيادة الدخل دون ريب تمثل بعدا مهما للتنمية، ولكنها ليست كافية وحدها للرفع من مستوى المعيشة، وإنه مما لا شك فيه أن كمية الإنتاج تعتبر مؤشرا مهما على تحقيق مستهدفات التنمية ورفع مستوى المعيشة، غير أن هذا لا يتحقق ما لم يرتبط بتحسين الأوضاع المعيشية للبشر بكفاءة وعدل وفي إطار كافة متطلبات المعيشة ماديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا وسياسيا وغيرها.

منطلقات أساسية لمقاربة مؤشرات مستوى المعيشة

إن مقاربة مستوى المعيشة ليس بالأمر الهين، لارتباطه بعدة منطلقات وتوجهات وذلك لعدة اعتبارات، منها ماهو اقتصادي يمكن قياسه وتحديده بشيء من الدقة، ومنها ما هو اجتماعي ثقافي سلوكي يصعب قياسه وتحديده لارتباطه بالتنوع الثقافي والاجتماعي بين الشعوب، وللخصوصية الحضارية والجغرافية وغيرها.

ويمكن أن نقارب بشيء من الحذر المنهجي بعض أهم المنطلقات لتحديد المؤشرات الاجتماعية والإنسانية والجغرافية لمستوى المعيشة:

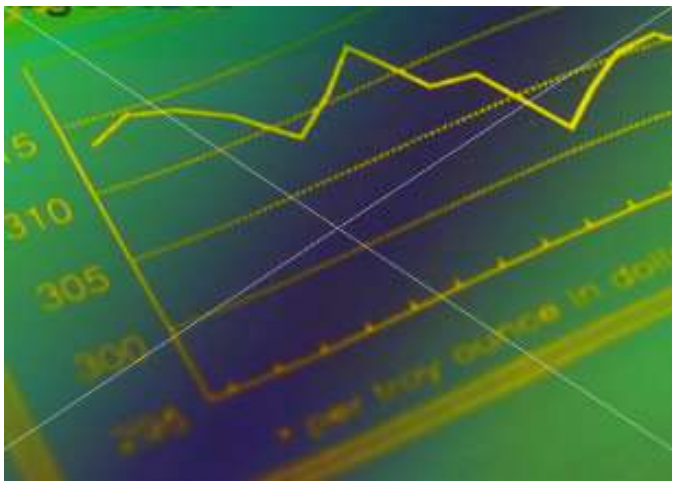

1 - يقوم تقدير مستوى المعيشة على أساسين جوهريين، وهما: الأساس الفردي، أي مستوى معيشة الفرد ، والأساس الجمعي، وهو مستوى معيشة المجتمع، وبالتالي فإن الأساس الأول يهتم أساسا بنمط ومستوى معيشة الفرد، في حين يهتم الأساس الثاني بالتعامل مع نمط ومستوى المعيشة بشكل عام.

2 - يرتبط مستوى المعيشة بآلية التواصل بين المطلوب والمتاح من المنافع المادية والخدمية، وأنه كلما اتسعت الفجوة بين الاثنين انعكس ذلك سلبا على مستوى المعيشة، مع ملاحظة أن المطلوب يتأثر بثقافة المجتمع، كما يتأثر بالمتاح من إمكانيات وموارد المجتمع.

3 - لا يوجد معيار واحد لنوعية مستوى المعيشة ينطبق على كل الشرائح السكانية ، وهناك فروق ذات دلالة ترجع لعوامل السن "أطفال – شباب – شيوخ" والجغرافيا (ريف – حضر - سهول- جبال...الخ) ولعوامل ثقافية ودينية.

4 - يرتبط التحسن في الرفاه الاجتماعي بما يعرف بنوعية الحياة التي ترتبط بجملة من المعطيات ذات الطبيعة التمايزية، منها ماهو اقتصادي وسياسي وتعليمي وصحي وثقافي.

5 - تؤثر منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية السائدة في المجتمع على الأوزان النسبية للمؤشرات الاجتماعية والإنسانية لمستوى المعيشة.

6 - لا تكفي المؤشرات الإحصائية، رغم أهميتها، لبيان حقيقة مستوى المعيشة ونوعية الحياة، ويظل هناك مجال فسيح لمؤشرات اجتماعية وثقافية وسياسية ذات أهمية في تصوير حقيقة مستوى المعيشة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنطلقات

تؤشر إلى مقاربة مستوى المعيشة بشيء من الحذر المنهجي، والأخذ في الحسبان خطورة التفاؤل الزائف لدلالات بعض المؤشرات الإحصائية ،خاصة تلك التي تنقصها الدقة والمصداقية لأسباب عدة لا يتسع المقام لذكرها.

التنمية البشرية ومستوى المعيشة

التنمية البشرية في معناها الذي تتبناه التقارير الدولية للتنمية البشرية المستدامة هي تحسين مستوى المعيشة وتوسيع الخيارات الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إنها تنمية الناس بالناس ومن أجل الناس والتي تشمل بناء القدرات الإنسانية.

وتعني التنمية البشرية في مخرجاتها النهائية زيادة الرّفاه الاجتماعي بتحسين مستوى المعيشة الذي يقاس بحساب المنافع والقيمة الاستعمالية (use value) . ومنذ محاولة الفيلسوف الألماني جيرمي بنتام (Jermy Bentam) تحديد مفهوم المنفعة في شكلها الحدي والمتوسط والكلي ثار جدل كبير حول قياس المنفعة في علاقتها بمستوى المعيشة المستهدف من قبل التنمية حول المنافع في مستواها الفردي والمنافع في مستواها الاجتماعي، وهل يكون حساب المنفعة (Utility Calculus) على أساس كمي أم نوعي (كيفي)، وما العلاقة بين الرفاه العام والرفاه الخاص.

ولقد جسد هذه المقابلة المتضادة بين ما هو فردي وما هو اجتماعي في قياس مستوى المعيشة (أي هانكيس)، الذي أشار في بحثه حول التمايز الثقافي واختلاف نوعية الحياة بأن أسس قياس المنفعة ودرجة الرفاه وتحسين مستوى المعيشة تطرح تحديات كثيرة خاصة على مستوى المقابلة أو التضاد بين المستويين الفردي والاجتماعي. وقد يقود قياس مستوى الرفاه وتحسين مستوى المعيشة على المستوى الفردي إلى مؤشرات لا تعكس حقيقة ما يجره الاستهلاك الفردي من الارتفاع في معدلات التلوث والتصحر الذي يكون النتيجة السالبة للسلوكيات الاستهلاكية والإنتاجية القائمة على حساب المنافع الفردية والرفاه الشخصي.

وينتقد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 مقياس التنمية البشرية الذي تتبناه الأمم المتحدة من حيث كونه قاصرا في عدم استيعابه لموضوع الحريات لأنه يقيس فقط بعضا من القدرات والخيارات الأساسية للتنمية (لكنه يقصر عن قياس الخيارات الأوسع مثل الحرية وحقوق الإنسان واكتساب المعرفة والسياق المؤسسي والمسئولية البيئية)[1]، وفي كل الأحوال تبقى مقاربة العلاقة بين التنمية البشرية والرفاه الاجتماعي في مواجهة جملة من التحديات التي تهدد الرفاه الاجتماعي وتزيد من احتمالات التهميش الاجتماعي والإقصاء.

وأكدت القمة العالمية للتنمية التي عقدت في كوبنهاجن عام 1995م على ضرورة وضع وتعزيز السياسات الوطنية لتحقيق التنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر الشامل في أسرع وقت ممكن ، وتنفيذ استراتيجيات فعالة وطويلة الأمد للقضاء على مظاهر العوز والحرمان من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة التي تجعل الإنسان في محورها.

وتنطلق فكرة التنمية المستدامة من كونها الأساس في رفع مستوى المعيشة وتحقيق رفاهية الإنسان، وذلك لكونها تعني بمسائل التمكين وإتاحة الفرص في الوصول إلى الموارد، والرقي بمستوى المعيشة ، وتنمية القدرات البشرية الكامنة والمبدعة التي يجب أن تحرر من عوائق سوء التغذية والمرض والأمية و الإقصاء الاجتماعي.

وتبعا لما أسفرت عنه القمة العالمية للتنمية الاجتماعية تم اعتبار 1996 سنة دولية للتنمية والقضاء على الفقر الذي يصفه الأمين العام للأمم المتحدة (آنذاك) بأنه لا يتناقض مع الوئام الاجتماعي واستقرار النظام السياسي فحسب بل إنه مرفوض أخلاقيا.

ويمثل التوجه العالمي نحو التنمية البشرية المستدامة سعيا لرفع مستوى معيشة كل الناس ورفاهيتهم ، وهو يتسم بالاستدامة، ويوفر للناس وبالناس فرص تحقيق مفهوم إيجابي للذات، ويلبي طموحاتهم وتطلعاتهم سواء بين الشرائح الاجتماعية والاقتصادية المختلفة أو بين الجنسين أو حتى ضمان حق الأجيال المقبلة،

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002 تقرير التنمية الإنسانية العربية، ص (5) .

والشفافية والنمو الاقتصادي، لأنها ليست غايات في حد ذاتها لتصل إلى تحقيق عيشة أفضل. وعلى حد ما جاء في كلمة المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2] في افتتاح اجتماع الخبراء حول مناهضة الفقر، فإن الحد من التضخم وتحقيق الانضباط المالي، بل وتعزيز النمو الاقتصادي، ليست غايات في حد ذاتها، فما فائدة النمو الاقتصادي إذا لم يوفر للأفراد والأسر والجماعات الأمن ومستويات معيشة أفضل؟.

إن التحدي الذي يجب أن تواجهه التنمية يكمن في الإطار المرجعي العام في تحقيق تحسن شمولي ملحوظ في مستويات المعيشة لكل الناس، وترسيخ كرامة وقيمة الإنسان، وضمان المساواة في الحقوق بين كل الفئات، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة خاصة تلك التي تقوم على أساس النوع الاجتماعي (Gender) . وتظهر أدبيات التنمية البشرية على المستوى العالمي خلال الخمسين سنة الأخيرة من الألفية الثانية تقدما بشريا غير مسبوق، وبؤسا بشريا مرعبا.

فعلى مستوى التقدم وتحسن مستوى المعيشة يشير (هارستروب) إلى أن ثروة العالم

قد ازدادت سبعة أضعاف من حوالي 3 إلى 22 تريليون دولار[3]، وتضاعف دخل الفرد أكثر من ثلاث مرات وتحسّن الرفاه الإنساني بشكل ملموس إذا ماقيس بمؤشرات متوسط العمر ووفيات الأطفال والتحصيل العلمي وتحسين التغذية والصحة، وارتفعت نسبة السكان في العالم الذين يتمتعون بمستويات مرضية نوعا ما من التنمية من 25٪ عام 1960 إلى 60٪ عام 1992 .

أما على مستوى البؤس البشري وتدني مستوى المعيشة، فإنه رغم كل ما تحقق على مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتقني تبرز مظاهر للبؤس وتدني مستوى المعيشة في مستوى ما يمكن وصفه بالأزمة الحادة، إذ كما يشير تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم فإن (خمس) سكان العالم النامي لا يحصلون على ما يكفي من الطعام، (وربعهم) يفتقرون إلى الاحتياجات الرئيسية من مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي، والسعرات الحرارية المناسبة، (وثلثهم) يعيش في حالة فقر مدقع. ووفقا لتقديرات البنك الدولي للفقر الحاد[4]، فإن 30 ٪ من سكان جنوب الصحراء الأفريقية يعيشون في فقر مدقع، و 29 ٪ من سكان جنوب آسيا، و21 ٪ من سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و12 ٪ من سكان أمريكا اللاتينية، و 4 ٪ من سكان أوروبا الشرقية يعانون نفس المشكلة.

وفي سياق إطار التوجهات المستقبلية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة ورفع مستوى معيشة الناس والتصدي للحرمان والإقصاء الاجتماعي، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجالات محددة للتحرك على مستويات تفعيل سياسات التنمية على النحو التالي[5].

1- تعزيز العمالة الكاملة والعيش السوي المستدام، مع التركيز على شراكة القطاع الخاص و المرأة.

(2) رفيع الدين أحمد ، المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الكلمة التي ألقيت في اجتماع الخبراء حول مناهضة الفقر ، دمشق 28- 2/29 /1996

(3) إينانج هارستروب (1996) الفقر : تركيز جديد، ضمن تقرير الخبراء حول مناهضة الفقر . دمشق 28- 29 / 2 / 1996

(4) (World Bank, World Development Report, 1990 (New York,Oxford Uni.Press)

(5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1994 .

2- تطوير وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي (social security nets) المخصصة لحماية الفئات الاجتماعية المحرومة.

3- وضع أساليب متكاملة ومتطورة في تحقيق تنمية الموارد البشرية، والبيئة ، وقضايا المرأة والنوع الاجتماعي، والصحة، والتعليم، والغذاء.

4- الإصلاح الإداري وتعزيز الشفافية.

5- التنمية الريفية، لاسيما ما يتصل منها بتوفير التعليم والتدريب والفرص المدرة للدخل لفائدة المستبعدين اجتماعيا كالمرأة والمعوقين والجنود المسرحين.

6- تعزيز التنمية القائمة على المشاركة الفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني.

هكذا إذاً تبرز أهمية التنمية البشرية في تحسين مستوى المعيشة ، وتحقيق الرفاه البشري، وهي ليست تنمية اقتصادية تعني بتراكم رأس المال وزيادة الإنتاج فقط، بل هي تنمية تضع الإنسان ورفاهيته في محور اهتمامها وبشكل مستدام، وتوظف مخرجات رأس المال والإنتاج لدعم هذا التوجه.

إن ما يمكن استخلاصه من تحليل العلاقة بين التنمية ورفع مستوى المعيشة هي تلك التحديات التي تزيد من استفحال الحرمان البشري وما يترتب عليه من تبعات وتكاليف باهظة على مستوى حياة ورفاهة الناس.

قياس مستوى المعيشة

ليس من السهل الاتفاق على معايير ومؤشرات ثابتة لقياس مستوى المعيشة لارتباطه بمتغيرات بعضها كمي وبعضها الآخر كيفي.

وقد جرت محاولات عدة لقياس مستوى المعيشة لاعتبارات تتعلق بتشخيص الوضع الراهن لمستوى معيشة الناس ، وتطوير السياسات التي تتصدى لأوجه القصور والتدني في مستوى المعيشة.

وينظر إلى مؤشرات قياس مستوى المعيشة من زوايا مختلفة، من ذلك مثلا: ما ذهب إليه درونوسكي من أن مرجعيات قياس مستوى المعيشة تشمل العناصر التالية[6].

1- المؤشرات ذات العلاقة بنوعية واستهلاك الغذاء والماء.

2- المؤشرات ذات العلاقة بنوعية واستهلاك الكساء .

3- المؤشرات ذات العلاقة بنوعية واستهلاك المسكن .

4- المؤشرات ذات العلاقة بنوعية الرعاية الصحية .

5- المؤشرات ذات العلاقة بنوعية التعليم.

6 - المؤشرات ذات العلاقة بنوعية الأمن والحماية .

7- المؤشرات ذات العلاقة بنوعية واستهلاك البيئة المادية والاجتماعية المحيطة .

واتجه مورس لقياس مستوى المعيشة انطلاقا من ثلاثة مؤشرات هي[7] :

1- توقع الحياة عند الولادة باعتباره يعكس الحالة الغذائية والصحية والبيئية.

2- معدل وفيات الأطفال.

3- معدل الأمية لدى البالغين.

وقامت مجلة الإيكونومست بتطوير مؤشر لقياس نوعية وجودة الحياة ومستوى المعيشة ضمنته عددها الصادر في 1983/12/24 يحتوي على ست مجموعات من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والمناخية والسياسية.

واتجهت مجلة الإنترناشيونال ليفنج (International Living) إلى تبني مقياس لمستوى المعيشة ونوعية الحياة مكون من سبعة مؤشرات هي:

1- نفقة المعيشة.

2- درجة الاستقرار الاقتصادي .

(6) Jan. Drewnowski, On Measuring and Planning of Life, the Hague:Mouton,1974.

(7) Dr.Morris,Measuring the Conditions of the World' s Poor: The Physical Quality of Life Index (New York: Pergamon Press,1979).

3- مساحة الحريات العامة المتاحة.

4- مستوى الرعاية الصحية .

5- مدى توافر مقومات البنية الأساسية.

6- نوعية المناخ الثقافي السائد.

7- مدى توفر وسائل الترويح عن النفس.

ثم اضافت إليه فيما بعد مؤشر درجة التحضر .

وسعى مركز دراسات الوحدة العربية نحو بلورة مؤشرات عامة لتحديد نوعية الحياة ومستوى المعيشة، مستندا على فكرة نمط الاقتران (Mode of Associa-tion) بين عدد من المتغيرات الدالة على مستوى المعيشة ونوعية الحياة ، من ذلك مثلا :

1- العلاقة بين نصيب الفرد من البروتين ونصيبه من السعرات الحرارية لبيان درجة التوازن في تركيبة النمط الغذائي السائد.

2- العلاقة بين عدد السكان لكل أسرّة بالمستشفيات، وعدد السكان لكل طبيب بهدف معرفة مدى تقدم أو تخلف الأوضاع والخدمات الصحية.

3- العلاقة بين عدد المساكن ونوعيتها وعدد العائلات لمعرف نوعية السكن من حيث المساحة والنوعية.

بالإضافة إلى متغيرات أخرى مثل:

(التعليم –استهلاك الطاقة –اقتناء السلع المعمرة –الوضع البيئي –احترام حقوق الإنسان –تمكين المرأة – وتكريس اكتساب المعرفة) .

وبالإضافة إلى التوجه نحو قياس مستوى المعيشة من خلال مؤشرات محددة ساد توجه آخر يركز على الفقر باعتباره مؤشرا على تدني مستوى المعيشة، باعتبار أن دخل العائلة ونفقاتها مقسمة على عدد أفرادها، يمكن استخدامه كمقياس نسبي لحالة الفقر ومستوى المعيشة[8] . ووفقا لهذا الأساس فإنه إذا انخفضت قدرة الفرد على الإنفاق دون هذا الحد الأدنى للاستهلاك يعتبر فقيرا .

ويعرّف خط الفقر المطلق بأنه:

تكلفة مجموعة من السلع الأساسية التي تعتبر ضرورية لضمان تلبية الاحتياجات اللازمة لمواصلة الحياة [9] .

وهناك مقياس للفقر طوّره كل من (شن ودات ورافاليون) (C.D.R) ينطلق من :

1- مستوى الاستهلاك الحقيقي الذي يعبر عن مستوى الاستهلاك عند القوة الشرائية المتكافئة.

2- متوسط الاستهلاك، ويتم ذلك عن طريق ضرب متوسط الدخل المقدر ميدانيا بنسبة الاستهلاك الشخصي من الناتج الإجمالي المحلي.

3- تقدير منحنيات نسبة الفقر (Pic) بإسقاط نسبة السكان على عدد الذين يستهلكون أقل من مستوى معين.

وينظر بعض آخر من الباحثين إلى قياس مستوى المعيشة في إطار تحديد مفهوم ومؤشرات الفقر[10] ، حيث يستخدم مؤشر مستوى المعيشة لقياس الفقر وتحديد درجات التفاوت في مستويات الرفاه الاجتماعي والمعيشة للسكان في مجتمع معين بكل مستوياتهم وشرائحهم . وهنا تستخدم آلية للقياس من خلال مؤشرات الحراك الاجتماعي، والقدرات والمشاركة على مستويات المواطنة، والإنتاج، ومؤشرات الاستهلاك من السلع والخدمات . ويرتبط هذا التوجه القياسي لمستوى المعيشة بالتعرف على الحاجات الضرورية ودرجة إشباعها ومدى كفاءة ذلك ، كما يأخذ هذا المقياس في حسبانه تنوع مسميات الفقر والتي تشمل :

1- الفقر النسبي أو الحدّي : وهو يعني درجة التفاوت في الدخل من خلال حساب متوسط الدخل المطلق لأفقر 40٪ من السكان الذين يتقاضون دخولا متدنية.

(8) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى على عبد القادر ، سلوك الفقر في البلاد العربية ، ضمن تقرير اجتماع الخبراء حول مناهضة الفقر، برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1996 ،ص 26 .

(9) المرجع السابق .

(10) أنظر السياسة الاجتماعية والفقر ضمن المرجع السابق ص 83-84

2- الفقر المطلق، ويقاس كما يرى د. الصقور[11] عند مستوى الحد الأدنى من الدخل (القيمة العينية أو النقدية) الضرورية بشكل مناسب، ومن هنا توصف الأسرة بأنها فقيرة إذا لم تستطع تحقيق إشباع مناسب لحاجات أفرادها من السلع والخدمات، وهذا ينسجم مع تعريف للبنك الدولي الذي يرى أن الفقر هو حالة عدم القدرة للوصول إلى الحد الأدنى من الدخل لتغطية نفقات الحصول على الغذاء فقط.

وتلخص منظمة الإسكوا تعريف الفقر وعناصر قياسه وصلته بمستوى المعيشة من خلال حالة الفقراء[12]، وتعتبر الفقر موجودا عندما يعجز الدخل عن الإيفاء بالاحتياجات الأساسية الضرورية للحياة في مجتمع معين، فالفقر يعبر عن عدم استطاعة الأفراد الوصول إلى مستوى معيشي معين، وعدم القدرة الاقتصادية لتحقيق الحد الأدنى من المعيشة، بمعنى أن الفقر يعني العجز عن توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء والكساء والسكن والخدمات التعليمية والصحية.

ويعرف البنك الدولي الفقر من خلال القدرات، وبالتالي فإن الفقر هو عدم القدرة على ممارسة الحد الأدنى من مستوى المعيشة ، ويقيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية[13] الفقر من خلال الإنتاج الزراعي والحيواني، ويراه مشكلة إنتاج بالدرجة الأولى. ويشير روبرت شامبرز (Robert Chambers) في بحثه حول الفقر ومستوى المعيشة الذي قدمه إلى قمة التنمية الاجتماعية الذي عقدت في كوبنهاجن عام 1995 إلى أن الفقر يعبر عن حالتين : الأولى عن حالة التنمية بصفة عامة ، حيث يشير الفقر إلى مجمل مظاهر الحرمان والمعاناة من سوء الأحوال المعيشية، وأما الثانية فتعبر عن انخفاض في دخل الفرد[14] .

و يستخدم الفقر في دلالته على تدني مستوى المعيشة بمفهوم مطلق، ويسمى في هذه الحالة (بالفقر المطلق)، وهو كما يراه البنك الدولي يبدأ من مستوى الدخل الضروري للحصول على مستوى محدد للمعيشة في زمن ومكان معينين. أما استخدام الفقر بمفهوم نسبي، أو ما يطلق عليه الفقر النسبي، فهو يرتبط بمستوى المعيشة .

وفي تأطير منهجي يربط الفقر بمستوى المعيشة، من خلال القياس الشامل للاستهلاك أو ما ينفقه الفرد والأسرة على جميع السلع والخدمات الضرورية. ويفضل العديد من الباحثين هذا التوجه الشمولي على توجه اعتبار الدخل، وذلك لأنه مؤشر مناسب للمنفعة الفردية الفورية، وكذلك فهو مؤشر معتبر لمعرفة الرفاه البعيد المدى.

هكذا يتضح التواصل بين الفقر في دلالته ومستوى المعيشة في مؤشراتها ومضامينها في تأطيرها بالتنمية في مستوياتها العالية والمتوسطة والمنخفضة وفقا لما استقر عليه تقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

مقاربة الدلالات الاجتماعية والإنسانية لمستوى المعيشة

تتفاوت مفاهيم مستوى المعيشة لتفاوت المواقف والاتجاهات من مستوى المعيشة، وكذلك لما يرتبط به من أبعاد اجتماعية تتنوع بتنوع الثقافات والمجتمعات والأبعاد الاقتصادية والسلوكية والدينية والإنسانية.

ومستوى المعيشة يعبر بشكل عام عن إمكانيات الأفراد والجماعات لإشباع حاجتهم الأساسية من الغذاء، بينما يتسع المفهوم ليتجاوز الحصول على

(11) محمد الصقور، السياسة الاجتماعية والفقر ضمن المرجع السابق ص 84 .
(12) E.S.C.W.A (1995) A Conceptual and Methological Frame Work for Poverty Alleviation.P.48
(13) LFAD (1992) The State of World Rural Poverty R.oce p 14.
(14) R.Chambers (1995) Poverty and Livelihood: Whose poverty.

الغذاء وليعكس الوضع الاجتماعي والنفسي والسلوكي واليأسى للإنسان، وفي الوقت الذي يكون فيه من اليسير قياس مستوى المعيشة من خلال إمكانية الحصول على الغذاء، يصعب قياس مستوى المعيشة في الأبعاد الاجتماعية والنفسية والسلوكية والسياسية، وحتى مع هذه الصعوبة فإن التوجه الأخير يمكّن وبشيء من الحذر المنهجي من التعرف على أبعاد متعددة لمستوى المعيشة في حالات الحرمان والتهميش والإقصاء والإملاق وفقدان الدور الإيجابي والهوية والأمية وسواها.

وفي إطار المقاربة المادية الأولى التي تركز على الحصول على الغذاء نجد التعريف اللغوي المعجمي، وهو الغالب، يربط بين مستوى المعيشة والفقر. ففي لسان العرب لابن منظور" الفقر هو عدم قدرة الفرد على تلبية احتياجاته الإنسانية واحتياجات من يعولهم ".

وفي فقه اللغة للثعالبي يربط الفقر بالعوز وتدني مستوى المعيشة، ولذلك فى رأى الثعالبى مستويات هي:

1- فقدان المدخرات .

2- فقدان الأصول والممتلكات نتيجة القحط والكوارث الطبيعية (الفقر المؤقت)

3- وضع يدفع الفرد لبيع حلية سيفه أو ما يسمى اليوم ببيع المقتنيات المادية .

4- عدم توفر الطعام.

5- عدم توفر المقتنيات التي يمكن بيعها للحصول على الطعام.

6- فقدان الوظيفة أو العمل.

وفي هذا السياق المادي يشير الرئيس السابق للبنك الدولي روبرت ماكنمارا إلى أن تدني مستوى المعيشة إلى حد الفقر المطلق يعني وضعاً حياتياً يتسم بسوء التغذية، والأمية، والمرض، وتدهور البيئة، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وانخفاض توقعات الحياة عند الولادة.

وأكد البنك الدولي على هذا التوجه الذي يربط بين مستوى المعيشة والفقر المطلق عندما أشار إلى أن الفقر المطلق ينطبق على وضع الأسر التي لا يمكنها دخلها أو إنفاقها من تأمين حد أدنى من الرفاه ومتطلبات الحياة المستدامة، بما في ذلك الغذاء الملائم، والمسكن المناسب، والمياه الصالحة، والحماية من المرض والجهل.

ويتدنى مستوى المعيشة وفقا لتعريف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عندما يعاني الأفراد والأسر من كافة أو بعض الخصائص التالية: الحرمان، والانعزال، والتبعية، وفقدان الهوية ، ومحدودية الأصول الاقتصادية والخيارات، والتعرض للمخاطر، وضعف المشاركة في اتخاذ القرارات، وانعدام الاستقرار .

ويشير شامبرز[15] إلى المحرومين من المستوى المعيشي اللائق بكونهم يعانون من الفقر المادي، وتدني المكانة والموقع الاجتماعي، والانعزال والتهميش، والضعف الجسدي، والقلة والإذلال. وهكذا يمكن القول: إن تدني مستوى المعيشة يمكن أن يبدأ من قياس إمكانية الحصول على الغذاء، والتعرف على الوضع الذي يعجز فيه الفرد أو الأسرة عن توفير الغذاء اللازم، وهو ما يعرف (بخط الفقر المدقع)، والذي يعرّف بأنه عدم التمكن من توفير الكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية والضرورية التي يتعذر على الإنسان بدونها البقاء على قيد الحياة. غير أن هذا المؤشر رغم أهميته الإنسانية والاجتماعية، يعد قاصرا عن التحديد الدقيق لمستوى المعيشة والتمييز بين تحسين مستوى المعيشة وتدنيها. ومن ضمن مفهوم الفقر ما يعرف بخط الفقر المطلق (absolute poverty line) الذي هو إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية سواء كانت غذائية أو غير غذائية.

وهكذا إذا يمكن القول أن تحديد نوعية مستوى المعيشة لا يقتصر على ما هو مادي، رغم التداخل بين ماهو مادي وماهو معنوي واجتماعي، إذ تشمل دلالات مستوى المعيشة أبعادا اجتماعية ونفسية وإنسانية منها:

1 – ضمانات حقوق الإنسان .

2 – شبكة الأمان الاجتماعي .

3 – سياسات الدعم الاقتصادي .

4 – الوضع البيئي .

5 – المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

6 – التمييز على أساس النوع الاجتماعي .

7 – الرعاية الصحية والتحصين ضد الأمراض الوبائية .

8 – الترفيه الاجتماعي ●

(15) Chambers,R."The professionals and the powerless : Whose reality count?. Institute of Development Studies, 1995.

التعليم العالي..
في تقرير التنمية البشرية

انتصار الصادق بن سعيد
قطاع البحوث والدراسات

ليس ثمة ما يمنع من اعتبار التعليم مكوناً هاماً للتنمية الإنسانية، حيث يعد اكتساب المعرفة أحد الأحقيات الإنسانية.. إنه هدف أصيل لا غنى عنه، فالمعرفة كما وصفتها أدبيات الأمم المتحدة هي... نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية، إنها تشكيل لأكثر الصنوف رقياً من رأس المال البشرى.

ومن خلال سعيها لترقية الحالة الإنسانية، احتفظت ليبيا بمرتبة متقدمة في الأداء التعليمي الساعي إلى إنجاح العملية التعليمية. والبيانات الفعلية تحكى قصة تطور كمي على مدى ثلاثة عقود، بدأ بالتباطؤ النسبي في فترة السبعينيات، وصولاً إلى الرصيد التعليمي المتحقق والذي نجح في رفع نسب الالتحاق في مؤسسات التعليم العالي من خلال توسيع سياسات القبول، وأوجد بالتالي بعداً للإتاحية والإنصاف كما هو موضح بالجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) تطور عدد المسجلين بالتعليم العالي [1]

البيان	1973	1984	1995
الجامعي	12.9	23.4	48.2

يأتي ذلك بالرغم من أن التقدم الحاصل باتجاه سياسات القبول، لم يراع احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات، فقد أظهر تعداد 1995 للسكان [2] أن غالبية الباحثين عن عمل هم من خريجي كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، فيما لا تزال الحاجة ماسة لخريجين في التخصصات الحرجة والحساسة والعلوم الطبيعية الأخرى، كالهندسة الو راثية مثلاً، والمتطلبة نسقاً ومهارة وإمكانات كما هو موضح بالجدول رقم (2) .

الجدول (2) بيان بالتوزيع النسبى لخريجى الجامعات حسب التخصصات

السنوات	العلوم الإنسانية	العلوم الطبيعية
82-83ف	%54.6	%45.4
99-2000	%54.1	%45.9

نضيف هنا ما أورده تقرير التنمية البشرية، و خاصة الجزئية المهمة والمتعلقة بالتوسع الافقى الكبير، فمؤسسات التعليم العالي ازدادت، فبعد أن كانت جامعة واحدة عام 1970 ف وصل عددها حالياً إلى 14 جامعة و90 كلية موزعة حسب المناطق مما يؤكد جهود التوسع التعليمي.

إلا أن ذلك لا يمنع من المزيد من الإحاطة بأوضاع التعليم العالي على اعتبار أنه عملية إبداعية لها مدخلاتها وشروطها في خلق إنسان مزود بقدرات إدراكية ونفسية وحركية جديدة.

وتأسيساً على ذلك فإن للمعيار النوعي رأياً آخر في الحكم على العملية التعليمية في ليبيا، فهو ينذر بتباطؤ نوعيته ويكرس ترديها ، وذلك ما سنحاول إدراكه بنظرة فاحصة لمدخلات العملية التعليمية، علماً بأن عملية التطوير النوعي للنظام التعليمي لا تقف عند هذا الحد، بل هي عملية متكاملة ومستمرة في منظورها الكلى. وأهم هذه المدخلات ما يلي:

(1) تقرير التنمية البشرية 99 ف ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، طرابلس ليبيا .
(2) المصدر السابق.

الجدول رقم (3) معدل الالتحاق الصافي وفق تعدادات 1973 و1984 و1995

وتقدير عام 2001ف* .

المستوى الدراسي	1973ف		1984 ف		1995ف		2001 ف	
التعليم العالي	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
(24-18)	8.2	1.3	12.4	5.1	10.4	27.9	43	38

1 - الطالب

وفقاً لضوابط التخطيط للعنصر البشرى، والمعادلة المعتمدة من قبل المعنيين بالشأن التعليمي التي تنص على (الإعداد والانتفاع / والقدرة والاختيار)، وعلى اعتبار أن الاستثمار في رأس المال البشرى يقوم على إعداد الموارد البشرية لممارسة مهن إنتاجية وخدمية في القطاع التشاركى والفردي، ويتطلب أيضا جهداً موازيا لتحديث القطاع الغير منظم ، ومن ثم الانتفاع بها، وكفالة حق الاختيار للعنصر البشرى في اختيار تخصص يتفق مع ميوله ورغباته، لذا اعتبر تقرير التنمية البشرية 1999ف[3] معدلات الالتحاق في التعليم العالي إنجازاً ضخماً يحسب للقائمين على العملية التعليمية، وذلك ما أكده الجدول (3).

يأتي ذلك في إطار التأكيد على أداء النظام التعليمي ، حيث تضافر ت جهود الدولة و رغبات المجتمع والأسرة بهدف إثراء النظام التعليمي ورفع كفاءته.

بعد هذا التقديم يحق لنا أن نناقش بشيء من الموضوعية وضعية التعليم العالي فى ليبيا... هل حقق جودة في نوعية المخرجات لتتماشى مع احتياجات الاقتصاد و الخطط الإنمائية؟.. وهل هناك فاعلية وكفاءة في التدريس الجامعي؟، هل هناك تكامل بين كفاءة الهيئة التدريسية، والطالب، وجاهزية المرفق التعليمي ونوعية المناهج والمختبرات..؟

إذا شئنا الدقة فإن بعض الباحثين يشيرون إلى أن المعادلة التي طرحت آنفاً ، والتي اعتمدت جانبي الإعداد والقدرة ... -إعداد القدرات البشرية وفق خصوصيات سكانية، وخصوصيات سوق العمل، وواقع مواطن الشغل، وحالة الاقتصاد الكلى - ينقصها التأكيد على دور السياسات العامة، التي تضمن هامش تطابق بين المستوى المجرد للسياسات العامة، وهى عادة المرغوب به، وبين المستوى الاجرائى المبرمج والتنفيذ المتمحور حول الإدارة.. بمعنى اللجوء إلى تدرج يقضى أولا باعتماد تصورات استراتيجية، ومؤشرات، وصياغة الخطة وبرمجتها في شكل مشروعات متسقة مع السياسات العامة و القابلة للقياس ومتابعة التنفيذ، علماً بأن غياب ذلك يخلق فجوة بين مستوى الرغبات والتنفيذ .

الطالب... وواقع الفرص التعليمية

أشارت بعض الدراسات[4] إلى حجم التطور الحاصل في أعداد حملة إتمام الدراسة الثانوية، والتي تضاعفت ست عشرة مرة في أقل من ثلاثة عقود بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 10.7 ٪.

الجدول (4) تطور أعداد حملة الشهادة الثانوية 1973و1995 ف*

البيان	1973	1995
حملة الشهادة الثانوية	2898	31411

هذا التطور خلق في النصف الثاني من عقد الثمانينيات صعوبات متنامية في فرص استيعاب هذه الأعداد في الجامعات والتي لم تكن مهيأة بالقدر الكافي لتوفير فرص التعليم ، كما لم تتوفر القدرة الاستيعابية المناسبة للتأهيل والتدريب .

نضيف هنا بأن بعض المحللين يعتبرون أن الطلب الاجتماعي الضاغط على التعليم العالي أدى إلى تبنى سياسة الباب المفتوح في فتح جامعات في الكثير من المناطق والمدن، ناهيك عن احتياجات ذلك من مستلزمات ومبان ومعامل ومختبرات وأعضاء هيئة تدريسية. إلا أننا لا ننفى ما حقق من مميزات

* الجداول الإحصائية وردت بالتعدادات العامة للسكان 1973 و 1984 ف و1995 ف على التوالى فيما تم تقدير بيانات 2001 ف.

(3) نفس المصدر

(4) اللجنة الشعبية العامة لشئون الخدمات، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب،كانون الأول 2002-2003 ف

منها: توسيع فرص التعليم الجامعي للعنصر النسائى ، وخاصة أن تقرير التنمية البشرية 99 ف تناول فجوة النوع بطريقة أكثر جلاء ، واعتبر معدل التحاق الذكور مقارنة بالإناث يكاد يكون متقارباً في وسط بيئي يتحفظ على انتقال الفتيات من منطقة لأخرى لتلقى التعليم فى فترات مضت ، بالرغم من انحسار هذه الظاهرة مؤخراً، فالأسر الليبية بدأت مؤخرا تطمح إلى إيصال فتياتها إلى مراحل تعليمية متقدمة نظراً لارتفاع القيمة الاجتماعية للتعليم، باعتباره هدفاً معلناً لغالبية الأسر الليبية .

نعود لنشير إلى أن تقرير التنمية البشرية تناول كفاءة مخرجات العملية التعليمية في إطار التزاوج بين التعليم العالي ومخرجاته ، وبين متطلبات التنمية والاقتصاد الوطني ومشاريعه، وهى نتيجة طبيعية ومباشرة لمعدلات الالتحاق المتنامية بالتعليم الجامعي في النصف الثاني من عقد السبعينيات... كما هو موضح بالجدول رقم (5) .

الجدول رقم (5) تطور أعداد خريجي الجامعات من 1970 ف إلى 2000 ف

البيان	69 -70 ف	80-81 ف	93-94 ف	99-2000 ف
عدد خريجي الجامعات	514	2318	8365	23167

هذه الأرقام التي أظهرتها الإدارة العامة لتخطيط التعليم باللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي ، بينت تضاعف أعداد الخريجين بشكل ملفت ، بالرغم من أن هذه الأرقام لا تشمل خريجي جامعة سبها والمعاهد العليا بجميع تخصصاتها .

يهمنا هنا الإشارة إلى مفارقة هامة طرحها تقرير التنمية البشرية 99 ف، وأكدها تقرير التنمية البشرية 2002[5] والمتعلقة بتقليص فجوة النوع و قضايا تمكين المرأة، أدت إلى تقارب نسب الالتحاق بين الذكور والإناث على نحو ملفت حيث بلغت نسبة الإناث 48٪.

2- الإطار التدريسى.. أحد ضمانات المؤسسة التعليمية لقيامها بدورها

و في مضمار تطوير العملية التعليمية فإن أول ما يتوجب الإشارة له هو دور الأستاذ فى العملية التعليمية باعتباره عصب هذه العملية ، فالمجتمع الجامعي، وما تمثله النخبة العلمية والفنية، هي الأساس في عملية التطوير والتحديث، فهي الأكثر التصاقاً بخطط التنمية نظرا لقدرتها على سد احتياجات المهن الحرجة، فوظيفة الهيئة التدريسية والهيئة المعاونة هي البحث العلمي الذي يأتي في قمة ترتيب الوظائف التي تؤديها الجامعة، بعد ذلك يأتي التدريس ، وقد اعتبره البعض دوراً ثانوياً بعد البحث العلمي بهدف تأهيل الطلاب للاستفادة النظرية والتطبيقية .

نؤكد هنا على الدور الحيوي والهام لتطوير الفرص التعليمية في التعليم العالي ، من خلال تطوير قطاع البحث والتطوير .

كما أن الإنفاق على البحث العلمي ذو أهمية قصوى ، باعتبار أن بحوث ودراسات الهيئة التدريسية في التطوير بطريقة عقلانية هي الأساس في دفع عجلة الأداء التنموي لمستويات أكثر تقدماً واستكشاف الفرص الاستثمارية ، كما أن تلك البحوث داعمة لأجهزة صنع القرار، وإن كانت في ليبيا بقدر شديد من التواضع، علماً بأن دولاً كثيرة تعتمد على قطاع البحوث والتطوير في رفع درجات المنافسة في الأسواق الخارجية.

3- الإنفاق الانمائى على التعليم ... هو إنفاق استثماري

ليبيا شأنها شأن الكثير من الدول أنفقت بسخاء على التعليم ، ووفرت مستلزمات العملية التعليمية، إلا انه وفى بداية العقد الثاني من الثمانينيات، ونتيجة لانخفاض عائدات النفط،

(5) تقرير التنمية البشرية 99 ف تناول الإقصاء المبنى على النوع بأشكاله المختلفة ،وخاصة القائم على التفرقة بين الذكور والإناث ، فتقارير التنمية البشرية تكرس الاندماج والتكامل .

اتخذت إجراءات تقشفية طالت العديد من القطاعات... منها القطاعات الخدمية كالتعليم .

وبعيداً عن الوضعية العامة... نشير إلى حجم الإنفاق على التعليم العالي من خلال مجموع تراكمي بلغ 3.1 مليار دينار ليبي، فمن حيث الاتجاه السنوي فقد تميز الاتجاه بفترتين متميزتين : إحداهما تصاعدية، وقد تطور الإنفاق الاتمائى فيها من 7.6 مليون دينار عام 1970 ف إلى 216.7 مليون دينار سنة 1980 ف، أى تضاعف أكثر من 28 مرة خلال إحدى عشرة سنة. وفي الفترة الثانية شهد حجم الإنفاق تناقصاً حيث انخفض من 186.6 مليون دينار عام 1982 ف إلى 52.5 مليون دينار عام 1995 ف، في الوقت الذي تضاعف فيه عدد الطلاب[6] .

ويعزو البعض هذا الانخفاض إلى هبوط أسعار النفط في السوق العالمية وانخفاض كميات الإنتاج الوطني. ونلاحظ هنا أن الإنفاق التصاعدي في الفترة الأولى لبى العديد من المقومات اللازمة لإنجاز العملية التعليمية، وخصوصاً حاجة الأقسام الداخلية في التعليم الجامعي والمعاهد العليا.

4 - المناهج الليبية ... ومحتوى عملياتها

حول خلفية العملية التعليمية نتوقف عند المنهج ،الذي يضفى بعداً هاماً على ملامح ورقة التعليم العالي، حيث يشكل المنهج أحد أهم أضلاع مثلث الأداء التعليمي بالإضافة إلى هيئة التدريس والطلاب... إنه بؤرة اهتمام مطوري التعليم والمصلحين التربويين حتى قيل إن الإصلاح يبدأ بمجال المناهج...هنا **نتساءل هل ندرس محتوى العملية التعليمية ؟.**

يجب أن نشير إلى التغيرات التي طرأت على حجم المعرفة والتي ازدادت بشكل سريع، والتغييرات فى ميول واتجاهات الأفراد واستعدادهم بفعل ثورة الاتصالات والمعلوماتية والتي فرضت إحداث تغيرات فى ثقافة الذاكرة ، وضرورة تحديث آليات نقل المعرفة وتقديم تكنولوجيا تعليمية أكثر فعالية ، تؤدى إلى تفعيل العملية التعليمية والارتقاء بها .

إزاء ذلك لا مفر من تقييم وضعية المناهج من خلال تحديد الأهداف المتضمنة للخطط التعليمية، والتحقق من كيفية وضع المناهج والطرق المستخدمة في الصياغة، وبالتالي الوصول إلى معايير وطرق قياس تتفق مع الخصوصية الليبية .

ولكن... إلى أى مدى يمكن تحميل المناهج تبعات تدنى معدلات الكفاءة وانخفاض نوعية مخرجات العملية التعليمية في التعليم العالي ؟.

حول وضعية المنهج فى ليبيا يرى البعض بأن المنهج من مشمولات السيادة الوطنية، إلا أن البعض الآخر يؤكد العجز عن تكييف المعارف والعلوم وإدخالها ضمن النسق المتعارف علية. ولعل من المهم الإشارة إلى أن أمماً كثيرة تمكنت من تأهيل لغتها لتأدية مقررات أكثر تقدماً، فالطلاب يعجزون عن الإلمام بمحتوى عملية تعليمية لا يستطيعون الاحاطة بها ، و بالتالي تنخفض كفاءة القيمة المضافة للمحتوى التعليمي وتتدنى مخرجاته .

وفى إطار ضبطنا لوضعية المناهج فى التعليم العالي نشير إلى بعض الدراسات الواردة من اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتي تؤكد[7]:

- ضبابية وغموض الخلفيات النظرية والفكرية للمحتوى التدريسى : فالقيم في المحتوى التدريسي عامة.
- سطحية أساليب البرهنة المتبعة: فالتعليم العالي لم يستفد من التقنيات والأطر المعرفية الجديدة التي تتميز بثرائها وتنوعها .
- عدم ثبات المادة العلمية المقدمة : فكل أستاذ جامعي يقدم مضمون عملية تعليمية تعكس رؤيته الخاصة وفكره ، مما

(6) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ،1993 –1996 ف .

(7) اللجنة الشعبية للتعليم والبحث العلمي ، مركز البحوث التعليمية والتدريبية ، ورقة عمل معروضة للنقاش على اللجنة الاستشارية لتخطيط التعليم والتدريب –1999 .

يؤدى إلى تأرجح الطالب بين أكثر من مضمون تعليمي.

هذه الأوضاع التي أفردنا لها بنداً خاصاً يتطلب الأمر علاجها ، خاصة إذا أدركنا بأن هناك فجوة آخذة فى الاتساع بين أهداف المنهج ومحتوى عملياته وبين آفاق المعرفة الجديدة. لذا لن تكون هناك جدوى لمحتوى العملية التعليمية ما لم تقترن بتحويرات في المناهج وعلى نسق المدارك والمهارات والاتجاه.

توصيات

يبقى أن نشير إلى أن الزيادات في أعداد الطلبة، والتي تحققت بفعل السياسة التعليمية وجهود التحديث النوعي في ليبيا، تعتبر إنجازاً وطنياً يبعث على التثمين، تحقق عن طريق توسع القاعدة التعليمية في التعليم العالي ، والقضاء على الإقصاء المبنى على النوع، وتحقق بعد الاتاحية والإنصاف في الحصول على التعليم من خلال حق التعليم للجميع، إلا أنه لا يمنع من القول بحدوث إهمال واضح لجانب التكلفة واقتصاديات التعليم، وتدنٍ لكفاءة المخرجات التعليمية مما يتطلب:

- تجويد العملية التعليمية، من خلال خفض المخرجات التقليدية ، علماً بأن انعدام وجود تقارب بين نظام التعليم العالي وسوق العمل يخلق فجوة في التعليم العالي، الذي يخرج أعدادا متزايدة لا تجد سوق عمل لاستيعابها وامتصاصها ، ونحن ملزمون أمام عجزنا عن إيجاد سوق عمل متطور ذي قدرة استيعابية عالية على إعادة النظر فى نظام التعليم العالي، وإعادة هيكلة سياسات القبول بهدف خفض المخرجات التقليدية وتوسيع دائرة تفاعلاته ونشاطاته البحثية .
- ضرورة سعى التعليم العالي للتجويد و الأداء المرتبط أيضا بتوفير مصادر تمويل، وتجديد أنماطها، وقيام الجامعات بأنشطة إنتاجية وخدمية فى مضمار البحث العلمي مدرة للدخل، وتخفيف الأعباء البيروقراطية والمعوقات، وربط مؤسسات التمويل بمخرجات العملية التعليمية فى إطار آلية عمل تتسم بالجودة الكاملة.
- خفض الإنفاق على التعليم له مردود سلبي ولا يخدم السياسة التعليمية، وأخطر تأثيراته سيكون على مخرجات العملية التعليمية والتي يفترض أن تكون على مستوى التحديات، والتي يجب أن تتميز بارتفاع الجانب التقنى والفني ، و على ارتباط أكثر بالجانب التطبيقي العملي استجابة للتطورات السريعة في عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
- يفترض أن تكون هناك آلية لجمع وتبويب معلومات حول الإنفاق على التعليم ومصادره وأبوابه بما يخدم العملية التخطيطية ورسم السياسات لهذا القطاع الهام جدا.
- محتوى العملية التعليمية يجب إن يتم إقراره من قبل متخصصين في التربية والمادة الدراسية المعنية، وتعمل اللجان كما هو مقترح على إعداد المقررات الدراسية لسنة معينة وإعداد المقررات الدراسية لكل مرحلة من المراحل، والتأكيد على تطوير وتقنين المنهج بصفة دورية.
- ضرورة التركيز على المستوى الإدراكي للطالب، وما يتبع ذلك من إضافة وحذف وإعادة لصياغة بعض المقررات الدراسية.
- ضرورة التركيز على البحوث التطبيقية الموجهة، وربط تلك البحوث بخطط التنمية واحتياجاتها بهدف خلق ميزة تنافسية بين الاقتصاديات الوطنية ومنتجاتها وصناعاتها وبين البحث العلمي كأداة للتطوير بيد الإطار التدريسى للتعليم العالي باعتباره نخبة عالية التأهيل و الإعداد وقادرة على فهم احتياجات المجتمع التنموية.

المراجع:

-" تحليل السياسات القطاعية للموارد البشرية في الجماهيرية: البدائل الإصلاحية والتطوير المؤسسي لتخطيطها على المستوى الوطني"، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة، 1996 ف.

-"التعليم العالي في الجماهيرية"، المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية 2002-2003 ف .

-"تقرير التنمية البشرية 1999 ف" ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، طرابلس ، ليبيا ●

مشروع المسح العنقودي متعدد المؤشرات

ناجى محمد بليبلو
قطاع البحوث والدراسات

انطلاقا من توجهات الجماهيرية العظمى التي تهدف إلى تطوير الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ، والتركيز على صحة الأم والطفل ، بهدف خفض معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة ومعدلات الوفيات من خلال تقليل عوامل الخطر،كان لابد من خلق قاعدة بيانات حول صحة الأم.

وقد قام المركز الوطني للوقاية من الأمراض السارية والمتوطنة ومكافحتها. واللجنة العليا للطفولة ، والهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، وبمساعدة من منظمات الأمم المتحدة ومتابعة اللجنة الشعبية العامة ، بإجراء المسح العنقودي المتعدد المؤشرات ، وقبل الحديث عن هذا المسح قد يكون من المفيد الإشارة بشكل موجز جداً إلى دلالات المسوح وأهميتها .

المسوح الإحصائية

تشكل البيانات الإحصائية أحد أسس التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. وفى عصر المعلومات الذي نشهده أصبحت هناك ضرورة ملحة ومتزايدة للإحصاءات بوجه عام ، وللبيانات الاقتصادية والاجتماعية بوجه خاص .

والمسح بالعينة "يعنى من الناحية اللغوية الإلمام بكل المفردات التي يشملها المجتمع موضوع الدراسة و معرفة أوصاف كل مفردة فيه معرفة دقيقة ومحددة عددياً ، أما من الناحية العلمية فهو عبارة عن تصوير رقمي لواقع المجتمعات البشرية (1) " .

"والمسح هو طريقة لقياس خاصية معينة أو مجموعة خصائص في مجتمع إحصائي باستخدام أساليب المعاينة العلمية، ويمكن اعتبار العينة الإحصائية أسلوبا شائعا و مهما في عملية جمع البيانات ، فهي عبارة عن مفردات مختارة من مفردات مجتمع البحث ، بحيث تعطى صورة صحيحة ومتكاملة عن خصائص ذلك المجتمع ، و بديلة لأسلوب الحصر الشامل" (2) وبما أن المجتمع المستهدف، الأم والطفل، غير متجانس لذا فإنه من الضروري أن تستخدم المعاينة العنقودية العشوائية المنتظمة. وتستند المعاينة العنقودية على تقسيم الوحدات الأولية في المجتمع إلى عناقيد (مجموعات) تستخدم بدورها كوحدات معاينة تسمى وحدات المعاينة الابتدائية، ويتم اختيار عدد من الوحدات (الأسر) من كل عنقود باستخدام إحدى طرق السحب العشوائي (3) " .

المسح العنقودي المتعدد المؤشرات multi indicators cluster survey (MICS):

اتجهت أنظار المعنيين بمسح الأسرة خلال السنوات العشر الأخيرة نحو البرنامج العالمي المعروف بالمسوح الديموغرافية الصحية، كما جرى الاهتمام بتنفيذ المسوحات متعددة المؤشرات التي دعمتها فنياً منظمة الأمم المتحدة للطفولة " اليونيسيف " . وقد نفذت في دول عربية عديدة منها سوريا ولبنان وليبيا والعراق والسودان .

وتتميز استمارة هذا المسح باشتمالها على الكثير من المؤشرات الديموغرافية الصحية،

1- جسر التنمية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، المجلد الأول ، العدد الأول –الثاني عشر ،2002 .
2- الأساليب الإحصائية في مجالات البحوث ، مروان عبدالمجيد ، محمد جاسم ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، الأردن ,2001
3- جسر التنمية ، مصدر سابق .

وقد شملت هذه الاستمارة:

1- استمارة الأسرة :

- صفحة المعلومات الخاصة بأفراد الأسرة.
- قسم التعليم "التحصيل العلمي" الالتحاق بالدراسة للأعمار (5-17سنة).
- قسم تشغيل الأطفال.
- نوع المسكن وأرضيته ومياه الشرب.
- قسم ملح الطعام.

2- استبيان المرأة في سن الإنجاب" 15-49 سنة":

- صفحة معلومات المرأة وتاريخ إنجابها لجميع الإناث المتزوجات.
- قسم صحة الأم والمولود الجديد وتطعيم الكزاز.
- قسم استخدام وسائل منع الحمل للنساء المتزوجات.
- قسم معرفة النساء (سن15-49) بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).

3- استمارة الأطفال دون سن الخامسة من العمر:

- صفحة تسجيل الولادة والتعليم المبكر.
- قسم الرضاعة الطبيعية.
- قسم رعاية الأطفال المرضى.
- قسم التطعيمات.
- قسم قياس الجسم (الوزن –الطول).
- قسم الإعاقة (العجز عند الأطفال).

مراحل تصميم وتنفيذ مشروع المسح العنقودي متعدد المؤشرات في ليبيا

المرحلة التحضيرية

بدأ تنفيذ هذا المسح بعقد سلسلة من الاجتماعات للجنة التنسيقية العليا والإدارة التنفيذية للمسح، وذلك لمناقشة محتويات الاستبيان المقترحة من قبل إدارة المشروع وتحديد المعلومات المطلوبة من قبل اللجنة الشعبية العامة للصحة وبعض الجهات الأخرى ذات العلاقة بصحة الأم والطفل بما يتلاءم مع ثقافة المجتمع الليبي.

أسلوب تنفيذ المسح

تضمنت عينة المسح 11900 أسرة ليبية من 700 دائرة تعدادية اختيرت من 7106 دائرة بطريقة عشوائية، وقد تم تحديد واختيار هذه العينة من إطار المسح الاجتماعي الشامل الذي أجرى خلال سنة 2000، عن طريق خبير إحصائي بإدارة الإحصاء بالهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.

التدريب

نظمت دورة تدريبية في مدينة زليتن شملت المنسقين على مستوى المناطق والمشرفين الميدانيين لفرق المسح خلال الفترة من 21 إلى 24 /6/ 2003 ف ، وقد أجريت بعض التعديلات على الاستبيانات بما يتلاءم مع بيئتنا وطبيعة مجتمعنا العربي الليبي.

وقد تم تدريب الباحثين الميدانيين في دورتين ، الأولى في طرابلس والثانية في بنغازي، استغرقت كل منهما أسبوعا، بإشراف خبير من إدارة المشروع من الجامعة العربية بالتعاون مع مكتب العمل الميداني للمسح.

العمل الميداني

جمعت البيانات بواسطة 90 فريقاً ميدانياناً، يتكون كل فريق من ثلاث باحثات وثلاثة باحثين ومشرف، تم توزيعهم حسب المناطق، كانت مهمة الباحثات هي إجراء المقابلات واستيفاء الاستبيان، ومهمة الباحثين هي أخذ الأوزان والأطوال ، في حين يتولى مشرف الفريق إجراء الاتصالات وتنسيق الزيارة بالإضافة إلى ضبط سير العمل والتأكد من دقة وجودة الاستبيانات المستوفاة مع مراجعتها.

معالجة البيانات

بدأت عملية المراجعة المكتبية بعد دورة تدريبية لمدة 5 أيام

لعدد 12 مراجعة ومشرفة ، وقد تزامنت المراجعة المكتبية مع عملية إدخال البيانات في الحاسوب.

إدخال البيانات

أدخلت الاستمارات بعد مراجعتها مكتبيا إلى المنظومة المعدة لهذا الغرض وتعرف بـ CSPRO، وقد تكفلت الإدارة المركزية للمشروع في الجامعة العربية بتوفير برنامج الحاسوب الخاص بالإدخال، ومن ميزات هذا البرنامج أنه يوفر مجموعة من الوسائل لضمان صحة إدخال البيانات ، وقد تم تدريب 12 مدخلة بيانات لمدة أسبوع على استخدام هذا البرنامج وثلاثة مشرفين، وقد استغرقت فترة الإدخال حوالي شهراً ونصف الشهر ، ثم حولت البيانات إلى برنامج إحصائي خاص باسم SPSS لتحليل النتائج وفق البرنامج المعد لذلك واستخدام برامج فرعية أخرى لاستكمال النتائج.

وتتضمن نتائج المسح الآتي :

خصائص المسكن

• نوع المسكن وأرضيته

أظهرت نتائج المسح العنقودي المتعدد المؤشرات أن حوالي 17٪ من الأسر الليبية يعيشون في دارة "فيلا" ، ويعيش 65.4٪ من الأسر الليبية في منازل عادية، كما يعيش 14.3٪ من الأسر بشقق كما هو موضح بالشكل رقم (1) ، وأن حوالي 87٪ من الأسر الليبية يعيشون في منازل أرضيتها من بلاط ، وهذا النوع سائد في الحضر بنسبة حوالي 90٪ وفي الريف بنسبة71٪، بينما تمثل الأرضية الأسمنتية نسبة 12.6٪ من أرضية المنازل.

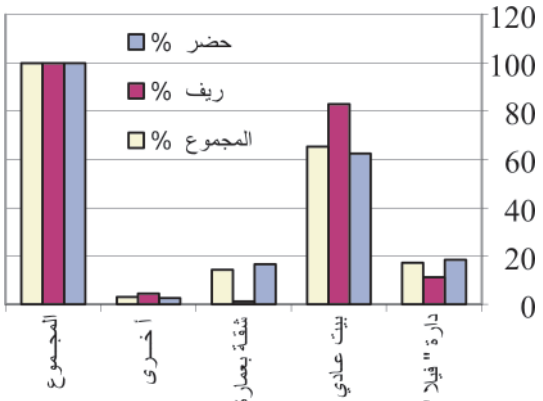

الشكل (1): انواع السكن

• مصدر مياه الشرب ونوع المرحاض

نظراً لأهمية المياه في حياة الإنسان والتخلص من الفضلات الآدمية لما فيه من إصحاح للبيئة والصحة العامة، فقد اهتم المسح بجمع بيانات حول المصدر الرئيسي لمياه الشرب ونوع المراحيض. وأوضحت النتائج أن الشبكة العامة والآبار هما المصدر الرئيسي لمياه الشرب في الجماهيرية . حيث بلغت نسبة الأسر التي تشرب من الشبكة العامة والآبار 79٪. وبخصوص توفر المرحاض ونوعيته، فقد أوضحت النتائج أن 94.8٪ من الأسر تمتلك مرحاضاً بصندوق طارد متصل بشبكة المجاري أو غير متصل.

• ملح الطعام واليود

أوضحت نتائج المسح أن حوالي 59٪ من الأسر في الجماهيرية يستعملون ملح الطعام المضاف إليه اليود. وترتفع هذه النسبة في الحضر حيث بلغت 60.7٪ ، وتبلغ في الريف 48.4٪، وأن نسبة الأسر التي تستعمل ملح الطعام الخالي من اليود بلغت 37.6٪ وهي أقل في الحضر منها في الريف حيث بلغت 35.6٪، 49.6٪ على التوالي.

خصائص أفراد العينة

أظهرت النتائج أن نسبة فئة السكان في سن العمل (15- 64) سنة بلغت 64.2 ٪ مقابل 60.2٪ في سنة 1995 ف، بينما تمثل الفئة خارج سن العمل (أقل من 15 سنة وأكبر من 64 سنة) ما نسبته 35.5٪ مقابل 43٪ في التعداد العام للسكان سنة 1995 ف

• الحالة الزواجية

يتضح من نتائج المسح أن نسبة العزوبية بلغت حوالي 64٪ بين الذكور وحوالي 56 ٪ بين الإناث ، وأن نسبة المتزوجين حالياً بلغت حوالي 37 ٪، وأن ارتفاع نسبة الطلاق والترمل بين الإناث أعلى مما هي بين الذكور.

• الحالة التعليمية

اهتم المسح بالحالة التعليمية لأفراد العينة من سن خمس سنوات فأكثر، وقد أوضحت النتائج أن 86.2٪ من جملة أفراد أسر العينة الذين تبلغ أعمارهم خمس سنوات فأكثر والبالغ عددهم 76412 فردا قد التحقوا بالمدارس في فترة ما، و أن

35662 (90.6٪) من الذكور و 30206 (81.5٪) من الإناث قد التحقوا بالمدارس في فترة ما، وأن الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدارس بلغوا 10544 (حوالي 13.8٪) وأن أفراد العينة (5-17) سنة التحقوا بالمدرسة خلال عام 2002 بنسبة 94.2٪ مقابل 98.4٪ خلال عام 2003 ف.

خصائص الإناث بالعينة

اهتم هذا المسح بخصائص الإناث (متزوجات وغير متزوجات) في سن (15 - 49) البالغ عددهن 23552 أنثى موزعات بين الحضر والريف بنسبة 84.6٪ و15.4٪ على التوالي.

• الحالة الزواجية :

بينت نتائج المسح العنقودي أن حوالي 65.4٪ من الإناث (15 -49) سنة غير متزوجات، وأن نسبة العزوبية بين الإناث في الريف أكبر منها في الحضر، حيث بلغت هذه النسبة 67.5٪ في الريف مقابل 65.1٪ في الحضر. كما بلغت نسبة الإناث المتزوجات في هذا المسح 32.3٪ موزعة في الحضر بنسبة 32.5٪ وفي الريف بنسبة 30.7٪، أما نسبة الطلاق والترمل فهي أكثر انتشارا في الحضر منها في الريف.

• الحالة التعليمية للإناث (15-49) سنة:

أوضحت نتائج البحث أن من بين 23552 من الإناث86.7 ٪ يستطعن أن يقرأن بسهولة، وأن 4.3 ٪ يقرأن بصعوبة، أما نسبة الأمية فتنتشر بينهن بنسبة 8.7٪ وهي في الريف 12.5٪ مقابل 8.1٪ في الحضر.

• الرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة :

بلغ عدد السيدات الحوامل في السنة السابقة للمسح واللواتي أنجبن مولوداً حياً 1489 سيدة ، وأوضحت النتائج أن الولادات التي تمت تحت إشراف طبي كانت بنسبة 96.5٪.

كما أوضحت النتائج أن 26٪ من الأمهات تحصلن على حقنة ضد الكزاز أثناء الحمل الأخير، وأن 68.2٪ من الأمهات لم يتلقين حقنا ضد الكزاز أثناء الحمل الأخير، وأن 5.8٪ من الأمهات اللائي تلقين التطعيم ضد الكزاز أخذن جرعة واحدة فقط.

• وفيات الأمهات

اهتم المسح العنقودي بجمع بيانات حول وفيات الأمهات من خلال أخواتهن لتقدير هذه النسبة بالطريقة غير المباشرة (طريقة الأختية) .

وقد أظهرت نتائج هذه الطريقة أن نسبة وفيات الأمهات قد بلغت 51 وفاة لكل مائة ألف مولود حي خلال 12 سنة السابقة للمسح أي خلال عام 1991 ف، وهي في الحضر 60 وفي الريف 17 لكل مائة ألف مولود حي على التوالي.

• الخصوبة

أوضحت نتائج المسح العنقودي أن متوسط عدد الأطفال للأمهات اللائي أعمارهن (15-49) سنة بلغ 5.2 مواليد حية ،

وبلغ متوسط الأطفال لهؤلاء الأمهات في الحضر 5.1 مولودا حيا مقابل 5.8 مواليد حية في الريف.

كما أظهرت نتائج المسح العنقودي أن نسبة الوفيات إلى جملة المواليد الأحياء خلال فترة الإنجاب بلغت 5٪ ، وهذه النسبة أكبر بين الذكور 5.3٪ عنها بين الإناث 4.7٪.

خصائص أطفال العينة

اهتم المسح بجمع بيانات عن تسجيل الولادات ، والتعليم المبكر للأطفال دون الخامسة من العمر والبالغ عددهم 7232 طفلا. وأوضحت النتائج أن نسبة الأطفال دون الخامسة الذين تتوفر لديهم شهادة ميلاد بلغت 98.4٪ ، كما بلغت نسبة الأطفال الذين تم تسجيلهم عند الولادة بمكاتب السجل المدني 99.5٪.ومن أهم حقوق الطفل على والدته تغذيته ، وأفضل غذاء هو حليب الأم. وقد أظهرت نتائج المسح أن الرضاعة الطبيعية تنتشر في الجماهيرية بنسبة92.4 ٪.

أما بخصوص التعليم المبكر فقد أوضح المسح أن نسبة الأطفال الذين أعمارهم بين الثالثة ودون الخامسة الذين يترددون على برامج تعليم المساجد ورياض الأطفال قد بلغ 5.6٪.

وقد تضمن المسح دراسة لأهم الأمراض الشائعة بين الأطفال. وأظهرت النتائج أن نسبة الأطفال الذين أصيبوا بالإسهال خلال الأسبوعين السابقين للمسح قد بلغت 14.3٪ ، ولا تختلف هذه النسبة كثيرا في الحضر عنها في الريف، وقد بلغت نسبة الإصابة بأمراض الطفولة الأخرى مثل السعال أو ارتفاع الحرارة ما نسبته 12.4٪، وأن نسبة الأطفال الذين هم دون الخامسة من العمر وأصيبوا بمرض مصحوب بسعال خلال الأسبوعين السابقين للمسح قد بلغت حوالي 30.6٪، وأن نسبة 83.8٪ من الأطفال المصابين بأعراض ناجمة عن مشكلة في الصدر قد التمسوا المشورة الطبية أو العلاج.

ومن خلال نتائج التطعيمات تبين أن نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم (12-23) شهراً لديهم بطاقات تطعيم تمت مشاهدتها بلغت 79.7٪، وأن نسبة الأطفال الذين لديهم بطاقات تطعيم ولم يتم مشاهدتها بلغت 20.3٪ ، ويوضح الشكل (2) نسبة تغطية الأطفال (12-23 شهراً) ببعض أنواع التطعيمات المستخدمة في الجماهيرية .

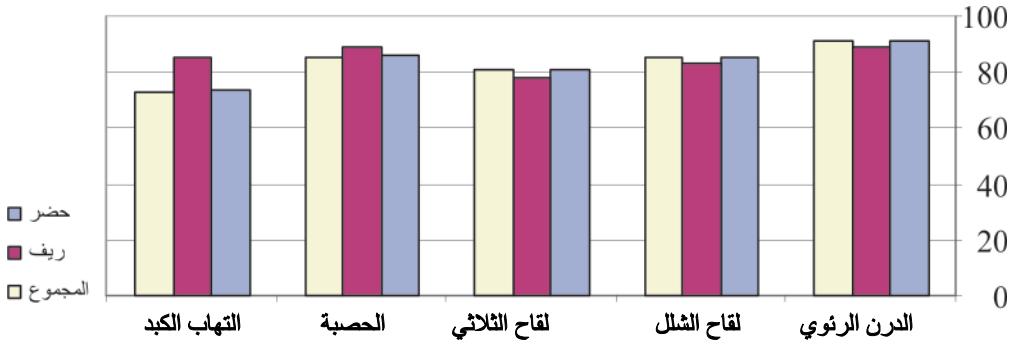

الشكل (2): نسبة التغطية لتطعيمات الأطفال (12–23) شهرا حسب محل الإقامة.

أما الجدول التالي (3) والذي نختم به هذا العرض الموجز فيلخص أهم النتائج المتحصل عليها .

ملخص لأهم نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات

البيان	حضر	ريف	جملة
1 - بعض الأعداد الأساسية :عدد الأسر المعيشية	10200	1700	11900
عدد الأسر التي تمت مقابلتها	9509	1633	11142
أفراد الأسر الذين تمت مقابلتهم	71114	13337	84451
عدد الأطفال دون الخامسة الذين تمت مقابلتهم	6056	1176	7232
2 - نسبة التغطية في المسح			
نسبة الأسر التي تمت مقابلتها	93.3	96.1	93.6
نسبة الإناث اللاتي تمت مقابلتهن فعلاً (15 - 49) سنة	91.7	94.3	92
3 - نسبة الأسر التي تستخدم شبكة المياه العامة للشرب	50.6	43.5	49.5
4 - خصائص النساء المؤهلات			
نسبة السيدات المتزوجات	34.9	32.5	34.6
نسبة الأمية بين السيدات المتزوجات	18.8	28.1	20.2
5 - صحة الأم			
نسبة السيدات الحوامل وقت المسح	12.7	13.6	12.8
نسبة السيدات الحوامل اللاتي تابعن الحمل	93.5	89.9	92.9
6 - متوسط الخصوبة	5.1	5.8	5.2
7 - انتشار أمراض الطفولة(خلال الأسبوعين			
الإسهال	14.4	13.9	14.3
الكحة	30.4	31.7	30.6
كحة مع صعوبة في التنفس	48.8	55.6	50.0
8 - التطعيمات (الأطفال 12 -23 شهرًا)			
الدرن	91.4	89.2	91.0
لقاح الشلل (3 جرعات)	85.4	82.8	85.0
اللقاح الثلاثي(3 جرعات)	81.4	77.6	80.7
الحصبة	82.9	88.8	85.0
التهاب الكبد	73.3	70.4	72.8
9 - نسبة الأطفال المصابين بنقص الطول بالنسبة للعمر	11.2	16.9	12.1
10 - نسبة الأطفال المصابين بنقص الوزن بالنسبة للعمر	4.8	8.0	5.3
11 - نسبة الأطفال المصابين بالنحافة	3.6	4.1	3.6
12 - وفيات الرضع (بالألف)	25	28	25

قياس مستوى تفاوت الدخل فى ليبيا

"دراسة إحصائية أولية"

إعداد: على عيسى عبيد
خبير إحصائى

إن ظاهرة عدم المساواة في توزيع الدخول في المجتمعات المختلفة ، وما ينجم عنها من مستويات مختلفة من أنواع الفقر البشري ، إنما تعكس بشكل رئيسي منطلقات ومردودات التنمية القطرية بكافة أبعادها، ومدى كفاءة برامجها في تحسين الأوضاع الاجتماعية والإنسانية، وتقليص التباين المادي والمعنوي بين أفراد المجتمع ، وتفعيل دورهم في العملية التنموية ، إضافة إلى أنها تعكس من الجانب الأوسع التوزيع غير العادل للثروة الإنسانية العالمية، وعمق ظاهرة الاحتكار وعدم المساواة في توزيع مكاسب الثورة العلمية والتكنولوجية للدول الآخذة في النمو ، بما ينعكس سلباً على مستوى تطور هذه الدول وتعثر برامجها التنموية لرفع مستوى معيشة المواطن .

وبحسب تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي سنة 2001 فإن 1/5 سكان العالم يعيش الفرد فيه على دولار أمريكي واحد يومياً في سد كافة احتياجاته الغذائية وغير الغذائية !! وأن ½ سكان العالم يعيش الفرد فيه على دولارين . ومعروف أن معظم هؤلاء هم في دول العالم الثالث .

وليس من شك في أن لانعكاسات التفاوت الحاد بين دخول الأفراد الأثر الكبير في إحداث تداعيات في المجتمع تتمثل في ضعف قدرات الأفراد محدودي الدخل على الشراء وسد الحاجات الأساسية واقتصار الشراء غالباً على وجبات الغذاء ، والمعاناة من الحرمان فيما يخص الحاجات الأخرى، وبالتالي تزايد الشعور لدى الفرد وابتعاده عن الاندماج في المجتمع بشكل طبيعي ، وقد يكون ذلك حافزاً للبعض على سلوك سبل الانحراف وبالتالي يصبح عبئاً على المجتمع .

وبالمقابل ثمة عوامل معاكسة تعمل على تقليص حدة التفاوت، خاصة في الجانب النقدي (الدخل)، وذلك من خلال تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الشرائح محدودة الدخل من تفعيل دورها في عملية التنمية وعدم إبقائها على الهامش . وتتمثل هذه السياسات في إيجاد منابع للدخل الفردي المستند على النشاط الإنتاجي بشكل رئيسي

(الأهلي والتشاركي) قادرة على استيعاب طالبي العمل ، وتعزيز سياسات الضمان الاجتماعي للأسر محدودة الدخل ، وكذلك سياسات توفير وتغطية السلع الغذائية الأساسية ، والعمل على تخفيض أسعار السلع وغيرها من الإجراءات .

من هنا تصبح الحاجة ماسة لإلقاء الضوء على الأوضاع المعيشية للسكان، وإلى قياس مدى التفاوت فيما بين دخولهم، وتأشير المكامن الإيجابية والسلبية .

إلا أننا نجد أن من الضروري الإشارة إلى أن مثل هذه الدراسات الإحصائية تتطلب بيانات إحصائية عن موارد الأسر والأفراد بدقة عالية وبتفصيل على مستوى الشرائح الدخلية المختلفة، فضلاً عن أهمية اتساقها وتماثلها لدى مقارنتها تاريخياً .. هذا إضافة إلى ما يطرحه المختصون في هذا المجال من ضرورة أن تشمل مثل هذه القياسات أيضاً الجوانب والخيارات النوعية التي تهتم أيضاً بالقدرات الفردية باعتبارها جزءاً من قياسات مستوى المعيشة .

لقد هدفت هذه الدراسة الإحصائية الأولية إلى التعرف على مستوى التفاوت في دخول الأفراد في المجتمع الليبي، والوقوف على طبيعة هذا التفاوت واتجاهاته ، وللوصول إلى ذلك استخدمنا بيانات إنفاق الفرد أو الأسرة وليست دخولهم النقدية ، وذلك لأن السؤال عن دخول أو إيرادات الفرد أو الأسرة قد لا تكون واقعية لحساسية هذه البيانات عادة ، ولهذا يلجأ الإحصائيون في الغالب إلى دراسة بيانات الإنفاق بدلاً من الدخل؛ لأن الإنفاق الذي يمثل المشتريات اليومية والشهرية من السلع والخدمات يسجل بشكل مفصل يومياً، ويجري تدقيقه بكفاءة أعلى من تدقيق الموارد ، الذي عادة ما يمثل رقما شهرياً أو سنوياً يصعب التحقق منه بالدقة المطلوبة، إضافة إلى أنه ثمة دخولاً غير مرئية –خاصة لدى الشرائح الفقيرة –لا يمكن أن تظهر في أرقام الدخل ولكنها تنعكس بشكل أفضل في جانب مفردات الإنفاق .

والجدير بالذكر أن بعض الآراء ذهبت إلى اعتبار أن دخل الفرد الليبي عموماً مساوٍ تقريباً للإنفاق الفردي، أي أن مستوى الادخار في ليبيا ضعيف جداً*. ونعتقد أن هذا الرأي قد لا ينطبق على الشرائح عالية الإنفاق التي تتسم بارتفاع في مستوى الدخول .

وقد اقتصرنا في قياس مستوى التفاوت على أربعة مقاييس معتمدة هي : منحنى لورنز ، ومعامل جيني ، و معامل كوزنتز ، ونسبة حصص الدخول من إجمالي الدخل الكلي .

أولاً : منحنى لورنز Lorenz Curve

يصور هذا المقياس مساحة (فجوة) التفاوت بين دخول (إنفاق) الأفراد أو الأسر على شكل رسم بياني بسيط . ويتركب المنحنى من خط يقسم مربع الشكل إلى مثلثين متساويين ، حيث يمثل هذا الخط المساواة التامة –المطلقة – في توزيع الدخل (الإنفاق)، وفي الضلع العمودي للمربع المتجمع الصاعد لنسبة الدخول التي يتحصل عليها الأفراد أو الأسر، وفي الضلع الأفقي للمربع المتجمع الصاعد لنسب الأفراد أو الأسر، الشكل (1).

ومن خلال ما أظهره شكل المنحنى لسنة 2003م يتبين أن طبيعة الفجوة الدخلية (الإنفاقية) تشير إلى الاعتدال، فهو ليس تفاوتا منخفضاً ولا هو تفاوت حاد .

وبالمقارنة بسنة 1992م يتبين أن هناك اختلافا بسيطا – قد لا يبدو واضحاً بشكل جلي – يتمثل باتساع نسبي في حجم الفجوة سنة 1992م مقارنة بسنة 2003م .

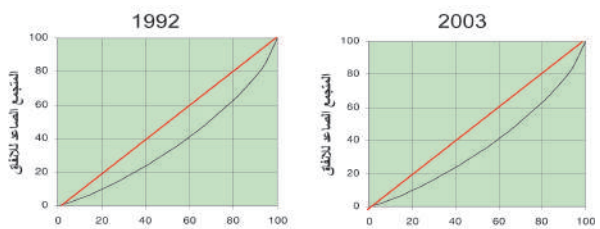

الشكل (1) منحنى لورنز لتوزيع الإنفاق الأسرى

ثانياً: مُعامل جيني Gini Coefficient

يقيس هذا المعامل (رقمياً) حجم فجوة التفاوت في منحنى لورنز ، وتكون قيمته الرقمية محصورة ما بين (0 و 1). فالصفر يشير إلى عدالة تامة ، والواحد يشير إلى تفاوت مطلق في توزيع الدخول (الإنفاق) .

(*) د. زينب إسماعيل المصري، التطور التاريخي للاستهلاك في الاقتصاد الليبي 1964–1985، بحوث ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي ، الهيئة القومية للبحث العلمي– مركز بحوث العلوم الاقتصادية – بنغازي.

وكلما ارتفعت قيمة معامل جيني دل ذلك على وجود تفاوت. وقد تراوحت قيمة هذا المعامل عادة في البلدان الآخذة بالنمو ما بين (0.3 -0.5)، وقد تم احتسابه لسنتي 1992 و 2003 باستخدام فئات إنفاق الأسرة ، وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$G = 1 - \frac{1}{10\,000} \sum_{i-1}^{n} wi\,(Si + S_{i-1})$$

حيث إن :

G = قيمة معامل جيني

W = الأهمية النسبية للأسر الإنفاقية

Si = التكرار المتجمع الصاعد لإنفاق الأسرة

Si -1 = التكرار المتجمع الصاعد للفئة السابقة

i = الفئة الإنفاقية

n = عدد الفئات الإنفاقية

وقد أظهرت نتائج الاحتساب أن معامل جيني يأخذ القيمة (0.27) سنة 2003م ، وينخفض عن قيمته البالغة (0.28) سنة 1992م بنسبة (3.6%) .

ويدل ذلك على اعتدال مستوى التفاوت، كما يشير إلى اتجاهه نحو الانخفاض خلال الفترة المذكورة.

ثالثاً : معامل كوزنتز Kuzents Coefficient

ويعبر هذا المقياس عن شدة التباين في توزيع الدخل (الإنفاق) بين الأفراد. وتختلف قيمته عن معامل جيني، غير أنه يعطي نفس الدلالة، وتنحصر قيمته أيضاً بين (0 و1). ويتطلب هذا المقياس ترتيب بيانات الأفراد أو الأسر إلى فئات عشرية متساوية أي كل فئة تضم (10٪) من الأفراد أو الأسر، ويمكن ترتيبها إلى أخماس تضم كل فئة (20٪) من الأفراد أو الأسر .

وقد تم استخدام الحاسوب في معالجة بيانات الإنفاق (الأسر) وترتيبها تصاعدياً .

وقد استخدمت الصيغة الرياضية التالية :

$$K = \frac{\sum_{I=0}^{10} |di - 10|}{180}$$

حيث إن :

K = معامل كوزنتز

d = النسبة المئوية المتحققة من الإنفاق (الدخل)

i = الفئة العشرية

|di – 10| = القيمة المطلقة للفرق بين النسبة المئوية المتحققة من الدخل وقيمة 10 عندما يكون الدخل المتحقق متساوياً بين الأفراد .

القيمة 180 = هي القيمة التي تحقق القيمة (1) للمقياس . بمعنى آخر فإن قيمة البسط ستصل إلى (180) عندما تنحصر كل الدخول عند فئة دخلية معينة .

وقد أظهرت نتائج الاحتساب أن قيمة معامل كوزنتز سنة 2003م تساوي (0.14)* . وهذا يؤشر إلى اعتدال التفاوت بين الدخول .

رابعاً : نسبة توزيع الدخل Income Distribution Ratio

يعتبر هذا المقياس من المقاييس الهامة والمعوّل عليها في إبراز مستوى تباين الدخل بين شرائح المجتمع المختلفة، وذلك لكونه يظهر قيمة حصة كل شريحة من إجمالي الدخل .

ويعتمد على تقسيم السكان (أفراداً أو أسراً) إلى شرائح دخلية (إنفاق) متساوية بشكل متصاعد من الأدنى إلى الأعلى، ثم يقيس حصة كل شريحة من إجمالي الإنفاق الكلي .

وقد قسم السكان إلى فئات خمسية تصاعدياً .

والجدول رقم (1) يوضح ما يلي :

1 – إن حصة الخمس الأول (الأدنى) من السكان قد حسّن وضعه الإنفاقي خلال فترة المقارنة. فبينما كانت حصته في سنة 1992م تبلغ (11.0٪) من مجموع الإنفاق ارتفعت سنة 2003م إلى نسبة (13.6٪) من مجموع الإنفاق، أي أنه حقق ارتفاعاً بلغت نسبته (23.6٪) .

2 – وبالمقابل فإن الخمس الرابع من السكان قد انخفضت حصته من الإنفاق بشكل واضح خلال السنتين المذكورتين إذ بلغت نسبة الانخفاض (17.7٪)، وطبيعي أن يصب ذلك لصالح

(*) لا تتوفر البيانات الخام لمسح الإنفاق لسنة 1992 ولهذا تعذر حساب المعامل المذكور.

ملاحظة : بسبب عدم توفر البيانات الخام للأسر والأفراد لسنة 1992 . ولغرض المقارنة فقد تم الاعتماد على الجدول المنشور ضمن دراسة (اتجاهات توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الجماهيرية –1997) المعد من قبل د. على خضير ميرزا وعبد الباري الزني .

الجدول رقم (1) مقارنة حصة فئات السكان الخمسية من إجمالي الإنفاق (الدخل) لسنتي (1992 و2003 م)

الفئات الخمسية من السكان	1992		2003	
	نسبة الإنفاق (الدخل) السنوي ٪	متوسط إنفاق (دخل) الأسرة السنوي (دينار)	نسبة الإنفاق (الدخل) السنوي ٪	متوسط إنفاق (دخل) الأسرة السنوي (دينار)
الأول	13.62	4 214	11.0	2 460
الثاني	16.38	6 248	15.0	4 030
الثالث	18.15	7 721	18.0	4 940
الرابع	20.58	9 628	25.0	7 210
الخامس	31.28	16 191	31.0	10 660
المجموع	100.00	8 148	100.0	5 860

حجم الأسرة سنة 2003=6.6 أفراد-حجم الأسرة سنة 1992=7.4 أفراد

الخمس الأول محدود الدخل .

3 – أما الخمس الأخير، والذي يمثل الشريحة عالية الدخل فقد أشر تقريباً تطابقاً خلال السنتين المذكورتين بزيادة محدودة بلغت نسبتها (0.9٪)، وهذا قد يؤشر إلى أن عملية إعادة توزيع الدخول لم تؤثر على الشريحة العليا مباشرة وإنما شملت الشرائح الأدنى بعضها مع بعض كما هو واضح في الجدول .

4 – من كل ذلك يمكن أن نقارن حصة الخمس الأغنى من السكان بحصة الخمس المحدود الدخل من السكان لكل من السنتين المذكورتين ، حيث نجد أن الحصة سنة 2003 بلغت نسبتها (2.3٪) بينما كانت في سنة 1992 تبلغ (2.8٪) . وهذا يعني أن مستوى التفاوت في الدخول (إنفاق) الأفراد قد تراجع بنسبة (17.9٪) لصالح الشرائح محدودة الدخل .

5 – يلاحظ أن متوسط إنفاق الأسرة السنوي سنة 2003 يزيد عن مثيله سنة 1992 بنسبة (39.0٪) بالأسعار الجارية، وينخفض إلى نسبة (25.0٪) بالأسعار الثابتة (أسعار سنة 2003) .

6 – يلاحظ أن نسبة الحصة الإنفاقية للخمس الأول من السكان الليبيين ترتفع بشكل ملحوظ عن مثيلاتها في بعض الدول العربية (الشكل رقم 2) .

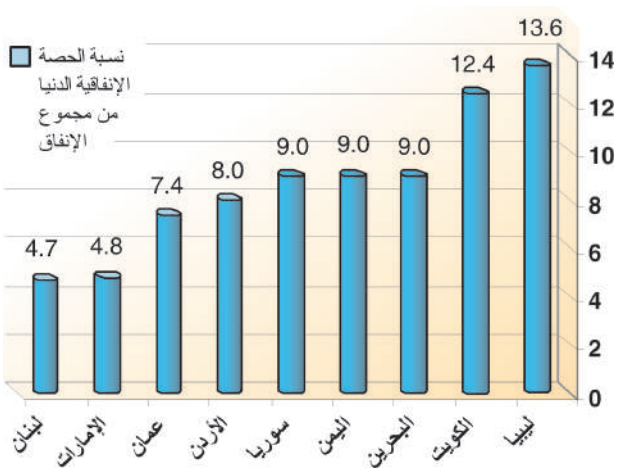

الشكل (2) مقارنة الحصة الإنفاقية للخمس الأول (الأدنى) من السكان (20٪) وبعض دول منطقة الأسكوا

(الاحتساب بالاعتماد على قاعدة بيانات الفقر 2003 ف)

الاستنتاجات

مع الأخذ في الاعتبار أن النتائج التي تم التوصل إليها هي نتائج أولية .. إلا أنه يمكن اعتبارها مؤشرات اتجاهية تلقي الضوء على مستوى التفاوت في دخول الأفراد في المجتمع خلال الفترة 1992 – 2003 من خلال استخدام معطيات مسوحات الإنفاق حصراً . وفيما يلي أهم الاستنتاجات :

1 – إن طبيعة التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد تعكس بشكل عام حالة معتدلة ، ما بين حالة التفاوت المنخفض والتفاوت الحاد (الجامح) .

2 – إن اتجاهات هذا التفاوت هي نحو الانخفاض خلال فترة الدراسة ، وقد يعكس ذلك المردودات الإيجابية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة .

3 – إن الشريحة الإنفاقية الدنيا (محدودة الدخل) قد ارتفع مستواها الإنفاقي النسبي مقارنة بالشريحة الإنفاقية العليا (عالية الدخل) ، وقد يعكس ذلك مرة أخرى نجاعة البرامج الاجتماعية المتبعة والمتمثلة في سياسات دعم الأسعار، واستفادة الشريحة الدنيا بصفة خاصة من هذه السياسة، إضافة إلى سياسات المعونة النقدية لمحدودي الدخل وبرامج الضمان الاجتماعي .

4 – إن الحصة الإنفاقية للشريحة الدنيا (20٪) من السكان تؤشر ارتفاعاً واضحاً قياساً إلى الحصة الإنفاقية لمثيلاتها في بعض الدول العربية ومنها دول نفطية .

التوصيات

1 – نعتقد أن من المهم تعزيز وتطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية لصالح الاستمرار بتقليص الفوارق والتباين بين دخول الأفراد، وذلك من خلال الاستمرار بسياسات دعم المواد الغذائية الأساسية، وسياسات الضمان الاجتماعي، وتخفيض أسعار السلع .. إلخ .

2 – من الضروري اعتماد خيارات اقتصادية تهدف إلى إيجاد مساحة أوسع للعملية التنموية، وذلك بتطوير دور الأنشطة الإنتاجية الأهلية والتشاركية بهدف استيعاب طالبي العمل ، والحيلولة دون بقائهم خارج سوق العمل وما ينجم عن ذلك من مخاطر كبيرة .

3 – من الضروري تشجيع قوة العمل الليبية من ذوي التعليم المتدني على الانخراط في الأعمال الإنتاجية واسعة الانتشار، كأنشطة البناء والتشييد، من خلال التحفيز في المرتبات أو ما شابه ذلك ، وبالتالي تتحسن مستويات معيشتهم من جهة ، ويحلون محل العمالة الوافدة من جهة أخرى .

4 – لابد من إيجاد منهجية ثابتة لحساب مستويات المعيشة وقياس مديات التفاوت ما بين الدخول وذلك من خلال ما يلي :

- تأطير أساس ثابت للبيانات الإحصائية التفصيلية عن الإنفاق والدخل العائلي وفق فترات زمنية لا تتجاوز الثلاث سنوات بين مسح وآخر، وذلك لإتاحة المجال أمام الباحثين والمختصين لمزيد من البحث والقياس في هذا المجال .
- تأطير أساس ثابت لمخرجات البيانات الإحصائية، واعتماد صيغ ثابتة في عمليات التبويب وتقسيمات الفئات الدخلية بما يضمن اتساق البيانات ويوفر شروط مقارنتها.

المصادر

1 – د. مهدي محسن العلاق ، وعدنان شهاب حمد– **مقاييس التنمية البشرية ومتطلباتها من البيانات الإحصائية** المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2000م .

2 – د. زينب إسماعيل المصري ، **التطور التاريخي للاستهلاك في الاقتصاد الليبي : 1964 1985**–الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية – بنغازي

3 – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، **مسح الإنفاق لسنة 1992**م ، طرابلس، ليبيا.

4 – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ،**المسح الاقتصادي والاجتماعي (2002-2003 م)** ، طرابلس ، ليبيا.

5 – د. على خضير ميرزا ، وعبد الباري الزني ، **اتجاهات توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الجماهيرية 1997م** ،– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مشروع التخطيط والتدريب الإنمائي

6 – ESCWA – اجتماع خبراء لمتابعة تحقيق أهداف الألفية الإنمائية ، بيروت 9-2004/2/13م ●

تطور التعداد السكاني ـ 2

إعداد: أ.سالم أبو عائشة خليفة
رئيس قطاع الإحصاء والتعداد

التعداد العام للسكان مصدر رئيسي وشامل للمعلومات والبيانات المتعلقة بالأفراد، وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ، وهو عملية جمع وإعداد وتقويم وتحليل ونشر لهذه البيانات . كما أنه يعد من أهم مصادر البيانات السكانية على الإطلاق .

تقديم

علم السكان بمفهومه البسيط قديم قدم الإنسان، فقد سجل التاريخ خبرات كثيرة في مجال دراسة السكان ومعرفة أحوالهم، وأجريت تعدادات سكانية بسيطة لم تتعد أهدافها معرفة العدد الإجمالي للسكان لتأمين احتياجاتهم الضرورية.

إلا أن هذا العلم بمفهومه الحديث نسبيا بدأت أسسه تتبلور منذ أن انشق علم الاجتماع عن الفلسفة ، ثم أخذت أهميته تتزايد بشكل سريع، بعد نشوء المدن الكبرى، وزيادة الكثافة السكانية فيها، واتجاه الدول إلى التخطيط العلمي لرفع مستوى معيشة شعوبها ، وأصبحت الدراسات السكانية أساسا لاغني عنه في جميع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا يمكن أن نتصور اليوم أية خطة خالية من التقديرات السكانية.

ويعرّف علم السكان اليوم بأنه تصوير رقمي للمجتمع السكاني بجميع خصائصه الاجتماعية والاقتصادية ، وهو بهذا المفهوم ينظر إلى المجتمع السكاني على أنه مجموعة من الأفراد ممثلة في إحصاءات معينة. ويهتم بصفة أساسية بعملية الإحلال وتجديد المجتمع، إذ أن المجتمع باق رغم أن جميع أفراده متغيرون مما يعني أن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المجتمع في تغير مستمر، لذلك فإن أي وصف للمجتمع لابد وأن يقترن بزمن معين، وهذا يستلزم بالضرورة استمرار الدراسات السكانية لتقدم أحدث صورة للمجتمع.فخطط التعليم مثلا تتطلب سلسلة زمنية لأعداد السكان الذين هم في سن الدراسة، وهذه السلسلة تستكمل سنة بعد أخرى لتبين تطور هذا العدد. ولا تقتصر الدراسات السكانية على وصف المجتمع في الزمن الماضي والحاضر، بل لابد أن تقدم صورة لما يتوقع أن يكون عليه في المستقبل في ضوء التغيرات التي طرأت عليه في الماضي، والظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب.

التعداد العام للسكان

يعرَّف التعداد العام للسكان بأنه عملية جمع وإعداد وتقويم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاجتماعية لكل الأفراد في بلد محدد وعند زمن معين.

ويعتبر التعداد العام للسكان من أهم وأكبر مصادر البيانات السكانية على الإطلاق، وهو من الناحية التاريخية من أقدم مصادر البيانات السكانية . إلا إن أهداف التعداد وأساليب تنفيذه قد تغيرت تغيرا كبيرا عما كانت عليه قديما، ففي حين كانت أهداف التعداد قديما لا تتعدى معرفة العدد الإجمالي للسكان دون التعرف على خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، نجدها اليوم تتعدى ذلك كثيرا لتشمل جميع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، كما تتضمن أسئلة كثيرة تفيد في معرفة التطور الذي يمكن أن يطرأ على السكان في المستقبل.

ويمكن القول بأن التعداد يحقق اليوم هدفين أساسيين هما :

1 - هدف إحصائي يتجلى بعملية الحصر الشامل للسكان لأخذ صورة فوتوغرافية لهم في لحظة زمنية محددة.

2 - وهدف ديناميكي يتجلى باعتبار كل تعداد نقطة في سلسلة زمنية، تليها وتسبقها نقاط أخرى، مما يمكّن من معرفة اتجاهات التغيرات السكانية مع تغير الزمن، وهذا يعني أن التعداد العام للسكان يعطي صورة للمجتمع عند لحظة زمنية معينة رغم أن هذا المجتمع في تغير مستمر نتيجة الحوادث الديموغرافية المختلفة التي تحدث به من ولادات ووفيات وهجرة وحالات زواج وطلاق وغيرها من التغيرات المتعلقة بالسكان وتركيبهم.

الطرق المتبعة في عدّ السكان

هناك طريقتان لعد السكان متبعتان الآن في أغلب دول العالم . الطريقة الأولى وتسمى "الطريقة الفعلية"، والطريقة الثانية وتسمى "الطريقة النظرية"، حيث يتم في الطريقة الأولى –الفعلية- جمع البيانات من الأفراد في الأماكن التي وجدوا بها يوم التعداد، بغض النظر عما إذا كانت هذه الأماكن تمثل محل إقامتهم المعتادة أم أنهم كانوا متواجدين بها تواجدا وقتيا كالزوار والضيوف مثلا. ولاستخدام هذه الطريقة استخداما صحيحا يتطلب الأمر القيام بعملية العدّ مرة واحدة في أقصر وقت ممكن، تفاديا للتكرار الذي ينتج عن تحركات السكان، وفي هذه الحالة قد تصبح عملية "تتميم العدّ" غير ضرورية.

أما الطريقة الثانية –النظرية- فهي تتمثل في جمع البيانات من الأفراد في الأماكن التي اعتادوا سكناها سواء كانوا متواجدين بها وقت التعداد أو غائبين عنها بصورة مؤقتة ماداموا لم يتخذوا لأنفسهم مكان إقامة معتادا جديدا في أي مكان آخر، و استخدام هذه الطريقة لا يتطلب جمع البيانات عن ضيوف الأسرة ولا عن زوارها الذين لهم مكان إقامة آخر، حيث أن هؤلاء يجب أن تتم عملية عدّهم في الأماكن التي اعتادوا سكناها.

والطريقة النظرية هي التي اتبعت في تعداداتنا العامة للسكان بالجماهيرية العظمى.

مزايا وعيوب الطريقتين:

من مزايا الطريقة الفعلية إعطاء صورة حقيقية للوضع السكاني في يوم التعداد، ومن عيوبها أنها لا تعطي الصورة الاعتيادية للوضع السكاني الحقيقي ، كما أنها تتطلب عددا كبيرا من العدادين حتى تتم عملية العدّ في وقت قصير جدا "يوم واحد"، كما أن هذه الطريقة معرضة لتكرار بعض الأفراد أثناء عمليات العدّ.

أما الطريقة الثانية "النظرية" فمن مزاياها أنه يمكن تنفيذها بعدد أقل من العدادين، ومن عيوبها أنها لا تعكس التواجد الفعلي للسكان "يوم العدّ" وإنما تعكس الصورة الاعتيادية للوضع السكاني.

وبالرغم من أن هاتين الطريقتين يتم استخدامهما في أغلب الدول فإن هناك تعدادات تجرى بالطريقتين في وقت واحد، حيث تستخدم الطريقة النظرية في العدّ،

ثم يلجأ القائمون على عمليات التعداد إلى استخدام الطريقة الفعلية في عدّ جزء من السكان، مثل المقيمين بالأماكن العامة، والسكان الرحل أو شبه الرحل، والسكان الذين لا مأوى لهم.

ولإطلاع القارئ على أهم البيانات التي سيتم جمعها في عمليات التعداد العام للسكان والتعدادات الأخرى المصاحبة له، الذي تعتزم الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق القيام به هذا العام، نستعرض محتويات الاستمارة التي أعدت لجمع البيانات من الأفراد والأسر، حتى يمكن أن نعطي صورة عن الحصيلة الهائلة من البيانات الإحصائية التي سيوفرها التعداد العام للسكان، والتي لا يمكن أن تتوفر عن طريق أي مصدر آخر بهذه الكيفية وبمثل هذه الدرجة من الشمولية.

مجموعة الأسئلة المقترحة باستمارة التعداد العام للسكان لعام 2005ف

تشمل استمارة التعداد حوالي (35) سؤالا حول الفرد والأسرة، وخصائص كل فرد على حدة، وقد وردت على النحو التالي:

1- **بيانات تعريفية على مستوى الأسرة وتشمل:**

(اسم الشعبية. اسم المؤتمر الشعبي الأساسي،اسم المحلة، اسم الشارع أو الطريق، رقم المنطقة التعدادية، رقم تعداد المبنى، رقم المسكن، رقم الأسرة، اسم رئيس الأسرة، رقم كتيب العائلة، رقم ورقة العائلة، اسم مكتب السجل المدني المسجلة به الأسرة).

2- **بيانات على مستوى الفرد وتشمل :**

1- الاسم الرباعي.

2- اسم الأم.

3- النوع (ذكر، أنثى).

4- درجة قرابة الفرد أو علاقته برئيس الأسرة.

5- تاريخ الميلاد باليوم والشهر والسنة المسيحية.

6- الجنسية.

7- الالتحاق برياض الأطفال، و الالتحاق المدرسي للطلبة المتفرغين للدراسة ممن تبلغ أعمارهم ما بين (4-30) سنة، مع ذكر المرحلة الدراسية والصف الذي يدرس فيه الفرد.

8- القطاع الذي يتبعه المرفق التعليمي (قطاع عام،أو قطاع خاص).

9-الحالة التعليمية لجميع الأفراد الذين بلغ عمرهم (10) سنوات فما فوق، مع تبيان التخصص العلمي لحملة الشهادات المتوسطة والعليا.

10- الحالة الزواجية لجميع الأفراد الذين بلغ عمرهم (15) سنة فما فوق ، وذلك بذكر هل الفرد (متزوج بواحدة، متزوج باثنتين ، متزوج بثلاث، متزوج بأربع. متزوجة للإناث، مطلق، أو أرمل، أولم يسبق له الزواج).

11- سؤال للنساء الليبيات المتزوجات أو اللائي سبق لهن الزواج ممن بلغت أعمارهن (15) سنة فما فوق يتضمن الحالات التالية:

- العمر عند الزواج الأول.
- مدة الحياة الزواجية من الزواج الحالي والزيجات السابقة (إن وجدت).
- عدد المواليد الأحياء الذين أنجبتهم المرأة طيلة الحياة الزواجية السابقة للزيارة من الزواج الحالي أو الزيجات السابقة (إن وجدت).
- عدد الباقين على قيد الحياة من الذين أنجبتهم المرأة سواء كانوا يقيمون مع الأم أو في مكان آخر.

12- توزيعات القوة البشرية لجميع الأفراد الذين بلغت أعمارهم (15) سنة فما فوق من العاملين أو غير العاملين بالنشاط الاقتصادي بحيث يتم وضع إحدى الحالات التالية لكل فرد:

- يعمل (لكل فرد يزاول نشاطا اقتصاديا).
- يبحث عن عمل وسبق له العمل (لكل فرد لم يكن يعمل خلال الأسبوع السابق لزيارة الباحث ويبحث عن عمل حاليا).
- يبحث عن عمل لأول مرة (لكل فرد يبحث عن عمل ولم يسبق أن تحصل على عمل) .

- طالب (لكل فرد متفرغ للدراسة) .
- ربة بيت تعمل (لربات البيوت اللاتي يزاولن نشاطاً اقتصادياً بالمنزل أو المزرعة) .
- متفرغة لأعمال المنزل (لربات البيوت المتفرغات للعمل المنزلي).
- متقاعد (لكل فرد متقاعد ولا يزاول نشاطاً اقتصادياً في الأسبوع السابق للزيارة) .
- غير قادر على العمل (لكل من لا يستطيع مزاولة أي عمل).

13- للأفراد العاملين اقتصاديا فقط الذين بلغ عمرهم (15) سنة فما فوق بحيث يسأل كل فرد عن:
- المهنة التي يمارسها بالتفصيل.
- اسم الجهة التي يعمل بها.
- النشاط الاقتصادي للجهة التي يعمل بها.
- القطاع الذي تتبعه الجهة التي يعمل بها.

ولابد من توضيح القطاع حسب التصنيفات المحددة بالاستمارة على النحو التالي:
- يعمل بالجهاز الإداري (بمؤسسات الدولة العامة).
- يعمل بمنشاة أو شركة مملوكة للمجتمع (الشركات أو المؤسسات التي تمتلكها الدولة).
- يعمل بشركة ليبية مساهمة أو مشتركة (الشركات الليبية الخاصة).
- يعمل بشركة مشتركة (بشركة ليبية أجنبية).
- يعمل بشركة أجنبية (غير ليبية).
- يعمل بمفرده.
- يعمل لحسابه ومعه آخرون (لكل فرد يعمل لحسابه الخاص ويشغل معه أفراداً آخرين).
- يعمل لدى الغير (يعمل لدى غيره نظير مرتب مادي).
- يعمل لدى أسرته (للفرد الذي يعمل بنشاط اقتصادي تقوم به الأسرة نظير مقابل مادي).
- عامل متجول (للأفراد الذين يزاولون عملاً عند الحصول عليه).

14- بالنسبة لأفراد الأسرة الغائبين عنها بصفة مؤقتة وقت إجراء التعداد يبين سبب الغياب (للعمل.أو للدراسة.أو للعلاج).

15- مكان الميلاد: يسأل الفرد عن المكان الذي ولد فيه (الشعبية).

16- مكان الإقامة المعتاد السابق: يسأل كل فرد عن المكان الذي كان يقيم فيه قبل قدومه لمكان إقامته وقت التعداد بالنسبة لمن غيروا إقامتهم.

17- سؤال لكل فرد عن مكان إقامته في تعداد عام 1995م.

18- سؤال عن مدة الإقامة بالسنوات الكاملة في الشعبية التي يجري عدّه فيها (مع الأخذ في الاعتبار التغير الإداري دون تغيير مكان الإقامة –الانتقال فعلا- أما بالنسبة لغير الليبيين فيسأل عن مدة الإقامة بالجماهيرية بشكل مستمر).

19- اهتم التعداد بالسؤال عن أنواع الإعاقة وأسبابها – لليبيين فقط.

20 – وأفرد سؤال للأفراد الذين يعانون من بعض الأمراض المزمنة.

21 – ولربط خصائص الأسرة بنوع المسكن الذي تقيم به تطرق التعداد إلى مجموعة من الأسئلة عن المسكن هي:
- نوع مسكن الأسرة.
- عدد الغرف بالمسكن.
- وسيلة مدّ المسكن بالمياه.
- وسيلة الحصول على مياه الشرب.
- وسيلة إنارة المسكن.
- وسيلة الطبخ في المسكن.
- وسيلة التصريف في المسكن.

22 – وللحصول على بيانات عن مدى امتلاك الأسرة لوسائل الثقافة فقد اهتم التعداد بالسؤال عن :
- امتلاك الأسرة جهاز حاسوب مع بيان عدد مستخدميه

من أفراد الأسرة.

- عدد مستخدمي الانترنت.
- امتلاك الأسرة هاتفاً عادياً .
- امتلاك أحد أفراد الأسرة هاتفاً محمولاً.
- هل الهاتف المحمول متصل بالإنترنت.

23- بيانات خاصة بالأفراد الذين يمارسون مهناً ثانوية "لليبيين فقط" وتشمل :

- رقم مسلسل الفرد بالأسرة.
- اسم الفرد ثلاثياً.
- المهنة الثانوية التي يمارسها الفرد.
- اسم الجهة التي يعمل بها .
- النشاط الاقتصادي للجهة التي يعمل بها.

24- بيانات عن حالات الوفاة التي حدثت في الأسرة خلال العام السابق للتعداد (لليبيين فقط) وتشمل :

- اسم المتوفى.
- النوع (ذكر. أنثى) .
- تاريخ الوفاة باليوم والشهر والسنة.
- تاريخ الميلاد باليوم والشهر والسنة.
- سبب الوفاة للإناث اللائي أعمارهن (15-49) سنة.

26- لمعرفة معدل المواليد الموتى فقد وضع سؤال بالاستمارة عن المولود الميت (وهى الولادة التي حدثت بعد حمل استمر مدة 24 أسبوعاً ولم تظهر علامات الحياة مثل الصراخ).

إن هذه الحصيلة الهائلة من البيانات الإحصائية هي في غاية الأهمية بالنسبة للتخطيط ، كما أنها لازمة للقيام بإجراء الدراسات التحليلية حول الكثير من الخصائص، التي من أهمها الدراسات المتعلقة بتقويم بيانات السن، والنوع، ودراسات الخصوبة، والوفاة، وإجراء دراسة عن الإعاقة، والحالة الزواجية، والحالة التعليمية ، وبناء جداول الحياة الكاملة والتي تعتبر من أهم الأبحاث المنبثقة عن التعداد، ويمكن منها استخلاص أنماط الحياة وحساب الأجل المتوقع للحياة منذ الولادة. هذا من جانب، أما الجانب الآخر والذي لا يقل في أهميته فيتمثل في توفير إطار للسكان حسب مكان إقامتهم المعتادة، والذي من خلاله يمكن إجراء الدراسات المعمقة عن الاستخدام والبطالة والقوى العاملة بشكل عام، وإجراء الأبحاث المتعلقة بالإنفاق والدخل، والمسوح الأسرية التي تتركز حول الجوانب الصحية والتغذية .

أما التعدادات المصاحبة للتعداد العام للسكان فهي :

1 - التعداد العام للمباني والمساكن: وهو يوفر حصيلة هامة من البيانات عن المباني والمساكن والمنشآت، لاستخلاص التطور الحاصل في أعداد وأنواع المباني والمساكن، وحجم الزيادة المسجلة في الخدمات المتصلة بالمساكن مثل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، إضافة إلى إمكانية قياس حجم الازدحام بالمساكن من خلال معرفة عدد الغرف بالمسكن، وعدد السكان. والجانب الآخر المهم والذي يستفاد منه في إجراء الدراسات الاقتصادية هو الحصول على إطار للمنشآت الصناعية والخدمية والتجارية، الأمر الذي يمكن من خلاله استخدام أسلوب العينات في إجراء الأبحاث المعمقة حول النشاط الصناعي والتجاري والخدمي، والتعرف على دور هذه الأنشطة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

2 - بيانات عن الحائزين الزراعيين للحصول على إطار لهم يمكن من خلاله إجراء التعداد الزراعي العام عقب الانتهاء من التعداد العام للسكان. كما أن عملية حصر الحائزين الزراعيين توفر بيانات عن أعداد المزارعين، والمساحات المزروعة خلال الموسم الزراعي، وأعداد الحيوانات (الضأن ، الماعز، الأبقار، الإبل، الحيوانات الأخرى) وأعداد الدواجن، وأعداد خلايا النحل، وأعداد الأشجار (الزيتون،اللوز،النخيل،أشجار الفاكهة) لتكوين قاعدة بيانات زراعية يستفاد منها في الدراسات والمقارنات.

المراجع:

- مسودة استمارات التعداد العام للسكان والتعدادات الاخرى المصاحبة له لعام 2005م ●

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

أكاديمية الدراسات العليا

مركز بحوث
العلوم الإقتصادية

المؤتمر الوطني
حول السكان والتنمية

طرابلس 21-2004/11/22

(ملف خاص)

- حول المؤتمر
- محاور المؤتمر
- النتائج
- الكلمات الافتتاحية
- ملخصات الورقات البحثية
- التوصيات

المؤتمر الوطنى حول السكان والتنمية

تقديم وعرض
أ.د.جمعة رجب طنطيش

كان مؤتمر السكان والتنمية الذي انعقد بمقر أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس ومساهمتها ومساهمة مركز بحوث العلوم الاقتصادية ببنغازي . وبرعاية من الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، علامة مضيئة أخرى غرستها الهيئة على طريق العلم والمعرفة والبحث العلمي بعد صدور مجلتها ، وهو يدل على التحول الكبير في دور الهيئة ومسئولياتها ، فهي ليست جهاز إحصاء مركزي يصدر النشرات والدوريات الإحصائية ، فحسب، بل هي كذلك مركز بحث علمي يساهم في نشر العلم والثقافة والمعرفة، ويفتح آفاقا واسعة لتنمية روح البحث والإبداع لموظفيه ولغيرهم ، ويستقطب العناصر المثقفة والمؤهلة للمساهمة في مثل هذه المهرجانات العلمية وفي غيرها من أنشطة الهيئة .

إن عقد مؤتمر علمي بهذا الحجم ، وإدارته بحكمة طوال مدة انعقاده ، والحضور المميز لكثير من رجال الإدارة والعلم والباحثين ، إنما يدل دلالة واضحة على التخطيط الجيد له والتعاون التام بين الجهات المختلفة لإنجاحه .

السكان والتنمية، قضيتان تم تناولهما في مهرجان علمي كبير، التقى فيه العلماء والخبراء، إحصائيون واقتصاديون وجغرافيون وديموغرافيون وآخرون من المهتمين، ليقدموا أبحاثهم المتنوعة المتكاملة، ومداخلاتهم التي أثرت النقاش وأوجدت الألفة والمحبة بين مقدميها .

وحقاً أقول: إن مثل هذا الإنجاز الهام ما كان ليحدث لولا الآراء السديدة لأمين الهيئة ومساعديه من أمناء القطاعات والأقسام .

جلسة افتتاحية عامرة بالكلمات

إن ابرز مايمكن ملاحظته في هذه الجلسة ذلك الحضور الكثيف لعديد من الشخصيات العلمية والإدارية والسياسية في المجتمع الليبي، كان على رأسهم الأخ المهندس محمد معمر القذافي، والأخ الدكتور الطاهر الجهيمي أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ممثلا لأمين اللجنة الشعبية العامة، والدكتور عبد القادر البغدادي أمين اللجنة الشعبية لجهاز الرقابة الإدارية ، والدكتور عبد القادر عمر خير أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة، والمهندس معتوق أحمد معتوق أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل، والمهندس عبد المجيد القعود أمين اللجنة الشعبية لمشروع النهر الصناعي العظيم، والأستاذ عمار لطيف أمين اللجنة الشعبية العامة للسياحة، والأستاذ علي الشاعري أمين اللجنة الشعبية العامة للشباب والرياضة الجماهيرية، والدكتور بلعيد الكويري مفتش عام الإسكان والمرافق، والدكتور عطية المهدي الفيتوري المفتش العام للتعليم، علاوة على كثير من الباحثين والأساتذة والمهتمين والطلبة.

افتتحت الجلسة بآيات من الذكر الحكيم، تلتها كلمة اللجنة العلمية والتحضيرية للمؤتمر **ألقاها الأستاذ سالم أبو عائشة** رئيس قطاع الإحصاء والتعداد بالهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، رحب في مستهلها بالحاضرين، ثم أكد على أن غاية التنمية هي توفير فرص الحياة السعيدة للإنسان من خلال الانتفاع الأمثل بالموارد المتاحة. كما أبرز أهمية الدراسات السكانية ودورها في التخطيط للتنمية، حيث أن من أخطر الصعوبات التي تواجه الدول النامية هي النقص في كفاءة العنصر البشري الذي هو هدف التنمية الاقتصادية ووسيلتها، هذا مع عدم إهمال أثر النظام الاجتماعي والسياسي والثقافي على التنمية. وعبر المتحدث في كلمته أيضا عن اهتمام الأمم المتحدة، كما الجماهيرية، بموضوع السكان والتنمية، وعقدها الندوات لغرض تقصي أبعاد الموضوع خاصة النمو السكاني

والآثار المترتبة عليه ومعالجته على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.

> العلاقة بين المسألة السكانية والمسألة الإنمائية وطيدة وعضوية. فالسكان هم غاية التنمية ووسيلتها. والتنمية المقصودة أبعد وأشمل من المفهوم المحدود للتنمية الاقتصادية.

وقد أعطيت الكلمة الثانية **للأستاذ الدكتور علي مصطفى بن الأشهر** أمين اللجنة الشعبية للهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، رحَب في مستهلها بالحضور، ثم طرح ثلاثة أسئلة كانت محور الكلمة: لماذا هذا المؤتمر حول السكان والتنمية؟ ولماذا الآن؟ ولماذا هذه الثلاثية؟ (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، وأكاديمية الدراسات العليا،ومركز بحوث العلوم الاقتصادية).

وقد بدأها بالإجابة على السؤال الأول، حيث أشار إلى أن المؤتمر ينعقد والجماهيرية على أبواب إجراء تعداد عام للسكان وتعدادات أخرى مصاحبة له،في منتصف هذا العام. وهذه التعدادات مهمة حيث أنها مصدر البيانات الأساسية عن السكان وخصائصهم. ثم تحدث عن التطور التاريخي الكبير الذي حدث في أساليب تنفيذها وأهدافها ومنهجيتها، ومن ثم حاجة التعدادات الحديثة إلى حشد العديد من الأعمال الفنية والتقنية واللوجستية، التي تحتاج بدورها إلى الخبراء المختصين والباحثين الذين سوف يساعد هذا المؤتمر على إبرازهم من خلال أعمالهم العلمية.

وأجاب الأستاذ الدكتور أمين الهيئة على السؤال الثاني المتعلق بموضوع المؤتمر" **السكان والتنمية**" موضحا أولاً الفرق بين التنمية والإنماء: "فالإنماء هو الفعل، أما التنمية فهي الحدث، أو نتيجة الفعل"، وأن العلاقة بين " المسألة السكانية والمسألة الإنمائية وطيدة وعضوية "، وأن " السكان هم غاية التنمية ووسيلتها" وأن التنمية المقصودة في مفهومها" أبعد و أشمل من المفهوم الضيق للتنمية الاقتصادية" .

وفى إجابته على السؤال الثالث والمتعلق بالمشاركة الثلاثية في تنظيم المؤتمر أكد على الدور الإستراتيجي للهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق في مجالات المعلوماتية والإحصاءات والتعدادات والبحوث لوضع نتائجها تحت تصرف صناع القرار والباحثين، هذا الدور الرائد يدفعها إلى التعاون مع كل المؤسسات والهيئات والمراكز البحثية والجامعات ذات الاهتمام المشترك من أجل إنجاز أهداف المجتمع وتطلعاته نحو التقدم والازدهار. ونظراً لما لمركز بحوث العلوم الاقتصادية وأكاديمية الدراسات العليا من دور هام في هذا المجال، فقد كان وسيكون التعاون معهما ضروريا لإنجاز هذا المؤتمر أو غيره، فالتعاون هو أكبر ضمان لنجاح كل الفعاليات العلمية.

> توفير احتياجات السكان ورفع مستوى معيشتهم يتطلب القدرة على إدارة الموارد، والمعرفة الدقيقة للتركيبة العمرية للسكان وإمكانياتهم وقدراتهم.

أما الكلمة الثالثة فكانت **للأستاذ الدكتور صالح إبراهيم** مدير عام أكاديمية الدراسات العليا، استهلها بتحية لذلك التعاون الذي كان نتيجته انعقاد هذا المؤتمر، موجها شكره إلى مركز بحوث العلوم الاقتصادية، والهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، كما رحب بالحاضرين من الضيوف، وقدم شكره لكل من ساهم في إنجاح هذا المؤتمر، ثم استطرد قائلا "إن المشكلة التي تواجه المجتمعات البشرية هي كيفية إدارة الموارد بحيث توفر احتياجات السكان، وهذا يتطلب معرفة التركيبة العمرية للسكان، وإمكانياتهم وقدراتهم لتعظيم الإنتاج، والرفع من مستوى الخدمات، ورفع مستوى المعيشة ". وأكد على أن "البشر هم وسيلة التنمية وهدفها ، وهذا يتطلب معرفة دقيقة للسكان لتحقيقها".

> كل تخطيط اقتصادى سليم يتطلب المواءمة بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى .

وكان المتحدث الرابع الأستاذ **الدكتور عطية المهدي الفيتوري** أمين مركز بحوث العلوم الاقتصادية والمفتش العام للتعليم، الذي أشار في بداية كلمته إلى الدور الهام الذي يلعبه مركز بحوث العلوم الاقتصادية في تنظيم الندوات والمؤتمرات التي تساهم في تسليط الضوء على القضايا الاقتصادية التي تهم الاقتصاد الليبي بشكل خاص، وكذلك الاقتصاديات العربية والإفريقية والنامية بشكل عام.

وأكد على أن قضية السكان والتنمية هي من القضايا الهامة التي تواجه البلدان النامية التي ينتمي إليها الاقتصاد الليبي. فالنمو السكاني له علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية، إذ أنه

عامل مهم في تحقيقها، وهو مصدر زيادة قوة العمل التي تعتبر عاملاً أساسياً في الإنتاج. وكذلك فإن النمو السكاني يعتبر من ناحية أخرى عبئا على برامج التنمية الاقتصادية نظراً لتزايد الحاجة إلى الخدمات التعليمية والصحية والسكنية وغيرها. لذلك فإن بعض البلدان قد تلجأ إلى تخفيض الزيادة السكانية المفرطة حتى لايقع الخلل بين الزيادة السكانية المطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي، والقدرة على تلبية حاجاتهم، وبحيث لا تصبح الزيادة السكانية عبئا على الموارد الاقتصادية.

كما أكد على أن التخطيط السكاني والتنمية يتطلبان الأخذ بعين الاعتبار الموارد الاقتصادية والطبيعية والمالية المتاحة من ناحية، والعرض والطلب على الأيدي العاملة من ناحية أخرى، وهذه عوامل لها محددات تتحكم فيها، وأن أي تخطيط اقتصادي سليم يتطلب الموافقة بين النمو السكاني من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

كما أشار إلى أن معدل النمو السكاني في ليبيا اتجه نحو الانخفاض خلال الخمسين سنة الأخيرة من 4.3٪ سنة 1964 إلى 2.6٪ سنة 1995 ، ويتوقع أن يصل إلى 1.6٪ في سنة 2006. وربط المتحدث بين معدلات النمو هذه ومستوى المعيشة والهجرة وتوفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، وهنا أبرز الدور الهام الذي تلعبه التعدادات في توفير القاعدة المعلوماتية السكانية الضرورية للتخطيط للتنمية .

> المؤتمر بداية الانطلاقة للتعداد العام للسكان، الذى تعتبر نتائجة أساسية لوضع مخططات التنمية بمفهومهاالشامل.

وألقى الأستاذ الدكتور الطاهر الجهيمي أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ممثلا للأخ الدكتور أمين اللجنة الشعبية العامة كلمة ثمّن فيها التعاون المشترك بين مختلف المؤسسات والهيئات العلمية لعقد هذا المؤتمر الهام ، (السكان والتنمية) ، الذي هو في الحقيقة بداية الانطلاقة لمشروع ضخم وهو التعداد العام للسكان. ويحتاج إلى قدر كبير من الجهد والتعاون بين الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق والأجهزة والشعبيات من أجل إنجاحه، ذلك أن النتائج المترتبة عنه من حيث عدد السكان وخصائصهم وتوزيعهم مهمة جدا وأساسية لوضع مخططات التنمية، هذه التنمية التي اتسع مفهومها اليوم لتشمل كل شيء يخص الإنسان صحته وتعليمه وحريته وبيئته، وعليه فإن المؤتمر لابد أن يساهم في إنجاح هذا المشروع المستقبلي الهام وهو التعداد العام للسكان 2005.

* * *

ويمكن أن نضيف إلى هذه الكلمات التي ألقيت في الجلسة الافتتاحية كلمة ضيف المؤتمر الدكتور أيمن زهري الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، والتي ألقاها في بداية الجلسة الأولى للمؤتمر على شكل بحث بعنوان "مدخل عام عن السكان والتنمية" ، ناقش فيه الضيف أهمية الدراسات السكانية والتعدادات المتعلقة بها ، مشيراً إلى تلك المؤتمرات التي خصصتها الأمم المتحدة للسكان كمؤتمر روما سنة 1954، وبوخارست سنة 1974، والمكسيك سنة 1984، وتُوجت جميعها بمؤتمر القاهرة سنة 1994 . وكان من نتائج تلك المؤتمرات الدعوة إلى خفض معدل النمو السكاني بغرض تحقيق معدلات

أعلى للتنمية . ويرى الباحث أن المشكلة في بعض البلاد، كليبيا مثلاً ، ليست مشكلة نمو سكاني وإنما هي مشكلات أخرى مرتبطة بالسكان، تجعل من الضروري وضع برامج متكاملة للسكان والتنمية معاً ، والتي بدورها يجب أن تستمر لفترة طويلة .

وأكد الباحث على أن استقرار المتغيرات السكانية ضروري للتخطيط للتنمية ، وهذا لا يتأتى إلا من خلال دراسة تلك المتغيرات عبر نتائج التعدادات السكانية ، التي هي بدورها مؤشرات للخطة نفسها ولفترة قصيرة ، وللتعرف على المتغيرات السكانية لابد من مقارنة نتائج التعدادات بعضها بالبعض الآخر.

* * *

استراحة ثقافية

عقب الجلسة الافتتاحية هذه، وفي استراحة قصيرة افتتح معرض بسيط للكتاب تضمن الكثير من منشورات ومطبوعات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، وكذلك مطبوعات أكاديمية الدراسات العليا. وقد اقتنى الضيوف والمشاركون ما يودون اقتناءه من هذه المطبوعات مجانا.

* * *

المؤتمر يبدأ أعماله العلمية

قبل أن نبدأ في استعراض الأعمال العلمية التي قدمت في المؤتمر نود أن نشير إلي عدة ملاحظات هي :

1- إن الملخصات المقدمة هنا تمثل بعض ملاحظات سجلها مقدم هذا العرض الذي كان عضوا في لجنة الصياغة في المؤتمر أثناء عرضها، خاصة وأن أصحاب بعض البحوث لم يكونوا قد سلموا بحوثهم كاملة، ولذا صيغت هنا باختصار شديد، على أن تنشر تلك الأعمال كاملة في كتاب وقائع المؤتمر الذي يجرى إعداده حالياً.

2- إن الأبحاث، رغم التداخل القائم بينها نتيجة الارتباط الوثيق بين مكوناتها، أدرجت في ثلاثة محاور، وقدمت في ست جلسات موزعة على يومي المؤتمر، وقد اختتمت كل جلسة بتعقيبات ومداخلات ومناقشات أثرت البحوث المقدمة وزادتها زخما علميا أفاد الباحثين والحاضرين.

3- نورد الأبحاث هنا حسب انسجامها مع المحاور المشار إليها بغض النظر عن ترتيب إلقائها.

4- نورد هنا أيضا بعض بحوث قبلت في المؤتمر ولم يتمكن أصحابها من عرضها في المؤتمر لظرف ما.

* * *

محاور المؤتمر

المحور الأول : الجوانب الفنية لإجراء الإحصاءات والمسوح

وهو مقسم إلى محاور فرعية كتحديد واختيار المؤشرات الإحصائية والديموغرافية، وعلاقة الإحصاءات الحيوية بالتعدادات، والطرق الحديثة لإعداد البيانات وسبل الاستفادة منها، والدور الهام المؤثر للوعي العام على نتائج التعدادات والمسوح.

1-1

البحث الأول كان **للأستاذ سالم أبوعائشة** رئيس قطاع الإحصاء والتعداد بالهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، وكان موضوعه **"أهمية التعدادات السكانية ودورها في توفير البيانات السكانية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"** . و تناول البحث التعدادات من الناحية التاريخية مع اختلاف الأسس والأهداف المحددة لها ، والتي بدأ تطبيقها منذ العهد الروماني وحتى وقتنا هذا، مؤكداً على أن المؤتمر الدولي للإحصاء الذي

عقد سنة 1872 هو الذي وضعت فيه الأسس الحديثة للتعدادات السكانية .

أما على مستوى الجماهيرية فقد أشار الباحث إلى جملة التعدادات التي نفذت في البلاد ، خاصة تلك التي أجريت سنوات 1954، 1964، 1973، 1984، 1995، مؤكداً على أن الهدف منها هو حصر شامل للسكان لإعطاء صورة دقيقة عنهم في لحظة زمنية محددة (يوم التعداد) . ومقارنة نتائج التعدادات في تلك اللحظات المتعددة تمكننا من التعرف على السكان من حيث خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ، وتمكننا أيضاً من تصور مستقبلهم .

وأنهى الباحث بحثه بإعطاء صورة لأهم المؤشرات الدولية والمحلية لنتائج التعدادات السكانية ومؤشرات التنمية البشرية، التي دلت بوضوح على التشابه الكبير بين مؤشرات التنمية في العديد من الدول المتطورة وتلك النامية ، خاصة فيما يتعلق باتجاه معدلات النمو السكاني نحو الانخفاض، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال، وارتفاع دخل الفرد وغيرها .

2-1

أما **نصر الدين الكاتب** الأستاذ بكلية العلوم جامعة الفاتح فقد أخذ الحاضرين إلى عالم الإحصاء، إذ تناول في بحثه **"تحديد واختيار المؤشرات الإحصائية والديموغرافية "** بالدراسة والتحليل المؤشرات الإحصائية والديموغرافية المستقاة من التعدادات السكانية ، مؤكداً في بداية حديثه على أهمية علم الإحصاء في مجال الدراسات السكانية ، والذي بدأ بتطبيقه في علم السكان جون فراند Jhon Frand وأشار الباحث إلى التقسيم الدولي للمعلومات الإحصائية السكانية في ثلاثة أنواع : إحصاءات اجتماعية ، وأخرى اقتصادية، وثالثة حيوية . كما قسم المؤشرات الإحصائية السكانية من حيث نوعها ومدلولها إلى مؤشرات عامة (كالنوع، والكثافة، والنمو، والإعالة، والتحضر)، ومؤشرات الوفيات ، ومؤشرات المواليد والخصوبة، ومؤشرات جداول الحياة والهرم السكاني ، وأشار أخيراً إلى أهم المعادلات الرياضية المستخدمة في الوصول إلى تلك المؤشرات .

3-1

وعالج الدكتور **يحي الفساطوي** في بحثه الموسوم " **استخدام الخرائط وصور الأقمار الصناعية في تنفيذ برنامج التعداد العام للسكان** لسنة 2005 " أهمية الخرائط والصور الجوية التي تستخدم أحدث التقنيات في التصوير والتخريط ، وفي وضع الأطر الحدودية للأقسام الجغرافية والإدارية والتعدادية في الجماهيرية ، وتحديدها بدقة على خرائط كبيرة المقياس قد ترقى إلى مستوى البلاد كلها أو إلى مستوى الشعبيات ووحدات ومناطق ودوائر العد فيها ، هذه الخرائط ستكون دليلاً واضحاً ودقيقاً للعدادين لحدود دوائرهم التعدادية . وهكذا فإن توفير المعلومات عن الأجزاء الصغيرة في الوحدات التعدادية ومناطق العد سوف يعطينا فكرة دقيقة عن الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية لكل وحدة تعدادية، منتقلين من الجزء إلى الكل أو العكس ، مما يساهم في وضع قاعدة بيانية واضحة تبنى على أساسها مخططات التنمية بصورة عامة .

4-1

أما البحث الرابع فكان للدكتور **الصادق مفتاح أبونعجة** الأستاذ بقسم طب الأسرة والمجتمع بكلية الطب البشري جامعة الفاتح ، وكان بعنوان " **علاقة الإحصاءات الحيوية بالتعدادات السكانية وكيفية الاستفادة منها** " .

وفي هذا البحث كانت الدراسة العلمية الموضوعية لمكاتب السجل المدني وسجلات جمع الإحصاءات الحيوية في مناطق الجماهيرية والتي بلغ عددها 212 مكتباً فرعياً و 26 مكتباً رئيسياً .

وأشار الباحث في بداية بحثه إلى قانون الأحوال المدنية بشأن البيانات الحيوية وكيفية الإبلاغ عنها وبشأن النظام الوطني للمعلومات والتوثيق ، وأكد على أهمية تلك المكاتب إذ أنها المصدر الرئيسي للبيانات عن السكان فيما بين التعدادات (خاصة المواليد والوفيات والطلاق والزواج والاكتتاب والانتقال) وغيرها . ورغم إشادة الباحث بأهمية الدور الذي تقوم به تلك المكاتب فإنه لاحظ قصوراً في عملها ومغالطات وعدم دقة في بياناتها، وأرجع ذلك القصور إلى ثلاثة عوامل : قصور في

العاملين بتلك المكاتب، وقصور في استمارات التسجيل للواقعات الحيوية، وعدم وضوح بعض التعريفات العلمية للواقعات الحيوية وعدم تطبيقها للمعايير الدولية في بعض بياناتها ، وقصور في السكان الذين لا يدلون بتلك الوقائع في وقتها وبالدقة المطلوبة .

ولهذا فإن الباحث يوصي بإعادة النظر في بنود تلك الاستمارات وصياغتها لتلافي القصور فيها، علاوة على ضرورة الاهتمام بالعاملين بمكاتب السجل المدني وتوفير الإمكانيات الضرورية لهم . ومما يؤدي إلى إيجاد قاعدة معلوماتية هامة ودقيقة عن الواقع السكاني في البلاد تكملّ وتدعم نتائج التعداد العام للسكان .

5-1

ويعتبر البحث الخامس ثمرة تعاون أستاذين فاضلين هما **الدكتور علي العجيلي والدكتور عبدالسلام عمران** من قسم الإحصاء بجامعة الفاتح بعنوان " **الطرق الحديثة لإعداد البيانات وسبل الاستفادة منها**" وقد تناولا فيه الطرق الحديثة المستخدمة في جمع البيانات الإحصائية وإعدادها، بحيث تكون قابلة للتحليل الاقتصادي واستخلاص النتائج المترتبة عليها ، كما أشار الباحثان إلى أنواع البحوث الاقتصادية وخطوات القيام بها ، وعددّا بصورة واضحة سبل جمع البيانات عن طريق المسوح بأنواعها، والعينات بأشكالها وأحجامها، والعوامل المؤثرة عليها، والبيانات الأولية والثانوية المترتبة على تلك المسوح، وطرق معالجتها (آلياً ويدوياً)، وقدما نموذجا كاملاً لمراحل العملية الإحصائية ابتداءً من إعداد الاستبيان حتى إعداد وإخراج مخرجات النظام، مؤكدين على ضرورة استخدام البرامج الحديثة في الحواسيب الشخصية مثل برنامج SPSS (برنامج المجموعة الإحصائية للعلوم الإنسانية) وبرنامج مينيتاب Minitab في مثل هذه الدراسات الإحصائية .

كما أشارا إلى ضرورة استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب لقياس المتغيرات موضوع البحث وعددها بما يتناسب مع الهدف من الدراسة ونوع القياس، ثم أساليب التحليل الاقتصادي، واختبار النتائج . وأوضح الباحثان أن مثل هذا العمل يحتاج إلى متخصصين متميزين في التحليل الإحصائي .

6-1

وكان بحث أ . **نجاة الفيتوري عمر** (الباحثة بقطاع الإحصاء والتعداد بالهيئة) حول " **السكان والتخطيط التنموي : تجربة ليبيا في التعداد السكاني**" ، مكملا للبحوث السابقة التي تناولت مسألة التعدادات السكانية ومؤكداً على أهميتها. فبعد إشارة مختصرة إلى العلاقة الوثيقة بين السكان والتنمية تطرقت الباحثة إلى دور التعدادات وأهميتها في توفير البيانات الخاصة بالسكان وطرق إجرائها ومراحل تنفيذها ، بدءاً بتلك السابقة للتعداد كالمرحلة التحضيرية التي يتم فيها إصدار التشريعات اللازمة ورصد الميزانية وإعداد الاستمارات والخرائط وتدريب الباحثين، انتقالاً إلى المرحلة التالية الميدانية التي تتم فيها عمليات العد والحصر ، وتليها المرحلة التجهيزية التي يتم فيها تدقيق البيانات وترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ، وتنتهي هذه المرحلة باستخراج النتائج وتكوين جداول إحصائية يتم تحليلها وتمثيلها بيانياً .

ومن الناحية التطبيقية فقد عرضت الباحثة خلفية عامة عن التعدادات السكانية التي أجريت في الجماهيرية ، محللة باختصار مزايا وعيوب كل منها ، وبصورة عامة فالتعدادات الأخيرة أصبحت أكثر دقة وشمولية وعمقاً في التحليل .

وفي الجزء الأخير من بحثها استعرضت الباحثة دور نتائج التعدادات في وضع برامج التخطيط التنموي وانعكاسات التنمية على السكان ، كبيانات الحالة التعليمية، والقوى العاملة، واتجاهات النمو السكاني والحضري، والتركيب العمري، وغيرها من البيانات، مقارنة بين نتائج التعدادات التي أجريت في البلاد عبر جداول إحصائية، واستعراض بعض المؤشرات التنموية الاقتصادية .

7-1

> محدودية الثقافة ونقص الوعى يلعبان دوراً سلبياً يتمثل فى عدم دقة بيانات التعدادات السكانية ، وقصورها عن تصوير حقيقة الواقع المعاش .

وإذا ما تساءلنا عن دقة تلك البيانات التي يدلي بها السكان

أو أفراد العينة للعدادين وجامعي البيانات الإحصائية والباحثين في التعدادات السكانية ، فقد أجاب **الدكتور عبدالله سالم عومر والدكتور مفتاح دخيل** أستاذا الجغرافيا بجامعة الفاتح على هذا التساؤل من خلال بحثهما " **الأبعاد الجغرافية للإحصاء والتعداد وتباين إدراك ووعي الأفراد حيالها**"، والذي خص بالدراسة عينة من الأفراد قوامها 150 فرداً موزعين في ثلاثة مراكز حضرية هي مسلاتة والعلوص والزاوية . وبعد أن أكد الباحثان على أهمية التعدادات وضرورة أن تكون دقيقة في بياناتها ومعبرة عن حقيقة الواقع المعاش أشارا إلى أن نتائج تلك التعدادات لا تكون بهذا القدر من التعبير في الجماهيرية ، وذلك نتيجة لأخطاء يتحملها العدادون، وأفراد العينة، والاستمارة المعدة، ولذلك علاقة أيضا بأخطاء يتحملها المسجلون والمبوبون والمرمزون ومدخلو البيانات في إدارة الإحصاء .

ودلت الدراسة الميدانية على أن تدنى الثقافة ونقص الوعي يلعبان دوراً هاماً سلبياً في الوصول إلى هذه النتيجة ، فنسبة عالية من السكان أبدوا عدم قناعتهم بالتعداد مما يعني عدم دقة البيانات التي يدلون بها ، وهذا ما أشار إليه نحو 68٪ من أفراد العينة، خاصة تلك البيانات المتعلقة بالدخل والضرائب وأخرى عن المواليد والوفيات والأعمار وغيرها .

كما يعيد الباحثان المشكلة أيضاً إلى سوء اختيار الباحثين العاملين في التعداد وعدم تأهيلهم خاصة عندما يكونون من الطلبة . لذلك يقترح الباحثان، لكي تكون بيانات التعداد القادم دقيقة ، ضرورة أن يكون جامعو البيانات من فئات مدربة يتم اختيارهم بعناية من بين المدرسين وطلبة السنوات النهائية بالجامعة ومن المؤهلين غيرهم.

* * *

المحور الثاني: السكان والتنمية، التحديات والفرص

تضمن هذا المحور العديد من الأبحاث التي تتعلق بالهجرة، والتخطيط التنموي، والتغيرات الديموغرافية والتنمية، والتحديات المعاصرة والمستقبلية، وكذلك السكان والنمو الاقتصادي.

1-2

في بحث بعنوان " **الهجرة والتنمية**" كان تركيز الدكتور **الهادي كشيدان** الأستاذ بقسم الجغرافيا جامعة الفاتح على الهجرة الداخلية وتأثيرها على التنمية. وحاول الباحث الإجابة عن ثلاثة أسئلة قام بطرحها وهي: من؟ وأين؟ ولماذا يهاجر المواطن؟، وهي تساؤلات تحتاج – كما قال–إلى دراسات معمقة، خاصة على مستوى الجماهيرية، للتعرف على أبعادها وآثارها في التنمية. وقد استخدم الباحث في كل إجابة على تلك الأسئلة بعض النظريات والنماذج العلمية التي ظهرت حول هذه المسألة كنموذج التفاعل (Interaction)، ونموذج تداخل الفرص (Opportunities Intervening Model) ونموذج الاستثمار البشري (The Human Investment)، ونظرية منفعة المكان أو ما يسمى بالتفضيل المكاني للإقامة المستقبلية (Place utility).

2-2

أما البحث الثاني فكان للأستاذ **طارق الصغير والأستاذة نهلة الارناؤطي**◆(مكتب المعلومات باللجنة الشعبية لشعبية غريان)، وكان بعنوان "**الهجرة والسكان**" تحدثا فيه عن حركة الهجرة التي تميز بها الإنسان منذ ظهوره على سطح الأرض، والتي كانت موضع اهتمام علماء الانتروبولوجيا وعلم الاجتماع، وحاولا تتبع أسبابها، سواء أكانت عوامل طرد ممثلة في قسوة الطبيعة أم قسوة الإنسان نفسه (الحروب ونتائجها)، كما ميزا بين الهجرة المؤقتة، والتي في نظرهما لا تزيد مدتها عن عام وبين الإقامة الدائمة التي تزيد مدتها عن هذه الفترة. وبجانب

* لم يتمكن الباحثان من عرض بحثهما في المؤتمر رغم قبوله وذلك لظروف خاصة .

هذين البعدين للهجرة" الزماني والمكاني" أشار الباحثان إلى عناصر أخرى قد يصعب قياسها عند دراستها، وقد تكون ذاتية أو اجتماعية أو ثقافية ترتبط بإحساس الفرد وقدرته على التكيف مع البيئة الجديدة. فالهجرة " ليست مجرد نقلة جسدية من موطن إلى آخر، وإنما هي موقف عقلي واتجاه ذهني وتوجه نفسي". وهذه العناصر الهامة لايجب إغفالها عند دراستنا للهجرة البشرية .

3-2

كان البحث الثالث **للدكتور منصور محمد الكيخيا** أستاذ الجغرافيا بجامعة قاريونس حول "**المتغيرات السكانية والتنمية**"، وفيه أكد الباحث على الترابط القائم بين السكان والتنمية في مختلف مجالاتها ومفاهيمها، وكذلك على أن التغيرات السكانية وحيويتها الديموغرافية هي التي تحدد نوع الكتلة السكانية وأوضاعها المختلفة، اجتماعيًا واقتصاديًا، وتؤثر في سلوك الأفراد وفي حركة السكان. ودَلل الباحث على ذلك بالعديد من الأمثلة على المستوى العالمي والمحلي.

وفي تقديره للتنمية البشرية استند الباحث على ثلاثة مؤشرات هي: العمر المتوقع عند الولادة، ومستوى المعيشة، ومستوى التحصيل الدراسي. واختتم الباحث بحثه باستعراض بعض مظاهر التطور الديموغرافي والتنمية في ليبيا عبر فترات تاريخية متعاقبة.

4-2

وقام **الدكتور عبد اللطيف شومان** الأستاذ بجامعة قاريونس في بحثه الذي حمل عنوان "**أثر التغيرات الديموغرافية على التنمية الاقتصادية في ليبيا**" بدراسة تحليلية مقارنة، مطبقا ما يورده على الجماهيرية. ففي بداية بحثه أشار إلى أهمية التعدادات السكانية، للتعرف على خصائص السكان وتركيبهم العمري والنوعي والتعليمي والاقتصادي، وتأثيرها البالغ على التخطيط للتنمية الاقتصادية، وتحقيق فرص أفضل لحياة السكان. ثم قدم الباحث عرضا عاما لما شهدته ليبيا من تطورات سكانية خلال الثلاثين سنة الأخيرة وحتى سنة 2002، مبينا بعض التغيرات التي مرّ بها السكان في نموهم وتركيبهم وحركتهم (هجرتهم)، والتحسن الملحوظ في توفير الخدمات المختلفة، خاصة الصحية والتعليمية، وارتفاع معدلات الحياة المتوقعة للفرد إلى 70 سنة، هذا إضافة إلى التطور في الإنتاج الزراعي والصناعي، والتوسع العمراني والذي كان من نتيجته خلق المزيد من فرص العمل للأيدي العاملة الوطنية وزيادتها من ناحية وزيادة الناتج الاقتصادي من ناحية أخرى،غير أن هذا النمو الاقتصادي لم يكن بنفس معدلات النمو السكاني إذ بلغ1.7٪ للتنمية مقابل 3.4٪ للزيادة السكانية بين سنتي 73-2002 مما يستدعي تدخلا لصالح التنمية الاقتصادية.

وقد استخدم الباحث في دراسته للخصائص الديموغرافية للسكان في الجماهيرية والمؤشرات الحيوية بها أسلوب تحليل السلاسل الزمنية، وتحليل الانحدار، والبرامج الإحصائية الجاهزة Minitab و SPSS لتحديد اتجاه النمو في إجمالي السكان، وفي الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد وغيرها، وتحديد معدلات النمو في كل منها.

5-2

أما البحث الخامس فكان **للأستاذ علي سعيد الشريف** (كلية الاقتصاد-جامعة قاريونس) بعنوان "**السكان في الاقتصاد الليبي هدف للتنمية ووسيلتها**"، وفيه تناول الباحث بالدراسة بعض التعريفات لمفهوم التنمية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية، والتي يستدل عليها بالتطور في الدخل القومي الحقيقي، وهذا لن يتحقق إلا بإرادة أفراد المجتمع ووعيهم وتنمية الحس الوطني بينهم من ناحية، ووجود قيادة مستنيرة على كافة المستويات تخطط للتنمية وتسعى لتحقيقها من ناحية أخرى، على أن تربطها علاقة ثقة متبادلة بالقاعدة (السكان)، ولذلك فالتنمية الحقيقية تبدأ بتنمية الإنسان نفسه وتأهيله.

وعليه فإن الباحث، وبعد مناقشته لموضوع نمو السكان في الجماهيرية وتركيبهم، استعرض في بحثه كل الجهود التي بذلت من أجل تطوير الخدمات الصحية والتعليمية كهدف من أهداف التنمية وتوفيرها لكل المواطنين في البلاد.

كما تعرض إلى تطور حجم الاستخدام في الاقتصاد الوطني، والتطور الذي تحقق في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك في هيكل الاقتصاد الوطني، وقارن بين إنتاجية القطاعات المختلفة

في البلاد.

وأخيرا انتهى الباحث إلى استعراض بعض المؤشرات الدالة على مقدار ما تحقق في الجماهيرية من تنمية بشرية واقتصادية، خاصة مؤشر الدخل الذي تطور في السنوات الأخيرة كثيرا عما كان عليه سابقا.

6-2

أما الدكتور **عيسى حمد الفارسي** (كلية الاقتصاد،جامعة قاريونس) فقد عالج في بحثه الموسوم "**السكان والتحضر والتنمية الاقتصادية في ليبيا**" ثلاث مسائل هامة هي: السكان والتحضر والتنمية، وربط بينها بصورة منطقية. ففي الجماهيرية التي تبلغ مساحتها 1,7مليون كم2 تنخفض معدلات الكثافة العامة إلى 3 نسمة/ كم2، إلا أن هناك مناطق ترتفع فيها هذه الكثافة بدرجة كبيرة خاصة في الشريط الساحلي الذي يعيش فيه 87٪ من سكان البلاد يتركزون في تجمعات حضرية كطرابلس ومصراتة وبنغازي، فيما تنخفض تلك الكثافة إلى درجة كبيرة في المناطق الداخلية.

ولما كانت سياسة الجماهيرية ترتكز على إيجاد نوع من التوازن بين السكان و الموارد في المناطق المختلفة من البلاد، فإن تحقيق الاستقرار في الأجزاء الداخلية، بل وتشجيع الهجرة إليها، أصبح هدفا من أهداف التنمية، وذلك بتوفير المرافق العامة كالصحة والتعليم والإسكان وإقامة المشاريع الإنتاجية الكبرى. وضمن هذا الإطار يستعرض الباحث النمو السكاني في ليبيا، وتركيب السكان بها، وكذلك تطور التحضر والعوامل المؤثرة عليه.

ويتطرق الباحث في الجزء الأخير من بحثه إلى السياسة السكانية في الجماهيرية بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة سنة 1969، والى مجمل الإنجازات التي تحققت فيها في مختلف المجالات، مدعما ما يقول بالإحصاءات والأرقام خاصة تلك المتعلقة بتحسن مستوى المعيشة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدل نصيب الفرد من الغذاء، وتحسن المستوى التعليمي والصحي، وإعادة توزيع السكان. وانتهى بحثه بالحديث عن المستقبل واستشراف آفاقه .

7-2

و كان البحث السابع **للأستاذ علي مصطفى الشريف** (الكاتب العام للجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة) بعنوان "**الوضع السكاني وسياسات التعامل مع المسألة السكانية**". ورغم عمومية العنوان فإن الدراسة خصت الجماهيرية، إذ ناقش الباحث في بداية بحثه التحولات الكبيرة التي طرأت في الجماهيرية في مجال السكان والتنمية، مستعرضا أولا صغر حجم السكان في الستينيات من القرن الماضي والحاجة إلى الأيدي العاملة التي لم تكن تتوفر في البلاد، فلجأت الدولة إلى الأيدي العاملة غير الوطنية. ثم تناول الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلاد، وارتفاع معدل النمو السكاني ليصل إلى 4.2٪ سنة 1984 نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات بين الأطفال خاصة، وتوفر الخدمات الرئيسية مما نجم عنه ارتفاع مستويات المعيشة بين السكان. كما تميزت تلك الفترة بوفود هجرة خارجية، علاوة على هجرة داخلية من الريف إلى المدن، مما كان له بالغ الأثر على التركيبة السكانية في المدن والريف.

وقد تناول الباحث كل هذه التغيرات بشيء من التفصيل في بحثه تحت عناوين فرعية : التركيب العمري والنوعي للسكان، توزيع السكان حضر وريف، وكثافة السكان، والتنمية البشرية، والنمو والبطالة، والصحة العامة، وغيرها من متغيرات ومؤشرات، تدل جميعها على التطور العام في الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية،هذا رغم بعض السلبيات التي يمكن ملاحظتها أيضاً.

8-2

أما البحث الثامن فكان للدكتور **عبد السلام المتناني وآخرين** بعنوان " **النمو الاقتصادي بشعبية وادي الشاطئ** "، وفيه تحدث الباحثون أولا عن موقع الشعبية ومساحتها وحدودها وبعضٍ من خصائصها الطبيعية والبشرية، ثم تركز البحث في دراسة السكان وتوزيعهم في الشعبية، وتبرز هنا أهمية مؤتمرات براك وقيرة وتامزاوة وبرقن كمراكز هامة للسكان في الشعبية، والذي يدل بدوره على التفاوت في معدلات نمو السكان بها.

وخصص الجزء الآخر من البحث للتنمية الاقتصادية بالشعبية ودور مصرف التنمية في دعمها، ثم التركيب الوظيفي للسكان بالشعبية ، وتبين هنا أن معظم السكان العاملين يتركزون في القطاع التعليمي (39٪) والزراعة (17٪) والصناعة (7.3٪).

وأخيرا يرى الباحثون أن المنطقة غنية بمواردها المعدنية والصخرية، كالحديد والحجر الجيري ومعادن أخرى، مما يوفر ظروفا مناسبة لإقامة نهضة صناعية، تساعد على القضاء على البطالة المنتشرة بين الشباب، خاصة المؤهلين منهم، وتساهم في تطوير قطاع الخدمات العامة والمرافق للسكان ومحاربة الفقر.

> هناك علاقة تبادلية وثيقة بين المتغيرات السكانية والخصائص الديموغرافية وبين التنمية الاقتصادية المتحققة وانعكاساتها المختلفة.

9-2

وركّز **الدكتور أحمد المبروك أبولسين** الأستاذ بأكاديمية الدراسات العليا، في بحثة بعنوان "**النمو السكاني والتنمية والتحديات المعاصرة والمستقبلية**" على العلاقة التبادلية بين المتغيرات السكانية والتنمية الاقتصادية، فمعدل النمو الاقتصادي ونمط استخدام الموارد الاقتصادية وتوزيعها بين الاستهلاك والاستثمار وبين القطاعات والمناطق المختلفة يتأثر بمعدل النمو السكاني والخصائص الديموغرافية للسكان، كما أن التنمية الاقتصادية المتحققة وانعكاساتها تؤثر بدورها على المتغيرات السكانية.

وضمن هذا الإطار ناقش الباحث العديد من المفاهيم التي تحمل مضامين اقتصادية كمعدل النمو السكاني، والتركيب العمري للسكان، والكثافة السكانية، والقوى العاملة. وخلص إلى أن النمو السكاني بحد ذاته لا يمثل مشكلة، بل هو مجرد واجهة لمشاكل أساسية أعمق للتخلف والاستخدام اللامتكافئ للموارد الاقتصادية على المستويين القطري والدولي، وهي مشكلة ترتبط بعلاقة النمو السكاني بالأهداف التنموية المتمثلة في تحسين مستويات الحياة والخدمات الأساسية، بجانب الكرامة والحرية للإنسان، وضمان استمرارها.

وعلى هذا فإن الباحث طرح العديد من التساؤلات عنها مثل : كيف يمكن تحقيق مستوى معيشي مرتفع للسكان حاليا ومستقبليا؟، وكيف يمكن التعامل مع الزيادة في قوة العمل؟، وما هي مضامين معدلات نمو السكان العالية بالنسبة للفقراء؟ وما هى العلاقة بين مستويات المعيشة المنخفضة وحرية الأفراد في اختيار حجم الأسرة؟

وخلص الباحث إلى القول بأن الظواهر السلبية التي نراها اليوم في المجتمعات كارتفاع مستوى الفقر، وعدم العدالة في توزيع الدخول، وتدنى مستوى التعليم والصحة، والتلوث البيئي، والهجرة، هي مشاكل اقتصادية من الممكن وجودها مع معدل نمو سكاني منخفض مما يدل على ارتباطها بالسياسات الاقتصادية أكثر منها بعدد السكان.

10-2

وكان البحث الأخير **للأستاذ الدكتور جمعة رجب طنطيش**◆ (أستاذ الجغرافيا بكلية الآداب جامعة الوثيقة الخضراء بصبراتة) بعنوان "**التنمية والعمل في الجماهيرية الليبية**" تعرض في مقدمته لأحوال البلاد قبل عصر النفط ، وكيف تحولت من بلد "فقير" كما وصفها المستعمرون آنذاك إلى بلد يحتل مكانة هامة بين دول العالم.

وقد قسم الباحث بحثه في مبحثين، تناول الأول التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتناول الثاني تطور القوى العاملة في الجماهيرية كمؤشر من مؤشرات التنمية البشرية.

* لم يتمكن الباحث من إلقاء بحثه أثناء جلسات المؤتمر رغم قبوله وذلك لظروف خاصة .

وفي المبحث الأول ناقش الباحث العديد من النظريات الاقتصادية التي ظهرت حول التنمية والنمو المتوازن في الاقتصاد كتلك التي قدمها سنجر Singer وشامبر Chambre ونركس Nerkse وناث Nath، والأسس التي ارتكزت عليها تلك النظريات، وخطوات تحقيق التنمية المتوازنة في الاقتصاد، التي تعني "تنمية القطاعات الاقتصادية التي تخدم الطلب الاستهلاكي النهائي بمعدلات متناسبة". ثم تساءل إلى أي مدى طبقت تلك النظريات في سياسة الجماهيرية التنموية. قام الباحث بعدها بتحليل كل الخطوات التي اتخذت بعد الثورة والبرامج التي وضعت لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي انتهت كما يرى الباحث إلى تحقيق الكثير من المنجزات، إلا أنها لم تتمكن، لظروف مختلفة، من تحقيق كل أهدافها.

أما المبحث الثاني فقد ركز على انعكاسات التنمية المحققة على السكان والقوى العاملة، وسَجل الباحث هنا الكثير من الملاحظات حول نمو السكان وتوزيعهم وتركيبهم، وعلاقة ذلك بالقوى العاملة التي تطورت عدديا ونوعيا، وأصبحت فيها المرأة تحتل مكانة هامة بين العاملين كما وكيفا، مع وجود تفاوت في نسبة مساهمة المرأة في العمل بين شعبيات الجماهيرية مدللا على ما يقول بالأرقام والإحصائيات. وأخيرا تعرض الباحث لمشكلة البطالة التي بدأت تظهر في المجتمع الليبي، سواء أكانت بطالة حقيقية أم بطالة مقنعة تتركز بين الشباب، خاصة منهم المؤهلين الباحثين عن عمل، والذين يأنفون العمل في مهن يرونها متواضعة، ومازالت هذه الظاهرة تفرز ظواهر سلبية يرى الباحث ضرورة معالجتها وبسرعة.

وقد كان للنقاش الذي تبع هذه الأبحاث أهمية كبيرة خاصة وأنها قدمت نتائج وتوصيات قد تكون مختلفة إن لم تكن متناقضة، فالبعض يرى أن الحد من النمو السكاني يعتبر طريقا للتنمية، بينما يرى آخرون أننا لم تصل إلى مشكلة ازدحام سكاني، وأن البلاد وإمكانياتها الكبيرة قادرة على استيعاب أعداد كبيرة منهم.

المحور الثالث: السكان وقاعدة الموارد

اشتمل هذا المحور على العديد من الأبحاث التي تمحورت حول: الآثار البيئية للتغيرات الديموغرافية، والعلاقة بين النمو السكاني والموارد المتاحة، وأثر المتغيرات الدولية على السكان واستثمار الموارد.

> لتحقيق تنمية مستدامة، مقبولة بيئياً وعادلة اجتماعياً، لابد من اتباع أساليب مبتكرة فى الإنتاج ، وأنماط جديدة فى الاستهلاك، والحد من الزيادة السكانية.

1-3

وكان أول هذه الأبحاث **للدكتور سعد الغرياني** (كلية الزراعة- جامعة الفاتح) بعنوان "**الآثار البيئية للتغيرات الديموغرافية**"، حيث أكد الباحث على أن النمو السكاني كان من أهم العوامل الضاغطة على قاعدة الموارد البيئية واستنزافها وتدهورها. ولما كانت البلدان النامية هي الأكثر نموا، فإنها هي المعنية بهذه الآثار خاصة تلك الموارد اللازمة لمواجهة متطلبات الغذاء والطاقة، والتي تؤدي إلى تقلص المساحات الغابية، وتدهور الأنواع البيولوجية، وتملح التربة الزراعية، ونضوب الموارد المائية وتعرضها للتلوث، والاحتباس الحراري وغيرها. وقد يساعد على ذلك تطور مستوى المعيشة وزيادة معدلات الدخول في بعض دول العالم. فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي بين سنتي 80-2000 نحو 200٪، بينما تزايد السكان بنسبة 35٪. ومن خلال هذا المنظور العالمي، وترابط أجزاء العالم بعضها بالبعض الآخر، وضمن إطار العولمة، فإن المستهلك يتحصل على حاجاته من السلع والخدمات من أنظمة بيئية عالمية، ليست مقصورة

على قطر محدد، ولهذا فإن تنمية الأقطار الأقل نمواً وجعلها تصل إلى مصاف الدول الصناعية اليوم سوف يتطلب الضغط على الموارد العالمية كلها.

فبينما يحتاج الفرد لتوفير حاجاته في الولايات المتحدة إلى مساحة خمسة هكتارات من الأنظمة البيئية ، فإن نصيب الفرد في الدول النامية لا يزيد اليوم عن 0.5 هكتار فقط. وهكذا أصبحت القلة (6٪من سكان العالم هم سكان الولايات المتحدة) تستهلك 20٪ من الاستهلاك العالمي للطاقة مثلا. وعليه فإنه لتحقيق مستوى معيشي عالٍ في الدول النامية يصبح من الضروري اتباع أساليب مبتكرة في الإنتاج، وأنماط جديدة في الاستهلاك، والحد من الزيادة السكانية، حتى يمكن تحقيق تنمية مستدامة مقبولة بيئيا وعادلة اجتماعيا.

2-3

وكان البحث الثاني في هذا المحور مكملا للبحث السابق إذ تناول في دراسة تطبيقية "**بعض الآثار البيئية للتغيرات الديموغرافية بشعبية وادي الشاطيء**" قدمه **الدكتور عبدالسلام المتناني وآخرون.**

ففي مقدمة قصيرة ناقش الباحثون مسألة الاهتمام بالبيئة منذ عقد مؤتمر البيئة العالمي في ستوكهولم سنة 1972، والذي دعا إلى ضرورة الحفاظ على عناصر البيئة عند إحداث التنمية.

ثم تناول البحث النمو السكاني بشعبية وادي الشاطيء والذي بلغ 3.7 ٪، وساهم سكانها بنحو 20٪ من سكان منطقة فزان، مع الإشارة إلى أهم عوامل النمو كالتحسن الذي شهدته المنطقة من النواحي الاقتصادية والتعليمية والصحية، والهجرة الوافدة، وتحسن شبكات الطرق.

إلا أن هذا النمو السكاني والتحسن المعيشي كانت له آثار سلبية على مكونات البيئة، كالإسراف في حفر الآبار وضخ المياه الجوفية، مما أدى إلى انخفاض المستوى المائي الباطني، وارتفاع معدلات الأملاح في المياه وتدهور نوعيتها، بينما تعرضت التربة للتدهور في الأراضي الزراعية وتملحها بسبب طرق الري السائدة، وتعرضت الأشجار والحشائش والنباتات الصحراوية للاجتثاث مما أدى إلى تعرية التربة واتساع ظاهرة التصحر، كما أن التوسع العمراني وعدم وجود أنظمة للصرف الصحي كان على حساب مساحة الأراضي الزراعية ونوعية المياه الجوفية السطحية فيها، هذا علاوة على تلوث بعض أجزاء المنطقة بالمخلفات الصلبة.

3 -3

وجاء دور **الدكتور خالد أبوعجيلة راشد** في بحثه بعنوان "**النمو السكاني والاحتياجات المائية في منطقة سهل الجفارة**" الذي ركز فيه على استهلاك المياه في سهل الجفارة، معتمداً على دراسات قامت بها مؤسسات وطنية وأجنبية، وطرحت فيها عدة سيناريوهات وتقديرات تخص موارد المياه وإنتاجيتها من ناحية واستهلاكها من ناحية أخرى.

فاستهلاك القطاعين الزراعي والحضري يتروح بين 470–810 م م^3 سوف يصل في الزراعة إلى 1145م م^3 سنة 2045، بينما قدر الاستهلاك الحضري بنحو 188 م ^{3} (على أساس متوسط استهلاك للفرد 250 لترا يوميا)، ولما كان تقدير السكان لسنة 2040 سيصل إلى 11.3 مليون نسمة فإن هذا يعني أن استهلاك المياه سيصل إلى 1040م م^3(مع ثبات متوسط استهلاك الفرد).

واستعرض الباحث بعدها وبدراسة مختصرة منظومة غرب الجماهيرية في النهر الصناعي العظيم، مقدما العديد من السيناريوهات المتوقعة للطلب على المياه ومصادر توفيرها في سهل الجفارة، تراوحت بين 1157 م م^3 سنة 2010 سيتوفر منها

1270 م م^3 ، و 1639 م م^3 سنة 2030 سوف يتوفر منها 1720م م^3، و2155م م^3 سنة 2045 يقدر أن يكون نصيب الزراعة منها 1115 م م3 والاستهلاك الحضري 1040 م م^3 ،على أنه سيكون المتوفر من المياه حينذاك 2220 م م^3 تساهم مياه النهر الصناعي بنحو 900 م م^3 ومياه التحلية 650 م م^3 ،والمياه المعالجة 500 م م^3، والمياه الجوفية 170م م^3 ، ويرى الباحث أن خزان المياه الجوفية سوف يتجدد بمعدل 65 م م^3 نتيجة للتسرب من أعمال الري، كذلك سيكون للتحلية دور هام كمصدر للمياه آنذاك.

4-3

وتتابعت الدراسات التطبيقية حول السكان والتنمية في الجماهيرية، فكان البحث الرابع منها **للدكتور الهادي أبو لقمة والأستاذة كريمة عمار حول "العلاقة بين النمو السكاني والموارد المتاحة"** تناول فيه الباحثان فكرة الربط بين السكان والموارد الذي بدأ منذ عهد بعيد في القرن الثامن عشر ومازال الجدل قائما حولها حتى يومنا هذا، فإيجاد معامل ارتباط محدد بينهما لم يتم بعد، وتبقى جميع المصطلحات المتعلقة بها قيد البحث.

ويشير الباحثان إلى أنه على الرغم من تصنيف الأمم المتحدة للجماهيرية كدولة ذات اقتصاد متوسط، فإن ذلك يعود إلى الاقتصاد النفطي بينما تعاني القطاعات الأخرى من الشلل.

ويستعرض البحث بعد ذلك معدلات النمو السكاني في الجماهيرية، وتركيب السكان العمري، والتحولات التي طرأت عليه خلال العشرين سنة الأخيرة، خاصة تباطؤ معدلات النمو وانخفاض نسبة مساهمة فئات العمر الصغيرة (أقل من 15 سنة) إلى 31.3٪سنة 1995، ومن المتوقع أن تنخفض النسبة إلى 28.7٪ سنة 2015. وتناول البحث التطورات الاقتصادية في البلاد التي وصفت عند منتصف القرن الماضي بأنها أفقر بلد في العالم، وأصبحت اليوم تحتل مكانها بين دول العالم بدخل فردي يصل إلى 7570 دولارا سنوياً.

أما عن التوزيع الجغرافي للسكان فيبدو مشتتا لاتساع المساحة، وطبيعة المناخ والتربة، وتوزيع موارد المياه.

ويختم الباحثان بحثهما بالإشارة إلى أن الحجم الزائد للسكان يتحقق عندما تكون نسبة نموهم أعلى من نسبة مردود التعامل مع الموارد المستغلة أو الكامنة. ولهذا فإن الباحثين يدعوان إلى ضرورة تحديد النسل كحل للمشكلة.

5-3

البحث الخامس في هذا المحور كان **للدكتور عمر إبراهيم العطاس** (قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة قاريونس) بعنوان **"العلاقة بين الأبعاد التقنية والسكانية والسياسية في تجربة الثورة الزراعية"**. وقد استهل البحث بطرح المشكلات التي تواجه الإنسانية في هذا القرن في الحصول على الغذاء نتيجة الأعداد المتزايدة من البشر طالبي الغذاء، خاصة في تلك الدول النامية التي يعيش فيها 90٪ من السكان في العالم، ولهذا فإن العلاقة بين الحاجات والموارد استحوذت على اهتمام كثير من تلك الأقطار. ومن وجهة نظر أخرى فإن للسياسة دوراً في إبراز تلك المشكلة أو تعقيدها، فهل نقبل بالتركيبة المجتمعة لتزايد سكاني غير منضبط؟ وهل الأرض لقمة للنهب والاستهلاك الدائم مما يعجل بنضوب مواردها وبتلوثها؟ وهل مشهد المشكلة اقتصادي أم جغرافي أم اجتماعي أم ايكولوجي أم يجب دمجها معا؟ كل هذه الأسئلة وغيرها يحاول الباحث الإجابة عليها في بحثه الذي قسمه إلى ثلاثة مباحث .

تناول الأول منها أساسيات الثورة التقنية في مجال الزراعة، وتحدث فيه عن مشكلات خطط التنمية في مجال الزراعة وخاصة منها السكان الذين يحطمون بنموهم الكبير أية

إنجازات ذات معنى تجاه النمو، والمشكلة الأخرى الاعتماد على المساعدات الدولية، والتي أكدت التجارب على أنها لا تحقق زيادة في إنتاج الغذاء، ويناقش الباحث بعدها مسائل حيوية كانتقال الخبرة من الدول المتقدمة إلى النامية، وتطور التقنية الزراعية الجديدة.

وفي المبحث الثاني يحلل الباحث أبعاد تأثير النمو السكاني على الثورة الزراعية سواء من حيث العلاقة بين حجم السكان والتقدم التقني، أو من حيث تأثير النمو السكاني على النظم الإيكولوجية وبعض مؤشرات النظام الإيكولوجي للثورة الزراعية وتطبيقاتها، فالاستخدام المفرط للمبيدات خاصة ال DDT له آثاره السلبية على الإنسان والبيئة .

وفي المبحث الثالث ناقش الباحث الأبعاد السياسية للثورة الزراعية والنمو السكاني على المستوى الوطني والدولي.

6-3

أما البحث السادس والأخير في المؤتمر فقد كان **للدكتور مفتاح دخيل، و أ. فاطمة بريك بالحاج بعنوان "المتغيرات الدولية وأثرها على السكان واستثمار الموارد"**. حاول الباحثان هنا تسليط الضوء على بعض المتغيرات الدولية وآثارها على السكان والتنمية سواء أكانت تلك الآثار إيجابية أم سلبية، ومن أبرز تلك المتغيرات ما يسمى بالعولمة، والثورة المعلوماتية، وانهيار الاتحاد السوفيتي، والهجرة الدولية، والتسابق على استثمار الموارد، وانتشار الوعي الصحي، والحروب التي شهدها العالم خاصة في المنطقتين العربية والإسلامية، كحروب الخليج وأفغانستان وغيرها والتي كانت لها نتائج هامة على المستويين الإقليمي والدولي.

وعليه فقد قسم الباحثان بحثهما في عدة محاور منها: مفهوم العولمة، والعولمة والسكان، والعولمة والتنمية، والهجرة وآثارها.

* * *

وبنهاية المداخلات والمناقشات التي أعقبت هذه الجلسة العلمية الأخيرة انتهى اليوم الثاني والأخير من أيام هذا المهرجان العلمي الكبير .

* * *

وبعد استراحة قصيرة التأم المؤتمر في جلسة ختامية عرضت فيها لجنة الصياغة أهم نتائج المؤتمر وتوصياته التي أقرها المؤتمرون . وفيما يلي النص الحرفي لكل منهما:

(النتائج)

1- يرى المؤتمرون أن التعدادات السكانية وما يرتبط بها من تعدادات أخرى مصاحبة تعتبر ذات أهمية كبيرة، إذ تمثل قاعدة أساسية ترتكز عليها عمليات التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2- الوصول إلى تعدادات سكانية وبيانات دقيقة عن السكان لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال نشر الوعي بين المواطنين موضوع التعداد .

3- تشير التعدادات السكانية التي أجريت في البلاد إلى أن معدلات النمو السكاني بدأت في التباطؤ ، ورغم ذلك فإن هذه الزيادة فاقت معدلات النمو الاقتصادي، وسوف يكون لذلك آثاره على التنمية الاقتصادية .

4- إن المسألة السكانية بمختلف متغيراتها هي محل اهتمام كبير من قبل المسؤولين في الهيئة الوطنية وقطاعاتها القائمة بعمليات الإحصاء حصراً وتسجيلاً وفرزاً وتحليلاً للبيانات المجمعة .

5- إن الوعي والإدراك وارتفاع المستوى الثقافي للسكان والعاملين في التعداد ، ونمو الحس الوطني له علاقة وطيدة بتحسين عمليات الإحصاء والتعداد والتأثير على نتائجها .

6- إن المتمرسين والمتدربين على الدراسات الميدانية في

مجالات متعددة هم الأقدر والأقوم في عمليات الإحصاء والتعداد ، ولابد من إقحام ذوي الاختصاص في هذا المجال خاصة من الإحصائيين والاجتماعيين والجغرافيين والاقتصاديين .

7- ثمَّن المؤتمرون عالياً البرامج المتطورة تكنولوجيا والتي ستستخدم في مراحل التعداد العام للسكان المزمع إجراؤه في سنة 2005 م ، مما سيضع الجماهيرية في مصاف الدول المتقدمة في تعاملها مع تقنيات العصر المستخدمة في مجالات التعداد حصراً و تسجيلاً وفرزاً وتحليلاً .

8- إن الدراسات الميدانية التي تتعلق بالعمل والعاملين هي الطريقة المثلى للتعرف على مشاكلهم، مما يستدعي دعم مراكز البحث العلمي والتنسيق بينها .

9- لوحظ ارتفاع معدل الباحثين عن العمل بين السكان الليبيين ، في الوقت الذي تستخدم فيه أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الأجنبية والتي غالباً ما تكون غير مصنفة . وقد يعود ذلك إلى عدم إقبال المواطنين على العمل في أعمال يرونها غير لائقة .

10- عدم مراعاة المخططات التنموية في عديد من القطاعات للبعد البيئي الذي يتطلب تحقيق تنمية مستدامة . وهذا لا يحدث إلا نتيجة لنقص الدراسات المعمقة لأماكن مشاريع التنمية .

11- لوحظ أن هناك تدهوراً بيئياً شمل مساحات الغابات والمراعي والأنواع البيولوجية ، وتملح التربة ، واستنزاف المياه بشكل غير مرّشد، وحدوث التلوث بمختلف أنواعه بما في ذلك تلوث المياه الجوفية ، بخاصة في المناطق الساحلية والأماكن الحضرية المزدحمة بالسكان ، وطال هذا التدهور بعضاً من مناطق الجنوب الليبي .

12- إن السكان والتنمية وجهان لعملة واحدة لا يمكن مناقشة أحدهما بمعزل عن الآخر ، ولهذا فإن الاتجاه لدراسة نمو السكان لابد أن يكون مرتبطاً بدراسة حاجاتهم والتي لا يمكن تلبيتها إلا بالتنمية .

13- ظهر واضحاً التركيز على التجمعات الحضرية الكبيرة الحجم، رغم أن ما تتطلبه استراتيجية التنمية هو الاهتمام بالمراكز العمرانية الصغيرة والمتوسطة لتكون مراكز جذب للسكان أيضاً ، شريطة ألا يكون ذلك على حساب المدن الكبيرة.

14- إن مكاتب السجل المدني المنتشرة في أنحاء الجماهيرية لا تقوم بدورها الحيوي المناط بها، وذلك للعديد من الأسباب كقصور في كفاءة العاملين، وفي النماذج الخاصة بالمتغيرات السكانية ووعي السكان ، ولذلك فإن بياناتها غالباً ما تكون ناقصة أو مغلوطة أو غامضة .

15- إن هشاشة النظام البيئي في الجماهيرية ، التي يقع معظمها ضمن النطاق الصحراوي وشبه الصحراوي، وتذبذب الأمطار، وانتشار الجفاف، وسوء التصرفات البشرية (كالرعي الجائر ، وقطع الأشجار وتعرية التربة واستنزاف موارد المياه وطرق الري) أدت إلى اتساع ظاهرة التصحر وانخفاض الإنتاجية .

(التوصيات)

أولاً : في مجال التعداد والإحصاء

1- يرى المؤتمرون أن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق مؤسسة نوعية يجب أن تكون مركزاً علمياً للبحث والدراسة بجانب الدور الذي تقوم به كجهاز إحصاء مركزي ، وعليه يصبح من الضروري أن تستقطب من العاملين المؤهلين والعلماء والخبراء ما يمكنها من القيام بهذه الأعباء الهامة مع وضع برامج تدريب للعاملين بها .

2- إن القيام بالتعدادات والمسوح السكانية والاقتصادية والاجتماعية يتطلب حشد الكثير من العناصر المؤهلة والمدربة جيداً للقيام بهذه المهمة، والإشراف عليها في مراحلها المختلفة من تصميم استمارات المسح وتجريبها، وجمع البيانات ثم مراجعتها وتبويبها وترميزها وإدخالها إلى المنظومات الحاسوبية واستخلاص النتائج منها . عليه فإن المؤتمرين يوصون بأن يتم اختيار تلك العناصر والبدء في تدريبها قبل قيامها بمهامها بفترة من الزمن .

3- استخدام التقنيات الحديثة في مختلف مراحل العمليات

الإحصائية والمسحية ، كاستخدام برنامج spss و Minitab علاوة على الخرائط الدقيقة من مختلف المقاييس وعلى جميع مستويات مناطق العد، وتدريب العاملين في الإحصاء على استخدامها، إلى جانب تطوير الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذا المجال .

4- نظراً للدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الإحصاءات الحيوية كمصدر أساسي للبيانات الخاصة بالسكان ومتغيراتهم الديموغرافية والاجتماعية على المستوى المحلي فإنه يوصى بالاهتمام بتطبيق التشريعات الخاصة بها ، وكذلك بالمكاتب التي تصدرها، مع ضرورة تأهيل العاملين بها ، وإعادة النظر في النماذج الخاصة بالمواليد والوفيات والزواج والطلاق وغيرها وتدقيق بياناتها بما يتناسب مع المعايير الدولية لتسجيل وحساب تلك المتغيرات .

5- جمع بيانات دقيقة عن السكان وخصائصهم وأنشطتهم يتطلب إيجاد قناعة لدى المواطنين بضرورة توخي الصدق في البيانات التي يدلون بها إلى العدادين ، وعليه فإنه يوصى باستخدام كل الوسائل الممكنة لتنفيذ برامج تثقيفية حول التعدادات والمسوح وأهميتها للمواطنين وإقناعهم بأهميتها، كما أنه يمكن وضعها ضمن مفردات بعض المناهج التعليمية.

6- تبنّي الدراسات والأبحاث التي تخص الاقتصاد والسكان في الجماهيرية والتي يقوم بها المختصون، ونشر نتائج دراساتهم في مجلة الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، أو طبعها في إصدارات خاصة، على أن تقوم مراكز البحث العلمي والهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق بدور كبير في هذا المجال ، مع الاهتمام بالدراسات الميدانية والمسحية في مختلف مناطق الجماهيرية .

7- للوصول إلى نتائج دقيقة للتعداد العام للسكان الليبيين فإن الأمر يتطلب حصر الليبيين المقيمين خارج البلاد لظروف مختلفة، وتسجيل البيانات الخاصة بهم أسوة بالمقيمين داخل الجماهيرية العظمى .

ثانياً : في مجال السكان

1- ضرورة التدخل السريع من قبل الأجهزة الشعبية المختصة لحصر كافة المهاجرين إلى الجماهيرية ، ووقف الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى البلاد، والتي قد ينجم عنها بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وتنظيم هجرة مقننة تتناسب مع حاجات البلاد للأيدي العاملة ومع متطلبات العلاقات السياسية بدول الجوار العربي والأفريقي .

2- البطالة، بأنواعها، من أخطر الآفات التي أصابت المجتمع خاصة فئة الشباب من السكان ، لذلك فإنه من الضروري دراسة هذه الظاهرة وأسبابها ونتائجها، ووضع الحلول المناسبة لها عن طريق استثمار الأيدي العاملة فعلياً بصورة كاملة، وإيجاد فرص عمل جديدة لغير العاملين منهم، وهذا لن يتأتى إلا بتنمية اقتصادية واجتماعية ناجعة .

3- إن القضاء على البطالة يتطلب إحياء المشروعات الاقتصادية (الزراعية والصناعية) ذات الجدوى الاقتصادية والتي أصبحت شبه مهمشة اليوم ، وإقامة مشروعات فاعلة تستوعب أعداداً كبيرة من العاملين من ناحية، وتحقق عائداً اقتصادياً يدعم الدخل القومي والفردي من ناحية أخرى .

4- إصدار التشريعات وتقديم المزايا التي يمكن أن تساهم في إعادة الخبرات والعقول الوطنية المهاجرة للخارج إلى البلاد، وكذلك أصحاب رؤوس الأموال، وإدماجهم في برامج التخطيط للتنمية فيها .

5- نظراً للتطور الكبير في مجال استخدام الإناث وإقحامهن في هيكل القوى العاملة ، فإن تشجيعهن وتدريبهن وتأهيلهن في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية يعتبر ضرورياً لزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسينها .

6- وضع البرامج الترشيدية العملية للأسرة الليبية لتوجيه أرباب الأسر أبنائهم خاصة من الإناث، للانخراط في سلك العمل، بما في ذلك تلك الأعمال التي يرفض الليبيون الانخراط فيها كعمليات حماية البيئة والنظافة، والاهتمام بالحدائق العامة وتنميتها، وأعمال البناء، والصيد البحري، والرعي، وغيرها .

7- ونظراً للآثار المترتبة على الهجرة الداخلية والخارجية على الاقتصاد والمجتمع الليبيين ، فإن المؤتمرين يوصون بتكثيف الأبحاث والدراسات حول اتجاهات الهجرة وسياساتها والقضايا

المرتبطة بها ، خاصة تلك الهجرة غير الشرعية للداخل وهجرة بعض الليبيين للخارج ، وهو ما يتطلب عقد مؤتمر خاص بهذا الموضوع بمشاركة خبراء وطنيين وإقليميين ودوليين من ذوي الاختصاص .

ثالثاً : في مجال التنمية

1- إعطاء الأولوية للتنمية المتكاملة التي تستهدف مواجهة حاجات السكان حالياً، على أن لا تعرض للمساومة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية التي سيواجهون باستغلالها حاجاتهم الخاصة .

2- تحقيق التنمية المستدامة يتطلب سن التشريعات والنظم التي تُعرّف السكان بمخاطر التلوث بأنواعه، وترشيدهم إلى الطرق التي يمكن أن تكفل صيانة البيئة الحضرية والريفية .

3- من الضروري وضع مخططات للتنمية على مستوى الجماهيرية وشعبياتها تتناسب مع نمو السكان ومدى وفرة الموارد بكل منها، حتى لا يترتب على عدم التوازن تدهور في مكونات البيئة .

4- رغم الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل التنمية في الجماهيرية العظمى والتي قطعت شوطاً كبيراً ، إلا أن الحاجة تبدو ماسة للعودة إلى التخطيط المركزي لتطوير الاقتصاد والمجتمع، على أن يساهم في وضع وتنفيذ المخططات كل من القطاعين العام والخاص ، وتكون تلك المخططات مبنية على دراسات علمية مستفيضة ومتكاملة .

5- الشروع في إعداد دراسات عن مستقبل التركيب الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية والخدمية لتخطيط التعليم والتدريب بما يكفل توفير القوى العاملة الوطنية المؤهلة حسب حاجة تلك القطاعات .

6- تليب القطاعات الخدمية والإنتاجية بطرق مخططة ومدروسة بحيث لا تؤثر سلباً على عمليات الإنتاج من ناحية واستخدام الأيدي العاملة الوطنية من ناحية أخرى .

7- تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الجماهيرية يتطلب الإسراع في تحقيق سياسة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي والأقطار العربية الأخرى ودول الساحل والصحراء، والتعامل بحكمة مع التكتلات الاقتصادية الأفريقية والعالمية .

وفي ختام هذه الجلسة وجه المؤتمرون البرقية التالية إلى الأخ قائد النصر والتحدي العقيد معمر أبومنيار القذافي :

الأخ / قائد ثورة الفاتح العظيم

إليكم أيها الصقر الأوحد ، إليكم محرر وباني ليبيا الحديثة والمرتقي بها إلى فضاء أمثل ، وبعد سياسي أجدي وأقدر ، إليكم وأنتم المحرض على الخلق والإبداع ، إليكم يا رمز التحدي والتصدي ، مثلما أنتم رمز للعطاء والوفاء ، إليكم يا رمز النماء ، إليكم يا قائد المسيرة الخضراء ، إليكم يرفع المشاركون في المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية وهم ينهون جلسات مؤتمرهم أسمى آيات التقدير والاحترام ، ويهنئونكم بمناسبة عيد الفطر المبارك ، راجين أن يديمه الله عليكم وعلى أسرتكم الكريمة بالخير واليمن والبركة ، ودمتم مشجعين للعلم والمعرفة ومفعّلين للبحث والتطوير .

وإلى الأمام ،،

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

أكاديمية الدراسات العليا — مركز البحوث الاقتصادية

الفجوة الإحصائية الليبية في الإصدارات الدولية ـ 2

مصطفى امحمد صابر
قطاع البحوث والدراسات

ناقشنا في العدد الماضي الفجوة الإحصائية الليبية في الإصدارات الدولية ، و تطرقنا إلى الكيفية التي تعمل بها المنظمات الإقليمية والدولية في توفير البيانات القطرية عن الدول ومن بينها الجماهيرية ، ثم أوردنا أسباب غياب البيانات الليبية في هذه الإصدارات ، وحددنا الجهات والقطاعات المسؤولة في الجماهيرية عن توفير هذه البيانات الإحصائية الخاصة بها ، سواء للمنظمات الإقليمية والدولية أو لمتخذي القرار والباحثين في الجماهيرية أو خارجها.

وفي هذه المقالة نقدم نبذة عن النظام الوطني للمعلومات والظروف التي أدت إلى إنشائه ، ثم نطرح بعض المقترحات والتوصيات للتغلب على مشكلة غياب البيانات الوطنية وتفاديها مستقبلا..

ظروف إنشاء النظام الوطني للمعلومات :

في البداية ينبغي الإشارة إلى أن القانون رقم (4) لسنة 1990ف، هو الذي يحدد عمل النظام الوطني للمعلومات وعلاقة الأطراف المعنية به ، وقد جاء هذا القانون بطلب من الجهاز التنفيذي للجنة الشعبية العامة سنة 1987ف، بقصد الاهتمام بتقارير المتابعة القطاعية الدورية ، وتوفير الإحصائيات والبيانات ومعالجة مشاكل تأخرها وانسيابها بشكل منتظم وجيد ، وذلك في أعقاب التطورات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي شهدتها البلاد في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي والتي أدت إلى تكدس كم كبير من البيانات في مختلف الأنشطة دون الاستفادة منها .

وبناء على ذلك تم تشكيل فريق عمل بقرار من اللجنة الشعبية العامة سنة 1987 ف، ضم (24) عنصرا من مختلف القطاعات من ذوي التخصص والاهتمام بالمعلومات والبيانات ، وحددت له فترة زمنية لإنجاز مهمته . إلا أنه تبين لهذا الفريق صعوبة إنهاء مهمته في الوقت المحدد نظرا لصعوبة جمع البيانات والمعلومات من مختلف القطاعات ، وقد تبين للفريق كما ورد في تقريره الأولي أن مسألة البيانات والاهتمام بها هي مشكلة كبيرة تواجه جميع القطاعات ، وأن الاهتمام بها يكاد يكون معدوما ، والتعاون والتنسيق في تدفقها بين القطاعات لا وجود له ، رغم وجود كم هائل من الجداول الإحصائية المعمول بها في القطاعات (آنذاك) . لذلك رأى الفريق ضرورة معالجة هذا الموضوع من أساسه، ووضع تصور جديد لإنشاء نظام وطني للمعلومات لمعالجة جميع المشاكل التي تعانيها القطاعات في هذا المجال .

وجه الفريق جهوده نحو هذا التصور لتأسيس نظام وطني للمعلومات ودليل وطني للمعلومات يساعد جميع القطاعات على اتباع أسلوب موحد وميسر في جمع المعلومات ومعالجتها وتوفيرها وتحديد قنوات انسيابها ، يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية هي : دليل المدخلات ، ودليل طرق وأساليب المعالجة ، ودليل المخرجات . وتهدف هذه الأدلة إلى تسهيل مهمة القطاعات المعنية في بناء أنظمة معلومات قطاعية تكون في مجموعها النظام الوطني للمعلومات . وقد وضع الفريق قاعدتين أساسيتين ارتكز عليهما النظام الوطني (المقترح) للمعلومات هما: قاعدة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية ، وقاعدة معلومات العلوم التقنية . إلا أن الفريق ركز جل اهتمامه على القاعدة الأولى نظرا للحاجة الملحة إليها آنذاك في خضم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد .

استهدف الفريق بإنشاء النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية ، توفير المعلومات والبيانات التي تخدم أغراض السياسات الاقتصادية العامة، وتساعد على اتخاذ القرار، وإعداد البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية. وهو يتكون أساسا من مراكز المعلومات القطاعية، وافترض أن تعمل فيما بينها لتحقيق أهداف هذا النظام ، إما في شكل شبكة إلكترونية على المستوى الوطني ، أو تنسيق مهامها مركزيا في (المركز الوطني للمعلومات والتوثيق) آنذاك . وقد جاءت هيكلية تأسيس النظام المقترح من أربعة مستويات هي :

1- مستوى الوحدة الصغرى (المصدر الأولي للمعلومة) .

2- مستوى مركزي (على مستوى البلدية آنذاك) .

3- المستوى القطاعي .

4- المستوى المركزي العام .

كما أشار الفريق إلى أنه باعتبار النظام الوطني للمعلومات أسلوب عمل نظري تعمل من خلاله مراكز المعلومات ، فإنه من الضروري تطويره وتعديله وفقا للمتغيرات المستقبلية .

ولم يقصد بالنظام الوطني للمعلومات جهة محددة لها وظائف محددة لتحقيق أهدافها ، بل هو أسلوب وتنظيم يعتمد أساسا على مجموعة من الأنظمة الفرعية (مراكز المعلومات القطاعية والفرعية) يعمل كل منها في إطار خطة عامة تخدم هذه الأهداف ، وفي إطار خطة قطاعية تخدم أغراض القطاع .

وتمخض هذا الجهد عن صدور القانون رقم (4) عام 1990ف، بشأن النظام الوطني للمعلومات ، ثم خول قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 149 لسنة 1993ف، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق متابعة تنفيذ أحكام هذا القانون .

المقترحات والتوصيات :

1 – من خلال البسطة السابقة نلاحظ أن الجماهيرية شهدت خلال الفترة الزمنية من عام 1987 ف، وحتى وقتنا الحاضر العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ونحوها . غير أنه منذ صدور القانون وحتى الآن لم يوجد أي اهتمام أو حماس لتطبيق النظام الوطني للمعلومات من الجميع، عدا بعض قواعد البيانات القطاعية الناقصة والتي تعمل بمعزل عن غيرها من القطاعات ، رغم أن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق قد حاولت بعد إنشائها إحياء هذا النظام وتطويره بمراسلة مراكز المعلومات القطاعية وعقد الاجتماعات الدورية معها، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل وتم غض النظر عن ذلك (مؤقتا على الأقل) .

وتأسيسا على ذلك فإن هذا النظام بحاجة إلى وقفة جدية وتطويره بشكل فعلي، و بما يواكب المتغيرات

الدولية التي تؤثر حتما في علاقات الجماهيرية مع العالم . وينبغي أن يطال هذا التطوير أيضا بشكل أساسي الدليل الوطني للمعلومات من مدخلات وأساليب معالجة ومخرجات، ونرى أن تشكل لهذا العمل لجنة (دائمة) على المستوى الوطني تترأسها الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، بحكم طبيعة مهامها ، تضم في عضويتها جميع القطاعات المعنية ، بقصد إعداد إطار متكامل تتمخض عنه في النهاية قاعدة بيانات وطنية ، على أن يكون عمل هذه اللجنة مستمرا ومفتوحا ، أي غير مقيد بفترة زمنية بعد الانتهاء من إنجاز المطلوب منها من أجل متابعة تنفيذ النظام .

2 – من أجل إنجاح هذا النظام ينبغي أولا تفعيل آلية تنفيذ القانون رقم (4) ، وذلك بإلزام جميع القطاعات والمستويات على تنفيذه عن طريق بناء قواعد بيانات قطاعية وفرعية تتكامل فيما بينها لتكون رافدا لقاعدة البيانات الوطنية (العامة) التي يفترض وجودها بالهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، بطريقة تجعل من عمليات إدخال وانسياب البيانات بين المراكز والفروع أمرا آليا وسهلا.

ونرى بأن ذلك يأتي عبر توجيه مجلس التخطيط العام، ومن خلال استصدار قرار من اللجنة الشعبية العامة بذلك.

3 – بقصد المزيد من توفير وإتاحة البيانات القطاعية والفرعية بشكل عام ، نرى أن تقوم جميع القطاعات المختلفة والهيئات الأخرى والمشروعات المركزية بفتح مواقع لها على شبكة المعلومات الدولية ، على أن تتضمن هذه المواقع قاعدة بيانات القطاع بأكمله وتقاريره السنوية وأية إصدارات أخرى له، (ورغم وجود مواقع لبعض القطاعات الآن فإنها ليست بالشكل المفترض) .

وتوسيعا للمعرفة يتم نشر دليل إرشادي يوضح عناوين مواقع القطاعات المختلفة ومحتوياتها ، وذلك من قبل الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ويكون ضمن محتويات موقع الهيئة على الانترنت .

4 – مركزية المعلومات القطاعية : ونقصد بها العلاقة بين القطاع أو الجهة المركزية والفروع التابعة لها ، وذلك بإلزام جميع الوحدات والفروع بتوفير البيانات للمركز ، بما في ذلك النشاط الخاص والتشاركي التابع للقطاع ، حيث يلاحظ الآن أن الفروع والوحدات المقصودة تعمل بمعزل عن المركز، ناهيك عن انعدام البيانات التفصيلية عن الأنشطة الخاصة والتشاركية . نقول بضرورة أن تقوم الفروع والوحدات عبر قواعد بياناتها الفرعية بتغذية قاعدة بيانات المركز بشكل مستمر ، بحيث تحتوي قاعدة بيانات المركز على نشاط القطاع بأكمله بما فيه الفروع والنشاط الخاص والتشاركي .

5 – ربط جميع القطاعات والجهات الإنتاجية والخدمية من الأمانات والهيئات التنفيذية المركزية، بما فيها النشاط الخاص، بشبكة معلومات إلكترونية، يقوم فيها كل طرف بإدخال بياناته حسب القطاع التابع له، ووفق برمجة حاسوبية محددة لتظهر في شكل مخرجات تكون متاحة للجميع سواء متخذي القرار او الباحثين والدارسين ونحوهم .. وفي هذا السياق يمكن أن تشكل لجنة من الخبراء والمتخصصين وأعضاء من القطاعات للقيام بذلك بمساعدة خبراء من الأمم المتحدة في هذا المجال .

6 – ينبغي ألا يعتد بأي بيان ولا يعتمد أي رقم أساسي أو تقديري ما لم يكن مصدره القطاع المختص نفسه ، ومتضمنا بقاعدة البيانات الوطنية ، فلا يجوز مثلا أن تقوم أية جهة بقطاع التعليم بوضع بيانات عن القوى العاملة ، والعكس بالعكس ، أو أن يقوم قطاع الصحة بوضع التقديرات السكانية وهكذا ..

كما أنه على أمانات اللجان الشعبية للشعبيات ألا تدرج بياناتها الخاصة بالشعبية إلا بعد التنسيق مع القطاعات (المركزية) المختصة ، وذلك تفاديا لتكرار الأرقام

وتضاريها ، وعلى هذا الأساس تشكل القطاعات بالشعبيات الروافد لقواعد البيانات القطاعية بحيث تبدأ قاعدة البيانات الوطنية بالمؤتمر الشعبي الأساسي ، فالشعبية بما فيها من قطاع عام وخاص، فاللجنة الشعبية العامة للقطاع مرورا بالمشروعات المركزية؛ لتصب جميعها أخيرا في قاعدة البيانات الوطنية التي تديرها وتشرف عليها الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .

7 – من أجل مواكبة التغيرات الدولية والتطورات المتلاحقة في مجال المعلومات والاتصالات ينبغي إعداد كوادر متخصصة على المستوى القطاعي والوطني يناط بها مسؤولية هذا العمل ، من خلال وضع برنامج دورات تدريبية محلية وخارجية، بالتعاون والتنسيق مع مكتب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجماهيرية ، للاستفادة من خبرة الأمم المتحدة في هذا المجال عبر وكالاتها المتخصصة وذلك بتوفير التقنية والبرمجة والتدريب .

ونشير هنا إلى ما أورده المصرف الدولي في تقريره السنوي،"مؤشرات التنمية العالمية 2000 " حيث يذكر أن التأخير في إعطاء البيانات ، واستخدام المسوحات القديمة كأساس للتقديرات الحالية قد يضر بشدة بنوعية البيانات الوطنية، مضيفا بأنه في نوفمبر (الحرث) 1999ف، قام ممثلون عن المصرف العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأمم المتحدة وأيضا صناع القرار والإحصائيون من الدول النامية ، بمناقشة وسائل تطوير نوعية الإحصاءات ، وزيادة قدرات الدول النامية في استخدام المعلومات الإحصائية.. و أن مجموعة من المنظمات المعنية قد قامت بتأسيس ائتلاف بذلك تحت مسمى "عضوية الإحصاء من أجل التنمية في القرن 21 أو ائتلاف باريس 21"، ويهدف الائتلاف إلى زيادة الموارد المتاحة لتدريب وإصلاح الأنظمة الإحصائية في الدول النامية وتقديم المساعدات التقنية لها .

8– تطوير وتفعيل العلاقات واستمرارها بين الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق والجهات الوطنية المعنية بالنظام الوطني للمعلومات، وبين المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية المتخصصة في المجال الإحصائي والمعلوماتي، من أجل الوقوف على آخر التوصيات والمستجدات وتسهيل تبادل الاتصالات بين الطرفين .

9 – الاهتمام بنشر التوعية في مجال المعلومات وحفظها وتوثيقها ، وتوضيح أهميتها في تطوير وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية .. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل دور الإعلام المرئي والمسموع والمقروء ، إضافة إلى أهمية الإكثار من إقامة المؤتمرات والندوات المتعلقة بذلك على مستوى الشعبيات والقطاعات في هذا الخصوص .

10 – وأخيرا فإن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجماهيرية مهم في هذا العمل من وجهة نظرنا .

كما أن دور مكتب إعلام الأمم المتحدة في ليبيا ذو أهمية خاصة ، ونرى أن يوسع دائرة توزيع مطبوعاته ، فلا يحصرها في عدد معين من الجهات فقط تفاديا للوقوع في الإشكالية التي ناقشها مقال العدد الماضي ، ويقوم المكتب ضمن مهامه الأساسية بتزويد الجهات الرسمية في الجماهيرية بوثائق وإصدارات الأمم المتحدة .

كما نرى أن تعطى الأولوية في المشروعات التي يتم فيها التعاقد بين القطاعات المحلية المختلفة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لتطوير العمل الإحصائي والمعلوماتي بتلك القطاعات ●

الدور العربي في إنتاج المعرفة والمحتوى على الويب

أ. لطفي الزروق كرموس
مستشار المعلوماتية
بالهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

أوردنا في العدد الأول من هذه المجلة الصيغة الكاملة لإعلان المبادئ العالمي لمجتمع المعلومات والذي تم اعتماده من رؤساء الدول في اجتماعهم في قمة جنيف 2003 – المرحلة الأولى للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات – وأصبح هذا الإعلان ملزما كإطار عام لجميع دول العالم ، يتطلب تفعيله إرادة سياسية ورغبة صادقة في التحول إلى مجتمع المعلومات . ولاشك في أن التحول إلى مجتمع المعلومات يتطلب وضع الأسس الصحيحة لبناء هذا التحول ، لأجل ذلك اعتمدت القمة مشروع خطة عمل كوثيقة مكملة للإعلان، موضحة الأسس والخطوات الإرشادية للدول لمساعدتها على بلورة سياسات وبرامج وطنية عملية تسهم في التحول إلى مجتمع المعلومات كما يراه المجتمع الدولي.

ولا شك في أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تحقق الرفاهية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع شعوب العالم، ويمكن أن تكون أداة فعالة في خلق فرص عمل جديدة للشباب ورفع معدلات الإنتاج ، إذا ما أحسن استغلالها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو الأفضل إنتاجا وتوزيعا، وإذا ما تم التعاون بين الشعوب من أجل إزالة الفوارق وردم الهوة الرقمية بينها.

فالمعلومات، إنتاجا واستخداما، تعتبر من ابرز سمات مجتمع المعرفة الجديد . وإنتاج المعرفة أصبح نشاطا اقتصاديا وسلعة تجارية تنافس أغلب السلع الاقتصادية الأخرى التي افرزها العصر الصناعي ، وهناك نماذج كثيرة لدول نامية في آسيا وأمريكا الجنوبية ، نجحت في تنمية نشاط إنتاج المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ، واعتبرتها من مكونات إنتاجها الاقتصادي، وعنصراً متجدداً لمصادر دخلها، ونجحت في تحقيق

معدلات نمو عالية في دخلها القومي، وانعكس ذلك على تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد مجتمعاتها . وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية تؤكد بشكل واضح على أن المعلومات وصناعة المعرفة ستكون مصدرا اقتصاديا هاما، ولن تكون مجرد وسيلة لاتخاذ القرارات و تسهيل المعاملات الاقتصادية والاجتماعية، و غيرها من متطلبات الحياة اليومية باستخدام الحاسوب والإنترنت ونظم تكنولوجيا المعلومات . ورغم أهمية هذه الوظائف ، فإن أهم متطلبات البقاء في المجتمع الجديد هوا كتساب القدرة على الصمود والتقدم والمنافسة وتسخير قدرات العقل والإبداع في إنتاج المعرفة.

وهذا أمر يجب أن نعيه نحن العرب جيدا ، ولا نكتفي بالبحث عن المعلومات والمعرفة التي ينتجها الغير للاستفادة منها في تصريف شؤون حياتنا اليومية ، بل لابد لنا من اتخاذ التدابير والوسائل والمناهج التي تساعدنا على صناعة المعرفة وإنتاجها، خاصة أننا ننتمي إلى امة عريقة في فكرها وثقافتها وغزارة إنتاجها عندما تهيأت لها الظروف المناسبة، وإذا ما أردنا أن ننتمي لمجتمع المعرفة القادم إلينا لا محالة فهناك أكثر من دلالة على أن مجتمع المعرفة سوف يتحقق بصورة كاملة على أرض الواقع بأسرع مما يظن الكثيرون.

وعليه أصبح من الواجب علينا، وبخاصة فئة المثقفين ومتخذي القرار، أن نعى جيدا متطلبات هذه المرحلة، وأن لا نركب موجة الانبهار والتقليعات المزيفة لمظاهر مجتمع المعلومات. إن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي ينتج المعرفة ويسخرها لتوجيه مسارات حياته في المستقبل، وتحقق له التنمية المستدامة والازدهار الحقيقي في حياة جميع أفراده . فالمعرفة قوة ووسيلة لضمان البقاء والاستمرار للشعوب كحضارة وهوية ، وإننا مقدمون على عصر سوف تكون فيه الهيمنة والسيطرة السياسية والاقتصادية لمن يملك بناصية المعرفة . فنحن أمام مواجهة وتحديات كبيرة ، وصراعات سياسية واقتصادية وعلمية وثقافية من أجل فرض اختيارات القوى على الضعيف ،

إن مجتمع المعرفة يمثل للعرب والأمة الإسلامية تحديا كبيرا عليها مواجهته ببرنامج متكامل للعمل الجاد والفعل المؤثر، وشامل لكل مسالك الحياة في التعليم والعلوم والثقافة والاتصال، ولابد من التعاون وتكاثف الجهود العربية والإسلامية كوحدة متكاملة ومتماسكة من أجل مواجهة هذه التحديات .

حضور فاعل على الشبكة بمحتوى وطني عربي

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تخلق وحدها مجتمع المعرفة، فهي وسيلة دعم وتمكين لمجالات الإبداع والابتكار، وسواء على الصعيد الوطني أو العربي فإننا بحاجة إلى إقامة آلية تجمع بين الإمكانيات الفكرية من أجل تطوير صناعة المحتوى المعلوماتي .

إن أكثر من 80 ٪ من محتوى مواقع الشبكة المعلوماتية الدولية باللغة الإنجليزية، وإن المحتوى العربي لا يزيد لحد الآن عن 1٪ ، وهو ما يعني تهميش واستبعاد الجانب الأكبر من سكان العالم من الاستفادة من الشبكة. بالإضافة إلى ذلك فإن كثيرا من المعلومات الموجودة حاليا لا تلبي احتياجات الناس الحقيقية، وأغلبها يتعارض مع ثقافات وقيم أغلب المجتمعات ، بل إن بعضها يشكل تهديدا لهوية وثقافات الشعوب الأخرى، وبالتالي فإن التحدي الحقيقي هنا يتمثل في ضرورة توفير محتوى معلوماتي نابع من شعوب العالم وثقافاتهم ، ويلبي احتياجاتهم وطموحاتهم بمختلف لغاتهم .

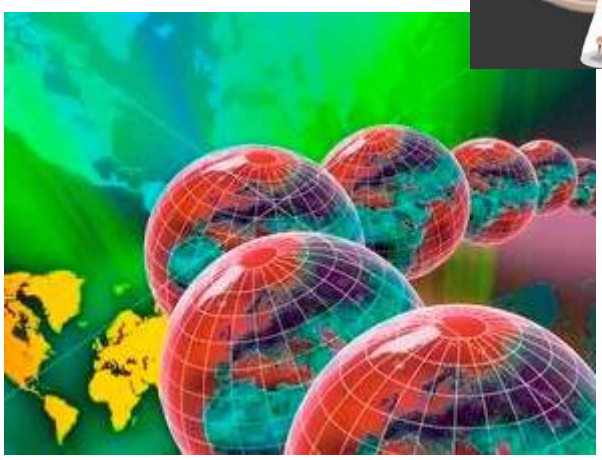

ولا شك في أن هناك تحديات كبيرة تواجه الدول العربية والإسلامية لإقامة صناعة محتوى قوي قادر على المنافسة عالميا، ولكن هناك بالقدر نفسه فرص عديدة وإمكانيات بشرية هائلة للتصدي لهذه التحديات، وتسريع تنمية صناعة المحتوى على الأصعدة الوطنية والإقليمية . فتخلف وضعف الإنتاج الفكري والمحتوى العربي والإسلامي في ساحة الإنتاج العالمي، سواء المكتوب بالوسائل التقليدية أو الكترونيا على شبكة الانترنت، واضح للعيان، **فلو نظرنا إلى محتوى شبكة الانترنت باللغة العربية نجده لا يتعدى (1 ٪) ، و ما ينتج داخل الأقطار العربية مجتمعة من الإنتاج الفكري لا يزيد عن إنتاج دولة أوروبية واحدة مثل أسبانيا . ولا يرجع هذا لنقص الموارد المالية، أو قلة المواهب والكفاءات الفكرية العربية والإسلامية، أو عدم توفر الأسواق لاستيعاب ما ينتج ، بل مرد هذا التخلف والضعف بالدرجة الأولى غياب السياسات التشجيعية، وحرية الرأي، وغياب الرؤية المستقبلية، وضعف البنية التحتية والهياكل التنظيمية، وغياب التنسيق والتعاون الإقليمي العربي والإسلامي .**

إن نماء المعرفة وازدهارها مرتبط بالتحرر من النظرة الضيقة للمعرفة على أنها أحادية البعد حيث يعتبرها الكثير تهديدا لأدوات السلطة ، فهذا الأمر قد انتهى عهده وولى

وقضت عليه تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، فالمعرفة أصبحت متعددة الأبعاد والأوجه، ولم يعد الناس يفكرون بأسلوب واحد؛ حيث تعددت وسائل التعبير والتعلم والوصول إلى المعلومات والمعرفة بأوجهها المختلفة، وأصبحت المعرفة حقاً أساسياً من حقوق الإنسان .

القضاء على الأمية والفجوة الرقمية

إن القضاء على الأمية الرقمية، وسد الفجوة الرقمية بين أفراد المجتمع الواحد، وبين الدول شمالها وجنوبها، غنيها وفقيرها ، أصبح مسألة في غاية الأهمية والخطورة، وشرطاً أساسياً لتطور مجتمع المعلومات بمفهومه الإنساني، كما أعلن عنه في الوثيقة العالمية لمجتمع المعلومات، ولن يتحقق فقط باستيراد التقنيات والأجهزة الحديثة للمشاركة في ثورة المعلومات والمعرفة التي يشهدها العالم . فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكنها وحدها أن تحقق النمو الاقتصادي والتقدم والازدهار لأفراد المجتمع ، وبناء مجتمع المعرفة والاستفادة من وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يحتاج إلى مناخ ملائم على كل المستويات الاقتصادية والإنسانية .

وهذا يتطلب بالضرورة توفير البنية الأساسية المناسبة، وتطوير التعليم بمختلف مراحله، وتدريب الكوادر البشرية، فضلا عن درجة معقولة من الازدهار الاقتصادي، أو باختصار ضرورة تحقيق التنمية بمعناها المستدام الشامل.

وهذا يدعونا على الصعيد الوطني والعربي أن نركز جهدنا بشكل خاص على ما يلي كحد أدنى لمواجهة تحديات المستقبل :

◆ **أولا :** ضرورة تطوير رؤية استراتيجية واضحة لمتطلبات بناء مجتمع المعلومات، تأخذ بعين الاعتبار بما ورد في خطة العمل الدولية من أساسيات وخطوط إرشادية ، وضرورة سنّ التشريعات التي توفر الأطر القانونية لتطبيق مجتمع المعلومات بأعلى كفاءة ممكنة، وأن يكون ذلك مسندا بإرادة سياسية قوية.

◆ **ثانيا:** ضرورة تحفيز وتشجيع القطاع الأهلي، وخلق مناخ مناسب للمشاركة بين المؤسسات والأجهزة الرسمية (القطاع العام) والقطاع الأهلي ، بحيث يركز القطاع الرسمي (القطاع

الحكومي) على جوانب الدعم المادي والمؤسسي ووضع السياسات العامة وخلق البرامج والمبادرات التي تجعل من التطور حالة مستمرة وفعالة ، ويتولى القطاع الأهلي (القطاع الخاص) دور التسيير والإنتاج، والاستجابة إلى المبادرات الاستراتيجية التي ترسمها الدولة ، على أن يكون نشاط القطاع الأهلي وتوجهاته ضمن أهداف الخطط العامة، وتحفيزه لطرح أفكار ومشروعات جديدة ، مكملة لدور القطاع الرسمي.

◆ **ثالثا:** يجب أن تقوم عملية تنظيم المعلومات وإدارتها على استخدام أفضل الوسائل التكنولوجية وأحدثها، وأن تعطي الأولوية للتكنولوجيا التي تتطلبها مراكز (البحث والتطوير) حتى لا تبقى الجماهيرية معتمدة على التكنولوجيا المستوردة، ويتطلب ذلك الاهتمام بالمؤسسات التعليمية في جميع مراحلها، والتركيز على نوعية التعليم، وإدماج تكنولوجيا المعلومات في صلب المناهج التعليمية .

◆ **رابعا:** الاهتمام بالدور الثقافي والاجتماعي، الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير المجتمع نحو الأفضل، مع التأكيد على أهمية مشاركة جميع قطاعات المجتمع في هذا التطوير، مع الأخذ بعين الاعتبار الإطار الإقليمي العربي والإسلامي ، ذلك أنه لا يمكن لنا العمل بمفردنا بانعزال عن أمتنا العربية ذات الحضارة المشتركة والتقاليد المتشابهة، ومن الضروري أن تتكامل الدول العربية في هذا المجال.

وهذا يتطلب الاستفادة من الجهود المبذولة في بعض بلداننا العربية وتجاربها الناجحة ، ودعم التنسيق والتكامل العربي بشأن استكمال المبادرات المطروحة لوضع استراتيجية عربية تتسم بالواقعية والرؤية المستقبلية.

كما يمكن استثمار خطة عمل النهوض بالتصنيع الثقافي التي اعتمدتها الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الوزراء المسئولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، وكذلك استغلال الموجة الجديدة في البرمجيات التي تؤكد أن الأجيال القادمة للبرمجيات ستختلف اختلافا جذريا عن أجيالها السابقة، حيث يتوقع الجميع أن يكون لهذه التكنولوجيا دور حاسم في التطبيقات التعليمية والإعلامية والإبداعية والعلمية.

◆ **خامسا:** تطوير نظم التعليم وتقنياته، والارتقاء بالمناهج والبرامج التعليمية بهدف توفير البيئة الصحيحة التي يتطور فيها مجتمع المعلومات في المستقبل، وغرس المهارات والمواهب التي يجب أن تتميز بها عناصر المجتمع الجديد في الجيل الناشئ، خصوصا فيما يتعلق بامتلاك مهارة البحث والاستقصاء ، وهذا يدعو إلى ضرورة الإسراع في تبني استراتيجية بناء القدرات الوطنية التي أعدها فريق العمل التحضيري لمشاركة الجماهيرية فى القمة العالمية حول مجتمع المعلومات القادمة (تونس 2005).

◆ **سادسا :** إن عملية الاتصال والحوار بين الناس عملية فطرية، وضرورة اجتماعية أساسية لتطور الإنسان، وحاجة إنسانية هامة ، وتعتبر أساسا لكل تنظيم اجتماعي، وهى بالتالي أهم ركائز قيام مجتمع المعلومات، كما أكدت على ذلك بنود إعلان المبادئ وخطة العمل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي صدرت عن قمة جنيف 2003 ، والتي اعتبرت تعزيز قدرة الجميع على النفاذ إلى المعلومات والأفكار والمعارف والمساهمة فيها مسألة أساسية في مجتمع المعلومات.

◆ **سابعاً :** إن تطبيق بنود إعلان المبادئ وخطة العمل للقمة العالمية ، يجب أن يتم في إطار احترام تام للخصوصية، وبتطبيق مناسب لمبدإ أمن المعلومات، بما يعزز الطمأنينة ويبني الثقة بين مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأفراد والدول . وينبغي على مجتمع المعلومات أن يعمل على تسخير التراث الثقافي ويحفظ قيمه بكل الوسائل الممكنة . وقد أكدت قمة مجتمع المعلومات على أن يكون مجتمع المعلومات مجتمعاً أخلاقيا يراعي العدالة وكرامة الإنسان، ويوفر أقصى حد ممكن من الحماية للأسرة، ويقوي المبادئ الأخلاقية التي يقوم عليها مجتمعنا ●

تكنولوجيا المعلومات ـ علوم الإحصاء ـ قضايا التنمية

أ. لطفي الزروق كرموس
مستشار المعلوماتية بالهيئة

عزيزي القارئ: نلتقي من جديد في العدد الثاني من مجلتك، وقد رأيت في هذه الزاوية " مصطلحات ومفاهيم " أن أتناول مجموعة متنوعة من المصطلحات والمفاهيم المستجدة على لغتنا العادية، بعضها من علوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبعضها الآخر من علوم الإحصاء والسكان والاقتصاد والتنمية :

e-mail : electronic mail

البريد الالكتروني:

مصطلح أصبح أشهر من نار على علم في أغلب لغات العالم، يتداوله الصغار والكبار، فما هو البريد الإلكتروني ؟ إنه رسائل مكتوبة إلكترونيا ترسل من حاسوب إلى آخر، وفى العادة تتم هذه العملية بواسطة الحاسوب عبر شبكة اتصال تربط بين حاسوب المرسل وحاسوب المستقبل . وبتطور تكنولوجيا الاتصالات ، وبروز شبكة الإنترنت العالمية أصبح التواصل بين مرسل الرسالة الإلكترونية والمستقبل أكثر اتساعا ولا تعوقه حدود جغرافية أو سياسية أو زمنية ، ويتم في أغلب الحالات من خلال شبكة الإنترنت، أو من خلال خطوط الشبكة الهاتفية العادية بواسطة أجهزة المودم (Modem) .

وتخضع الرسالة المرسلة إلكترونيا لمقاييس ومعايير متفق عليها دوليا مثل: مقاييس آر أف سي 822 (RFC 822) ومقاييس توسعات متعددة الأغراض في بريد الإنترنت:

Multipurpose Internet Mail Extensions (MIME)

الأكثر تطورا عن الأولى ، فهي تتيح قدرات وخيارات جديدة ، منها إرفاق ملفات إضافية مع الرسالة المرسلة بأي صفة وبأحجام كبيرة "attachments".

وبشكل عام فالرسالة الإلكترونية لها هيكلية قياسية متفق عليها ، تبدأ بصادرة مكونة من عدد من الأسطر، أي العناوين الرأسية ، يذكر فيها العنوان البريدي للمرسل إليه، وعنوان مختصر لموضوع الرسالة ، وكذلك عناوين أشخاص آخرين في حالة الرغبة في تعميم صورة من الرسالة بشكل آلي ، يلي هذه الأسطر المعيارية سطر فارغ، يليه جسم الرسالة أي موضوع الرسالة نفسها، وأغلب مؤسسات منظومات البريد ألإلكتروني تفضل الاختصار في محتوى الرسائل، وأصبحت تدعم مواصفات (MIME standards) التي تسمح بإضافة اختيار إرفاق ملفات أخرى مع جسم الرسالة المرسلة ، لإتاحة إرسال أكبر كمية من المعلومات خارج جسم الرسالة ، مثل المذكرات ، والصور، وبطاقات التهنئة، والتسجيلات الصوتية الخ .

وتوفر شركات البريد الإلكتروني المشهورة خدمات متكاملة، ابتداء من برمجيات تحرير الرسالة وبرمجيات الإرسال ، إلى منظومات تخزين الرسائل وتكوين إرشيف وحفظ دليل بالعناوين التي ترغب في مراسلتها ، وتنظيم أرشيف الرسائل القديمة الصادرة والواردة ، والتعميم الجماعي للرسائل. كما تقدم الشركات المتخصصة في توفير خدمات البريد الإلكتروني العديد من الخدمات والتحسينات الإضافية ومن أهمها استضافة حيز تخزين بريدك بحواسيبها ، أي صندوق بريدك الخاص، وبأحجام قد تصل سعتها إلى مائة مليون حرف ، وكذلك مكان لحفظ إرشيف رسائلك المرسلة ، والقيام بمهام التنظيم والرقابة والحماية آليا مثل عدم استقبال بريد معين أو فحص الفيروسات .

ويعتبر البريد الإلكتروني من أقدم وأكثر تطبيقات الشبكات بين الحواسيب، ومحرك البدايات الأولى لتطور شبكة الإنترنت واستعمل كوسيلة اتصال بين الباحثين الشركاء في شبكة الإنترنت (ARPnet)، الأم الشرعية لشبكة الإنترنت الحالية ، وهو الآن من أكثر خدمات الإنترنت انتشارا واستعمالا ، تنظمه عشرات الشركات التجارية العملاقة أغلبها تقدم خدماتها مجانا .

• الحكومة الإلكترونية (E-government) و • الحكم الإلكتروني: (E-governance)

مصطلحان جديدان على قواميس اللغة ، ومن أكثر المصطلحات غموضا عند كثير من الناس نتيجة التداخل بين المصطلح اللغوي الأصلي لكلمة الحكومة وكلمة الحكم ، فكثير منا لا يفرق بينهما بالرغم من وجود فارق شاسع بين المصطلحين ، والشائع عند أكثر الناس أنهما وجهان لعملة واحدة ، ولتوضيح هذه المسألة اخترنا تعريفا شاملا لكل منهما ، مع شرح إضافي لزيادة فهم هذين المصطلحين باعتبارهما من مفردات لغة المستقبل القريب .

فمصطلح الحكومة الإلكترونية **(E-government)** يقصد به تحديدا تقديم الخدمات والمعلومات وإنجاز المعاملات الحكومية للمواطنين ، وكذلك إنجاز المعاملات والأعمال في وبين إدارات ومؤسسات الحكومة بكفاءة عالية من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات و شبكات الاتصالات مثل الإنترنت .

وتعتبر الحكومة ألإلكترونية صلب عمليات التطوير في مؤسسات الخدمة العامة وجعلها قريبة من المواطن ومؤسسات المجتمع المدني ومجال الأعمال ، وذلك من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد قطعت دول عديدة من بينها الدول العربية شوطا لا بأس به في تشكيل الحكومة الإلكترونية ، والتوسع في تقديم الخدمات إلكترونيا من خلال بواباتها على الإنترنت ، سواء بين أجهزة الحكومة **(G2G)** أو بين الحكومة والمواطن **(G2C)** أو بين الحكومة وقطاع الأعمال **(G2B)** .

وتسعى أوروبا إلى توسيع مفهوم الحكومة الإلكترونية بتأسيس فضاء إلكتروني إقليمي للحكومة الإلكترونية ، سيعرف بأوروبا الإلكترونية، أطلق عليه **(e- Europe)** أي حكومة إلكترونية موسعة ، تشمل كل دول الاتحاد الأوروبي ، تضمها بوابة دخول موحدة ، لتسهيل وصول خدمات الحكومات الأوروبية لمواطنيها أينما وجدوا .

والحكومة الإلكترونية هي في جوهرها تطوير في الأداء وتقديم الخدمات للمواطن بأسرع وأيسر الطرق من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وليست مجرد تأسيس مواقع على شبكة الإنترنت كما يفهمها البعض.

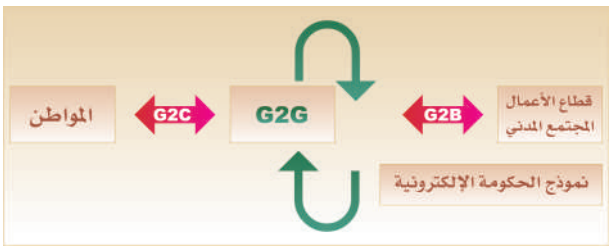

أما مصطلح الحكم الإلكتروني (E-governance) فيقصد به استغلال شبكة الإنترنت ووسائل الاتصال العامة الأخرى وتكنولوجيا المعلومات لتسهيل عملية اتخاذ القرارات ، والمشاركة فيها من قبل أفراد المجتمع، وتفعيل دورهم في المشاركة السياسية في الحكم نفسه ، وتأثيرهم على عمليات اتخاذ القرارات من خلال التفاعل المباشر مع إدارات ومؤسسات الحكومة ، أي وصولا للديموقراطية الإلكترونية**e-democracy** .

ولمزيد من التوضيح نتوسع في هذا التعريف من حيث المفهوم والتطبيق:

حدد مجلس الاتحاد الأوروبي مفهوم الحكم الإلكتروني E-governance بأنه استعمال وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط الإلكترونية لتشمل ثلاث مناطق من العمل الشعبي :

- في العلاقة بين سلطات وهيئات الحكومة والمجتمع المدني.
- في المهام والعمليات التي تقوم بها الحكومة وهيئاتها ومؤسساتها في أي عمل له علاقة بالديموقراطية والشفافية (الديموقراطية الإلكترونية).
- في توفير وتقديم الخدمات العامة لكل أفراد المجتمع بكفاءة وسرعة وشفافية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أي وقت وفى أي مكان (في وقت 24/ 7) .

وهذا المفهوم هو أشمل في مهمته من **الحكومة الإلكترونية**، فهو يغطى كل أوجه علاقات التعامل بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وأفراد المجتمع بدون تمييز. ونظرا لأن الأمر في غاية التعقيد، وليس مجرد تأسيس مواقع على شبكة الإنترنت، بل هو عملية تحول كبيرة في طرق وفلسفة الحكم ذاتها، لذلك فإن مجلس الاتحاد الاوروبى متريث حتى الآن لخوض تجربة الحكم الإلكتروني إلى أن يضع رؤية شاملة له ، وتصورا واضحا للآليات والطرق لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في تعزيز ممارسة السلطة والمشاركة الشعبية في الحكم واتخاذ القرار.

وبالرغم من أن تطبيقات الحكومة الإلكترونية بدأت تفرض نفسها في كثير من الدول بما فيها دول العالم النامي، ومن بينها دول الوطن العربي ، وتلقى الدعم والحماس بشكل متزايد من جميع الأطراف ، فإن مفهوم الحكم الإلكتروني لم تتضح معالمه بعد ، ولم تأخذ تطبيقاته بعدا واقعاً ملموسا بل تعتبر في مراحلها الأولى من التشكل والتطور، والتجربة لم تجد نفس القدر من الترحيب والحماس من قبل المسؤولين ، بل تقابل أحيانا بحذر شديد حتى في أكثر البلدان تقدما في استخدام التكنولوجيا مثل أمريكا. ففي الانتخابات الأمريكية الأخيرة شاهدنا اعتراض بعض الولايات الأمريكية على الطريقة الإلكترونية المتبعة في فرز وعد أصوات الناخبين ، وأصرت بعضها على اتباع الأسلوب اليدوي التقليدي، علما بأن مستوى التقنيات المتوفرة ووعى المواطنين بها لا يمكن مقارنته بأي دولة أخرى ، والكثير كان يتوقع ليس فقط إدخال التكنولوجيا في عمليات العد والتنظيم بل تمتد لعمليات التصويت عن بعد أي عبر الإنترنت !!

أما في مجال علوم الإحصاء و السكان فقد اخترنا لكم المفاهيم التالية :

• معدل النمو السكاني Population Growth rate PGR

نسبة الزيادة أو النقصان في عدد السكان المقيمين إقامة دائمة خلال السنة، الناتجة عن الزيادة أو النقصان الطبيعي في عدد السكان نتيجة عوامل الولادات والوفيات أو الهجرة ، وفى العادة تحسب كنسبة مئوية لإجمالي عدد السكان في بداية الفترة الزمنية. وقد تسارع معدل الزيادة السكانية في العالم مع أوائل القرن الثامن عشر بداية الثورة الصناعية وتحسن وسائل

إنتاج الغذاء ؛ فسكان العالم في عام 1800 كان حوالي مليار نسمة، ومع بداية القرن الواحد والعشرين أصبح سكان العالم 6.1 مليار نسمة . وخلال الفترة 1960– 1975 زاد عدد سكان العالم بمليار إنسان ، وخلال الفترة 1975–1987 أضيف مليار آخر، ويتوقع أن يصل إلى 9 مليارات نسمة بحلول منتصف هذا القرن (2050) . وتساهم الدول الأقل نموا في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية بالجزء الأكبر في الانفجار السكاني . يتدرج معدل النمو السكاني السنوي بين دول العالم من معدل إيجابي يصل إلى 7.7٪ إلى معدل سالب وصل إلى – 3.55٪ حسبما يوضحه الجدول التالي :

أعلى معدل نمو سكاني جزيرة كريسماس (Christmas Island)	7.77%
الكويت	3.88%
قطر	3.62%
عمان	3.45%
السعودية	3.39%
اليمن	3.34%
العراق	3.19%
سوريا	3.15%
الضفة الغربية – فلسطين	3.14%
الأردن	3.05%
موريتانيا	2.99%
السودان	2.71%
ليبيا	2.5 %
الجزائر	2.10%
البحرين	2.00%
المغرب	1.84%
مصر	1.82%
الإمارات العربية المتحدة	1.78%
لبنان	1.61%
تونس	1.39%
متوسط النمو في العالم	1.30%
الصين	.77%
جزر البيتى كارين (Pitcairn Islands) معدل سالب	-2.04%
السافل بارد (Svalbard) اكبر معدل سالب	-3.55%

وتوضح الخريطة التالية نسبة مساهمة دول العالم حسب المناطق في تكوين حجم السكان العالمي منذ عام 1800 إلى منتصف القرن الحالي 2050 ، ونلاحظ أن أغلب الزيادة في السكان تأتى من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية .

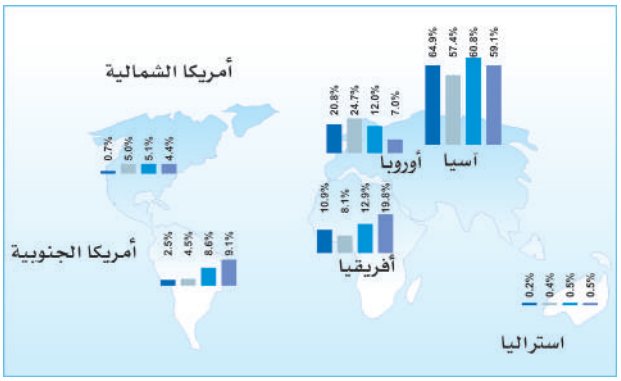

• معدل الوفيات (Death rate)

هو الرقم المعبر عن متوسط عدد الوفيات خلال السنة لكل 1000 نسمة من السكان عند منتصف السنة، ويعرف هذا المعدل بمعدل الوفيات الخام . وبالرغم من أن هذا المؤشر يعتبر تقريبيا للتعبير عن حالة الوفيات في بلد ما ، فهو مؤشر سلبي لمعدل النمو السكاني ، ويتأثر هذا المؤشر بشكل كبير بالتوزيع العمرى للسكان ، إذ تشهد معظم البلدان زيادة في المعدل الإجمالي للوفيات للسكان بالرغم من تراجع معدل الوفيات لكل الأعمار .

• معدل وفيات الأطفال (Infant mortality rate)

هو عدد الوفيات بين الأطفال الذين لم يكملوا السنة من العمر خلال السنة لكل 1000 من عدد المواليد خلال نفس السنة ، ويعكس هذا المؤشر الوضع الصحي و مستوى العناية الصحية بشكل عام وبالأم بشكل خاص.

• معدل الولادات (Birth rate)

هو متوسط عدد المواليد خلال السنة لكل 1000 نسمة من السكان خلال نصف السنة ، ويعرف أيضا بمعدل المواليد الخام، ويعتبر هذا المؤشر عنصرا إيجابيا لمعدل النمو السكاني، ويعتمد كثيرا على معدل الخصوبة في البلد.

• متوسط العمر المتوقع عِندَ الولادَةِ (Life expectancy at birth)

يقصد به متوسط عدد السنوات التي تعيشها مجموعة من السكان ولدوا في نفس السنة ، وفى الغالب يحسب العمر المتوقع

عند الولادة للذكور والإناث كلاً على حدة ، إلا إذا استقر معدل الوفيات بين كل فئات المجتمع ذكورا وإناثا ،إذ يمكن في هذه الحالة حساب العمر المتوقع عند الولادة لكل المجتمع، وهذا المؤشر مهم جدا ، فارتفاع معدل العمر يعكس رفاهية وصحة المجتمع .

• معرفة القراءة والكتابة (Literacy)

لا توجد مقاييس موحدة متفق عليها دوليا لمستوى معرفة القراءة والكتابة ، والمقياس الشائع هو القدرة على الكتابة والقراءة البسيطة أثناء فترة محددة من العمر، إلا أن هذا المستوى قد يختلف من بلد إلى آخر وحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويقاس بالنسبة المئوية لعدد السكان الذين يقدرون على القراءة والكتابة أثناء فترة محددة من العمر، لإجمالي عدد السكان، وعكسها هو معدل الأمية أي النسبة المئوية لعدد السكان اللذين لا يقدرون على القراءة والكتابة إطلاقا.

أما في مجال الاقتصاد فقد اخترنا المصطلحات التالية :

معدل التضخم السنوي في أسعار الاستهلاك

(Inflation Rate)

هو نسبة التغيير في أسعار الاستهلاك السنوي بين السنة الحالية والسنة السابقة لها، فإذا كان هناك فرق إيجابي يقال: زيادة في التضخم، أى أنك تحتاج إلى كمية أكبر من النقود لشراء سلعة كانت تكلف كمية أقل في السنة الماضية.

• الناتج المحلى الإجمالي GDP (Gross domestic product)

الناتج المحلى الإجمالي للبلد هو إجمالي قيمة المنتجات والخدمات النهائية المنتجة محليا من كل القطاعات الإنتاجية والخدمية خلال السنة ، مقيمة بعملة موحدة ، ولا تدخل فيه قيمة عوائد الاستثمارات ، أو عوائد القروض والسلف أو المدخرات الخارجية.

• التكوين القطاعي للناتج المحلى الإجمالي
GDP composition by sector

هو نصيب مساهمة كل قطاع في النشاط الاقتصادي والخدمي المحلى في تكوين الناتج المحلى الإجمالي، أي نسبة مساهمة قطاعات الزراعة و الصناعة والتعليم والصحة والنفط الخ .

• نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي
GDP - per capita

هو الرقم الحاصل من قسمة إجمالي قيمة الناتج المحلى الإجمالي على إجمالي عدد السكان الفعلي أو المقدر عند منتصف السنة.

• معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي
GDP real growth rate

هو النسبة المئوية في زيادة قيمة الناتج المحلى الإجمالي بين السنة الحالية والسنة السابقة، مع ضرورة تصحيح تأثير تضخم الأسعار إن وجد.

• الناتج القومي الإجمالي GNP Gross national product

هو إجمالي قيمة المنتجات والخدمات المتكونة من جميع الأنشطة والقطاعات الإنتاجية والخدمية في داخل البلد ،أو العائدة له من استثماراته الخارجية و تحويلات المواطنين العاملين بالخارج ، خلال السنة ، مطروحا منه نصيب مساهمة الشركات الأجنبية ، وكذلك دخل الأفراد الأجانب في تكوين الناتج المحلى الإجمالي ، مقيما بعملة ثابتة، أي هو صافى الدخل السنوي الناتج عن الجهد الوطني أفرادا ورأس مال.

•البلدان الأقل تطورا (Less developed countries)

يطلق هذا المصطلح على أغلب بلدان أفريقيا وآسيا باستثناء اليابان، وكذلك أغلب دول أمريكا اللاتينية .

•البلدان الأكثر تطورا (More developed countries)

يطلق هذا المصطلح على بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وكندا ، وكذلك استراليا واليابان ونيوزيلندا ●

ملاحظة : للاستفسار عن أي مصطلح أو إبداء مقترحات حول محتويات هذا الباب يرجى الاتصال بالمشرف عليه على عنوانه التالي LUTFICARMOUS@Hotmail.com

إعداد: أسامة احمد قباصة
رئيس قطاع المعلومات والتوثيق

قرص Combo HD DVD الثنائي الطبقات

طورت إحدى الشركات اليابانية نوعا جديدا من أقراص التخزين الصلبة DVD تتكيف مع آخر تكنولوجيات مشغلات الأقراص Players. يتميز هذا القرص الذي استغرق تطويره ستة أشهر بسطح ثنائي الطبقات dual-layered surface بإمكانه أن يخزن نوعين من البيانات على نفس الجهة ، وهو ذو قدرة استيعابية هائلة تصل إلى 30 غيغابايت بدون أن يضر ذلك بنوعية البيانات أو المعلومات المخزنة على هذا القرص ، ويقول مصممو القرص: إن هذه التكنولوجيا ستحسن من نقاوة الصورة حتى على الأفلام التي تم تسجيلها على أشرطة أو أقراص قديمة .

جهاز كشف أشعة أكس CXDI-50G

يتميز هذا المكشاف (XDI-50G) بسهولة الاستعمال وبخفة الوزن وقوة التحمل، وفي ثوان معدودة بعد إجراء الكشف الطبي بإمكان الطبيب الحصول على صورة غاية في الوضوح بدون الحاجة إلى تحميض الصور أو إجراء مسح للصور، مما يسهل عملية إجراء الكشف الطبي ويجعلها مريحة للمريض.

ويمكن استخدام هذا الجهاز لإجراء الكشف سواء على السرير، أو كرسي المقعدين، أو حتى داخل حجرة الطوارئ بالمستشفى، وبعد ثوانٍ معدودة تظهر نتيجة الكشف وبإمكان الطبيب مباشرة تقديم العلاج لمريضه.

* * *

طلاء ضد السرقة

أصبحت القرصنة الإلكترونية وسرقة المعلومات أمرا سهلاً، ويمكن للمبتدئين أن يقوموا بسرقة البيانات المخزنة على جهاز الحاسوب واستخدامها بدون إذن ، ولكن ظهرت مؤخرا تكنولوجيا فريدة ولأول مرة تتمثل في طلاء للجدران .

DefendAir هـــــو طـلاء للجـدران يخمد الذبذبات التي تنبعث عند الاتصال بالشبكة الدولية الإنترنت مما يضائل فرص القراصنة (Hackers) في اختراق جهازك وسرقة المعلومات واستخدامها لصالحهم ، وكل ما عليك لمنعهم من ذلك هو القيام بطلاء الجدران بطبقتين من هذا الطلاء والشعور بالأمان . تكمن الصعوبة فقط في سعر هذا الطلاء الذي يبلغ ثمن الغالون الواحد منه 69 دولارا أمريكياً .

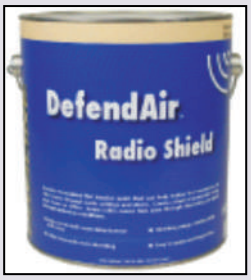

* * *

جهاز الموجات فوق الصوتية APLIO (ultrasound)

يوفر جهاز Aplio المتطلبات الملحة للتشخيص الطبي المعقد والبحث الدقيق؛ لأنه ينتج فحصاً ذا نوعية عالية في الدقة ، ومستوى جديدا وذكياً في مجال الموجات فوق الصوتية ultrasound intelligence من أجل إعطاء ثقة عالية في التشخيص وتحسين الخدمات الطبية . ومهما كان ما تبحث عنه، سواء أ كان أدوات التحليل المعقدة والذكية أو الاتصال وإدارة البيانات والمعلومات، فإن هذا الجهاز هو الحل لكل ذلك لما يوفره من أداء تحليلي عالٍ ومعالج رقمي يعطينا صورا فائقة الوضوح ، بالإضافة إلى كل هذا فإن الجهاز سهل الاستعمال و لا يتطلب مهنية أو خبرة كبيرة لتشغيله ، نال هذا الجهاز جائزة (ICA)على هندسته الذكية .

نقّال يرصد الروائح

تستعد إحدى الشركات لطرح هاتف جوال مزود بشريحة إلكترونية لديها خاصية الاستدلال على الروائح ورصدها، هذا الطراز من الهواتف الجوالة لديه القدرة على التعرف على الرائحة الكريهة التي تنبعث من فم صاحبه، أو على رائحة الكحوليات إذا ما كان قد أفرط في تناول الكحول. ومن بين المزايا الأخرى لهذا النوع من الجوال، تحديد نسبة التلوث في الهواء، واكتشاف الروائح التي تنبعث من الحرائق.

* * *

مسح ضوئي فائق السرعة لجسم الإنسان

بالاستعانة بأحدث التكنولوجيات المتقدمة للمسح الضوئي في المجال الطبي يقدم جهاز (Aquilion 64) كفاءة تصويرية فائقة ووضوحاً دقيقاً لجسم الإنسان، و هذا الجهاز هو من بين الأفضل في العالم في مجال القياس الحجمي بتوفره على 64 قناة مستكشفة لأعضاء الجسم ، ومخروط خوارزمي ثلاثي الأبعاد 3 D

ويوجد داخل الجهاز مستكشف متعدد الوظائف يوفر سرعة هائلة ودقة متناهية الوضوح و ينتج 64 شريحة في نفس الوقت، والنتيجة هي تصوير متعدد الأبعاد لأي عضو من الجسم وكل ذلك خلال عشر ثوانٍ فقط .

برنامج جديد للمسح والهندسة

يمكنك من خلال برنامج المسح والهندسة (LEICA Geo Office) تجميع البيانات، والتعامل مع بيانات TPS وGPS ومستويات البيانات في آن واحد ، كما يمكنك العمل على أي من تلك البيانات على حدة أو مع بعضها، ويضمن لك أفضل النتائج النهائية.

تم تصميم هذا البرنامج ليعمل على برامج ويندوز بطريقة ميسرة للتعلم والاستخدام، كما يحتوي البرنامج على شرح مفصل لكل خطوة، ويقدم النصائح في كل معضلة يواجهها المستخدم عند تعامله مع البرنامج، وهو يحتوي على نظام إدارة البيانات، وطريقة عرضها ومعالجتها، وسهولة إصدار تقارير نهائية، واستقبال وتصدير بيانات ومعلومات ال TPS وGPS.

* * *

هاتف وناسوخ نقال

هاتف وناسوخ Possio PM70 Mobile النقال هو جهاز قابل للطي، ويتميز بخفة الوزن، و بإمكان المستخدم إرسال واستقبال الرسائل وطباعتها على ورق. إضافة إلى ذلك يوفر الجهاز إمكانية الاستقبال الصوتي وطباعة رسائل الSMS ،مجهز بهاتف للتكيف مع أحدث تكنولوجيات الاتصالات .

وهو ملائم للاستعمال اليومي من قبل رجال الأعمال وشركات الاتصالات وكذلك القائمين على خدمات المطافئ والحرائق وغيرها، مما يتطلب عملهم استقبال المعلومات على الورق .

* * *

آلة تصوير وزنها 4 غرامات

اكتشاف تقني طبي جديد يتمثل في آلة تصوير دقيقة خفيفة حيث لا يتعدى وزنها 4 غرامات، وهي تحتوي على عدد 2 مايكروكاميرا قادرة على التقاط 14 صورة في الثانية ، وتمثل هذه العدسة الصغيرة آخر اكتشافات الأطباء في أسبانيا، و تستخدم في قياس حجم الضرر في جهاز المرئ داخل جسم الإنسان .

* * *

السبورة الإلكترونية المدرسية

صممت هذه السبورة الإلكترونية (SchoolPad) تلبية لاحتياجات المدرسين و التلاميذ، وتتميز بكونها لا تحتاج إلى ربط بالأسلاك الكهربائية أو غيرها ، حيث تمكن هذه السبورة المدرس في الصف الدراسي من استخدام القلم كأنه

فأرة كمبيوتر لشرح الدروس باستخدام الصور، وحل المسائل بدون الحاجة إلى الوقوف بجانب السبورة الحائطية ، حيث يمكن ربط هذه السبورة بآلة عرض لعرض ما تحتويه السبورة على الحائط، وشرح المعلومات على السبورة، وإعطاء ملاحظات، وحل المسائل وغيرها .

ميزة هذه السبورة أنها تعطي صورة نقية وواضحة، بالإضافة إلى أنها تمكن التلاميذ من استعمالها بكل سهولة والعمل ضمن مجموعات مشتركة معا، كما تتميز بخفة الوزن.

* * *

أطلس الولايات المتحدة المحمول 2005

طورت شركة DeLorme برنامجاً جديداً يمكن مستخدمه من حمل خريطة البلاد بين يديه. والبرنامج يتوافق مع أجهزة الحاسوب المحمولة مثل Poket PC أو Palm OS. ويدعم جميع إصدارات مايكروسوفت ويندوز.

وتتميز هذه الخريطة بتفاصيل دقيقة تشمل الطرق والشوارع ، وقياس المسافات، ونظام الدليل الشامل، ومعرفة الاتجاهات، وذلك من خلال نظام GPS للأقمار الاصطناعية.

سيارة المستقبل بدون سائق (Cyber Car)

طورت 15 مؤسسة وشركة أوروبية أول سيارة قارئة للطريق لا تتطلب سائقاً لقيادتها ، هذه السيارة الذاتية القيادة مبرمجة للتعرف على الطرق لوحدها عن طريق جهاز ليزري ماسح يوجد في مقدمتها ، وهذه التكنولوجيا تمكن السيارة من تفادي العوائق أمامها والتوقف عند وجود حاجز .

وقد بدأ تطبيق هذه التكنولوجيا فعليا في مقاطعة الريفييرا بفرنسا على نطاق محدود على سبيل التجربة والتسلية .

* * *

بشرى للفلكيين

هذا المنظار المكبر (Deep Sky Imager) يعد ثورة في مجال الاستكشاف الفلكي، فهو منظار ذو قوة تكبيرية هائلة، يتميز بوضوح الصورة ونقاوتها. وسهولة استعمال هذا المكبر تجعل منه الخيار المفضل لعلماء الفلك لأنه يمكنهم من تقريب

الصورة إلى أقصى درجة ممكنة، والتمتع بالمناظر المدهشة للمجرات، ومعاينة الغيوم السديمية الفضائية، ومجموعات النجوم والكواكب. ولا يحتاج هذا المكبر إلى بطاريات لشحنه فيكفي وصله بجهاز الحاسوب النقال LAPTOP دون الحاجة إلى أي مصدر طاقة آخر.

* * *

مكشاف لشوائب المعادن

أنتجت شركة توشيبا للالكترونيات جهازاً جديداً محمولاً Toshiba Matrixeye يتمثل في كاشف للمعادن وظيفته إجراء مسح للمعادن، وإظهار نقاط الضعف أو الشوائب التي يحتويها المعدن مما يحول دون حدوث أي خلل أو ضعف في أداء هذا المعدن .

يوجد على سطح الجهاز شاشة كريستال سائل (LCD) تظهر نتيجة الكشف في صورة ثلاثية الأبعاد (3D)، وتبين نقطة الخلل أو الشوائب كنقاط سوداء ، يعمل الجهاز بإرسال موجات فوق صوتية (Ultrasonic) تجري مسحاً على سطح المعدن، وترسل النتيجة إلى الجهاز الذي يقوم بترجمتها على هيئة صورة . وهو جهاز خفيف يمكن حمله وإجراء الاختبارات في أي مكان حيث لا يتعدى وزنه 7 كيلوغرام فقط .

* * *

البطاقة الشخصية الصوتية Voice ID

أطلقت إحدى الشركات الأمريكية أول بطاقة هوية صوتية (voice ID) كل المعلومات الطبية المهمة الخاصة بك أثناء الطوارئ. فبضغطة زر على جهاز التسجيل الإلكتروني هذا يمكن أن تكشف عن سجلك الطبي لمن يحتاج إليه. ويمكنك أن تسجل الكثير من المعلومات بصوتك مثل: نوع فصيلة دمك، والحساسية التي لديك، والأمراض التي تعاني منها؛ وذكر أي دواء تتعاطاه حالياً، وكذلك ذكر عنوانك أو هاتفك الشخصي . وهذه البطاقة صغيرة الحجم، ويمكن للجهاز أن يسجل حوالي 6080 كلمة، ويمكنك وضعه على حزامك أو حقيبة الظهر أو ما شابه ذلك. وهو يعمل ببطاريات .

* * *

أهم إنجازات العام 2004 ف العلمية*

مياه على المريخ: اكتشاف مركبتي سبيريت وأبورتيونيتي، اللتين أرسلتهما إدارة الطيران والفضاء الأمريكية (ناسا) إلى كوكب المريخ، آثار مياه مالحة وحمضية على سطح الكوكب الأحمر.

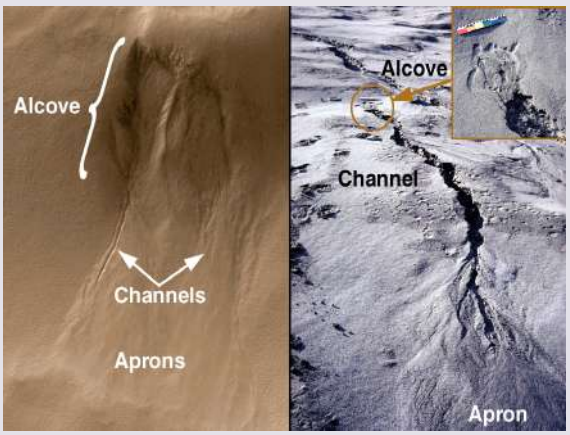

القزم الإندونيسي: عثر فريق من علماء الآثار على سلالة من الأقزام لا يتعدى طول أفرادها المتر الواحد، كانت تعيش في جزيرة فلوريس بإندونيسيا قبل ثلاثة عشر ألف سنة مضت.

* * *

استنساخ أجنة بشرية: أعلن باحثون كوريون جنوبيون عن نجاحهم في استنساخ أجنة بشرية في أول دليل على أن الاستنساخ قد ينجح مع الخلايا البشرية.

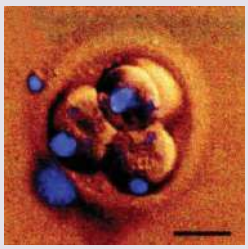

* * *

فهم المتكثفات: حقق العلماء في عام 2004 سبقا علميا كبيرا بالتعرف على طبيعة الغازات فائقة البرودة والتي يطلق عليها اسم المتكثفات، وهو ما يلقي الضوء على إحدى معضلات علم الطبيعة.

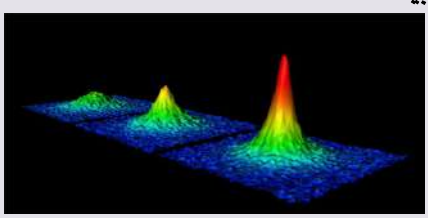

* * *

كنوزر الحامض النووي الخفية: تبينت أهمية أجزاء من الحامض النووي لا تحمل صفات وراثية، فقد اكتشف العلماء دورها في ظهور الجينات في الوقت والمكان المناسبين.

* * *

اكتشاف زوج من النجوم النيوترونية: اكتشف علماء الفيزياء الفلكية أول زوج من النجوم النيوترونية الدوارة، التي تطلق دفقات من الإشعاعات الكونية.

نقص التنوع الحيوي في النبات والحيوان: ظهرت في هذا العام أنباء عن تقلص التنوع الحيوي للحيوانات والنباتات، وذلك من خلال دراسات أجريت على برمائيات وفراشات ونباتات وطيور مختلفة.

* * *

الماء عند الطلب: نتائج جديدة عن البنية والسلوك الكيميائي للماء قد تعيد تشكيل مجالات علمية تتروح بين الكيمياء إلى الأرصاد الجوية.

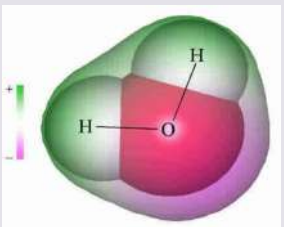

* * *

أدوية لفقراء العالم: بزغت "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" كقوة جديدة في هذا العام، مما أثر على طرق تطوير الأدوية ووصولها إلى الأمم النامية.

* * *

جينات في قطرة ماء: في عام 2004، تمكن العلماء من التعرف على أشكال متناهية الصغر من الحياة، إذ جمعوا عينات من الماء من بيئات مختلفة، وصنفوا العوامل الوراثية التي تحملها.

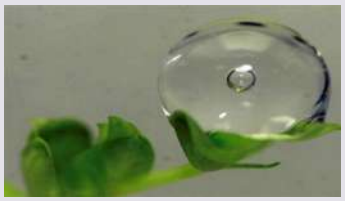

إعداد: محمد خليفة عمارة
قطاع المعلومات والتوثيق

* صدر مؤخرا عن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق " **المسح الاقتصادي والاجتماعي – الجزء الرابع: العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والإنفاق والدخل العائلي** 2002-2003"، والذي أعده قطاع الإحصاء والتعداد.

ويرصد هذا الجزء أهم النتائج التي أسفر عنها المسح الاقتصادي للعام 2002-2003ف، ويتناول ربط وتحديد العلاقة بين الخصائص الاجتماعية (الصحية-التعليمية- الديموغرافية) والإنفاق الأسري، وذلك من خلال دراسة توزيع الأسر، والتعرف على تأثيرات الظروف الاجتماعية للأسرة على مستوى الإنفاق.

وبصفة عامة فإن هذا الجزء يجيب على الكثير من التساؤلات التي قد تثيرها الأجزاء الثلاثة الأولى من المسح، لأنه يقدم الصورة الكاملة لأوضاع الأسر الاقتصادية والاجتماعية بشكل مفصل يفيد الباحثين والمهتمين.

***

* ضمن سلسلة النشرة السنوية لإحصائيات المسح الصناعي السنوي، أصدرت الهيئة "**نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الكبيرة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية-2002ف**"، وقد تضمنت بيانات عن نشاط الصناعات التحويلية بالمنشآت التي يعمل بها (10) مشتغلين فأكثر وذلك على مستوى الجماهيرية العظمى.

***

❖ ومن إصدارات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق"**الكتاب الإحصائي 2003**"، وهو يمثل العدد التاسع في سلسلة النشرات الإحصائية. ويتضمن هذا الكتاب الإحصائي ملخصا لأهم البيانات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المستخلصة من قاعدة معلومات الاقتصاد الوطني، ومن النشرات الإحصائية التي تصدرها الهيئة وغيرها من الأجهزة الرسمية العامة. وهو مقسم إلى عدة أبواب تتناول: المناخ، والسكان، والإحصاءات الحيوية، والقوى العاملة، والصحة، والتعليم، والإسكان والمرافق، والزراعة، والمياه، والصناعة ، والطاقة، والمالية، والاقتصاد، والمواصلات، والسياحة.

وقد أعدت كافة هذه الأبواب في شكل رسوم بيانية، وجداول إحصائية يسهل الرجوع إليها.

***

تحليل البيانات والرسومات

باستخدام برنامج SPSS (12.0) للويندوز

Using SPSS for Windows :

Data Analysis and Graphics

تأليف : اس بي جيربر

يصدر في 30 أي النار (يناير) 2005

هذا هو الإصدار الثاني من الدليل الواسع الانتشار الذي يبين ويوضح عملية تحليل البيانات باستخدام آخر إصدار من برنامج SPSS ، وخاصة من الذين يعملون على نسخ سابقة من البرنامج.

الكتاب معد بشكل ميسر، لأن مؤلفه يبسط الشروح خطوة بخطوة لتمكين المستخدمين لأول مرة لهذا البرنامج من الاستفادة من شروحه بما يحتويه الكتاب من نماذج واختبارات للوصول إلى نتائج تفصيلية.

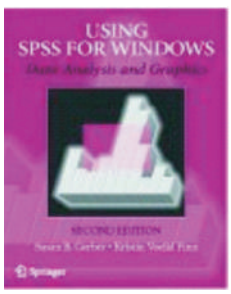

يتميز الكتاب بأنه يمكن اعتباره دليلا للطلبة يعتمدون عليه في تعلم طرق وتكنولوجيات تحليل البيانات والرسومات (الغرافيك) باستخدام برنامج SPSS في تطبيقات ويندوز. كما يعد الكتاب مصدرا موثوقا للأبحاث والدروس الإحصائية .

***

فهم واستخدام علم الإحصاء المتقدم

Understanding and Using Advanced Statistics

تأليف : كريستيان يافورسكي

يصدر في النوار (فبراير) 2005

يعد الكتاب دليلا عمليا للطلبة والدارسين المتقدمين فهو يقدم لهم النصائح والإرشادات حول كيف ومتى يمكن استخدام طرق الإحصاء المتقدم .

وهو معد خصيصا لأولئك الطلبة والباحثين والمختصين ممن ليست لديهم خلفية رياضية ، حيث يتناول المؤلف الأساسيات الهامة في مجال الإحصاء الوصفي وتصميم الأبحاث ، بالإضافة إلى طرق استخدام التكنولوجيات الأساسية المتقدمة المستوى .

يحتوي الكتاب على الأمثلة التخطيطية العامة ، والتحليلات المتنوعة عند تعارض البيانات، والتحليل التخطيطي اللوغاريتمي والارتداد اللوجيستي ، وتحليل العوامل، والتحليل المجازي وأمثلة التوازن البنيوي ....

***

كتيب فهرس أسعار المستهلك

النظرية والتطبيق

Consumer Price Index Manual

Theory and practice

صدر في الفاتح (سبتمبر) 2004

يحدد هذا الكتيب المعدل الذي يحدد أسعار السلع والخدمات ومدى تغيرها مع الوقت، كما يعد الكتاب المفتاح أو الدليل الإحصائي لأهداف التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وبخاصة التخطيط المالي ، كما أنه يحتوي على تطبيقات تهم الحكومات وإدارة الأعمال وحتى العمال وأرباب المنازل .

ويقدم هذا الكتيب القيم الخطوط العريضة للمكاتب والدوائر الإحصائية لما يشتمل عليه من وسائل وطرق لحساب أسعار المستهلك، ويلبي جميع المتطلبات ويقدم عدة خيارات لتطبيقها للخروج بأفضل النتائج.

شارك في إعداد هذا الكتيب منظمة العمل الدولية، و صندوق النقد الدولي، ومنظمة الاقتصاد والتعاون والتنمية، والمكتب الإحصائي للمفوضية الأوروبية، واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأوروبا، والبنك الدولي .

***

الكتاب السنوي لإحصاءات سوق العمل 2004

Yearbook of Labour Statistics 2004

إصدارات مكتب العمل الدولي

بمناسبة إحتفاله بالذكرى السبعين له كأهم مرجع إحصائي في مجال العمل يقدم هذا الكتاب السنوي أهم الإحصائيات في مجال العمل في 190 دولة ومنطقة في العالم، مقدما خرائط وجداول تحوي معلومات مفصلة لآخر عشر سنوات والتي استقاها من المكاتب الإحصائية الوطنية أو من الإصدارات الرسمية .

والمعلومات التي يضمها هذا الكتاب تعتمد على الترتيب العالمي لهذه الدول في هذا المجال ، ويضم الكتاب تسعة أبواب تركز على النشاط الاقتصادي السكاني ، والتوظيف والبطالة، وعدد ساعات العمل، و الأجراء ونفقة العمل، والأضرار التي يتعرض لها العمال من رب العمل، والطرد، والإضراب .

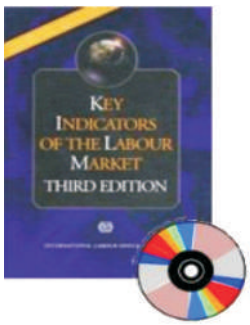

يتوفر هذا الكتاب السنوي على هيئة قرص CD ROM ويحتوي على أكثر من أربعين عاما من المعلومات .

***

الفرضية والإحصاء بالأمثلة

Probability and Statistics by Example

تأليف مجموعة من الباحثين

يصدر في 29 ناصر (يوليو) 2005 عن Camb.Univ.Press.

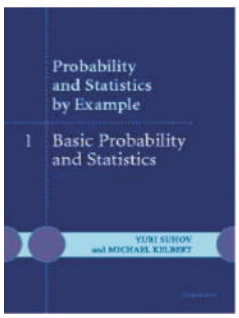

الفرضية والإحصاء علمان يستندان على البديهة والحدس وتذليل الصعاب، لانهما عبارة عن عملية برهنة وإثبات نظري ؛ ولهذا السبب يجد الطلبة والدارسون صعوبات في النجاح فيهما لأنهما يتطلبان نقل نص مكتوب أو مقروء إلى تجارب تطبيقية. وبما أن هناك صعوبة في هذا المجال وفي العديد من التطبيقات العلمية الحديثة مثل: التمويل الرياضي، والإدارة الكمية، والاتصالات والبايوانفورماتيك بالإضافة إلى التطبيقات الكلاسيكية التقليدية كالتأمين وعلم الاجتماع، والهندسة ، فإن مؤلفي هذا الكتاب يحاولون معالجة النقص والعجز في طريقة ترجمة البيانات المكتوبة، وذلك بجمعهم لتجارب كثيرة ومسائل معقدة ومعالجتها وتقديم الحلول لها . وهذه التمارين والحلول معدة خصيصا للطلبة والدارسين لكي تسد عجزهم وتطوّر مستوياتهم وتضيف إليهم الخبرة والمعرفة في التعامل مع هكذا مسائل معقدة .

***

السياسة التجارية في مفترق طرق

أحدث التجارب للدول النامية

Trade Policy at the Crossroads

The Recent Experience of Developing Countries

تأليف مهدي شفيع الدين

يصدر في الصيف (يونيو) 2005 عن دار النشر: Palgrave Macmillan

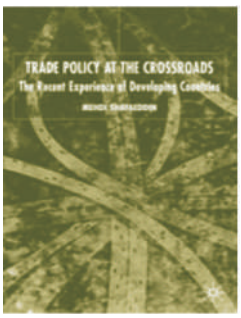

يقدم هذا الكتاب تحليلات لتجارب الدول النامية خلال السنوات الأخيرة وكيف تتوقف وتتعثر المفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية WTO، كما يوضح المؤلف كيف أن النظريات والتطبيقات للسياسات التجارية والصناعية محاطة بعدد كبير من المظاهر الخادعة والأفكار الخاطئة ، أي بمعنى الأفكار الخاطئة التي تقول بأن الليبرالية أو ما يعرف بـ liberal-ization تعود بالفائدة والنفع على كل الدول النامية ، أو بأن الصناعة المبتدئة هي ضد توسع التصدير، أو أنه بإمكان الدول النامية أن تصبح دولا صناعية بدون تدخل حكومي ، أو بأن قواعد وشروط منظمة التجارة العالمية تساعد أو تفضي إلى التنمية .

***

التعداد العام لعام 2000 : الإحصاء تحت الظروف الصعبة

The 2000 Census: Counting Under Adversity

تـأليف : Constance F. Citro, Daniel L. Cork, and Janet L. Norwood

الناشر : National Research Council 2004

يعتبر التعداد العشري العام ، أي الذي يتم كل عشر سنوات، هو أكبر عملية حكومية فيدرالية تقوم بها الحكومة الأمريكية في زمن السلم . يوجد في هذا الكتاب التقرير الصادر عن هيئة المستشارين بلجنة البحوث بالمجلس الإحصائي الوطني الأمريكي والذي يلقي الضوء بشكل شامل حول التعداد العام لعام 2000 ونوعية البيانات الناتجة عن هذا الإحصاء. وتكشف نتائج البحوث التي صدرت عن هيئة المستشارين الغطاء عن العملية التخطيطية التي جرت في الإحصاء السكاني العشري لعام 2000 والذي دار حوله جدل كبير حول دور التكنولوجيات الإحصائية في التعداد العام، وإمكانية إصلاح وتفادي الأخطاء عند القيام بإحصاء الناس .

ويبين التقرير الذي يحتويه هذا الكتاب ميزات وعيوب الطرق الجديدة والمبتكرة في عملية التعداد العام ، والوصول إلى درجة الكمال في تغطية التعداد، ونوعية البيانات الأساسية الديموغرافية التي يتم جمعها من المواطن، وكذلك البيانات الاجتماعية والاقتصادية المفصلة .

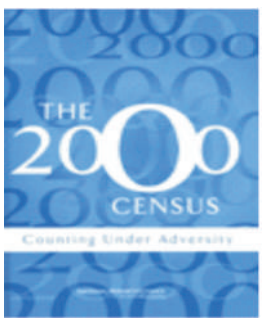

ويرسم تقرير هيئة المستشارين مقارنة بين تجربة تعداد عام 1990 والتوصيات التي من شأنها تحسين العملية الإحصائية وتصميم التعداد المقبل في عام 2010 .

والكتاب مصدر لا ينضب من المعلومات للمهتمين بهذا الشأن، ولصناع القرار، والمخططين لعمليات الإحصاء والتعداد العام ، لأنه يقدم لهم خبرة كبيرة ومعلومات تفصيلية حول الخطوات الواجب اتباعها في التعداد العام، وحول عملية ونوعية التعداد الوطني في العقد الثاني والعشرين .

الإحصاء التطبيقي في الإدارة الحكومية

Applied Statistics for Public Administration

تأليف: كينيث مير

يصدر في الربيع (مارس) 2005

الناشر : Wadsworth

يقدم هذا الكتاب تغطية شاملة لأهم الطرق الإحصائية والتحليلية التي يحتاجها أي قطاع شعبي، ويلقي الضوء على برامج تقدم القواعد المنهجية لمساعدة المهنيين وصناع القرار في القطاعات العامة.

وبطريقة سلسة ومبسطة يركز الكتاب على الصعوبات العملية التي يواجهها المهتمون بعلم الإحصاء، وذلك عن طريق تبسيط الشروح خطوة بخطوة التي تساعد على إزالة الشكوك في النتائج الإحصائية للوصول إلى أقوى الاستنتاجات.

يحتوي الكتاب على المشاكل والصعوبات وكيفية تذليلها للمختصين، ويزودهم بأمثلة وتمارين مأخوذة من القطاعات الإدارية. وسوف يجد القائمون على البحوث الإحصائية في هذا الكتاب وسيلة فعالة في المستقبل.

***

الإحصاء التجاري للولايات المتحدة لعام 2004

Business Statistics of the United States,2004

تأليف: كورنيلا جي ستراوزر

أصدر هذا الكتاب قسم التجارة في الحكومة الأمريكية، وهو مرجع هام يضم حوالي 2000 سلسلة معلومات اقتصادية، بالإضافة إلى أنه يقدم صورة صناعية عن البناء العمراني، وقطاع المواصلات، والمناجم، والنفط والغاز، كما أنه يوضح أهم التحولات في برنامج الإحصاء الفيدرالي الأمريكي.

إضافة إلى ذلك يحتوي الكتاب على سرد تاريخي للأوجه الاقتصادية للولايات المتحدة، تتضمن ناتج البلاد المحلي، ومعدل الاستهلاك، والإنتاج الصناعي، وعدد ساعات العمل، وأسواق المال والأعمال، والتعامل التجاري للولايات المتحدة عالميا ، كما يقدم مقارنة لأداء البلاد مع باقي دول العالم.

التعداد العام للسكان 2005

تتواصل استعدادات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق لإجراء التعداد العام للسكان ، والتعدادات المرافقة له وذلك خلال شهري ناصر وهانيبال القادمين.

ونظراً لما للتعداد العام للسكان من أهمية كبرى في توفير البيانات السكانية في مختلف الشعبيات، حسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، كونها رافداً أساسياً لوضع الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية مستقبلاً ...

فإن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق تهيب بكافة القطاعات بذل المزيد من الجهود التوعوية بأهمية هذا الحدث ، وتحث كافة شرائح المجتمع على التعاون معها لإنجاح التعداد وتحقيق الأهداف المنشودة منه..

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق 2005

المؤتمر الوطني لتدعيم الغذاء بالعناصر الدقيقة

الغذاء قبل الدواء

21-2005/5/23 ف

تحت شعار"الغذاء قبل الدواء"، تنظم الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق هذا المؤتمر بالتعاون مع عدد من المؤسسات والهيئات المحلية وذلك خلال الفترة 21-2005/5/23 ف

أهداف المؤتمر

- التعرف على الأمراض المرتبطة بسوء التغذية
- دراسة المعتقدات والقناعات المسبقة السائدة في المجتمع حول أغذية معينة
- التعرف على الطرق المثلى لتصنيع الأغذية بما لا يؤثر على قيمتها الغذائية
- تحسين القيمة الغذائية لأغذية الفئات الخاصة

محاور المؤتمر

- أهمية تدعيم الأغذية بالعناصر الغذائية الدقيقة
- الوضع التغذوي بالجماهيرية العظمى
- الغذاء والتغذية، مستقبل وآفاق

وتدعو اللجنة العليا للإشراف والتحضير للمؤتمر الباحثين، والمتخصصين ذوي العلاقة من كافة القطاعات للمشاركة في المؤتمر.

تشمل فعاليات المؤتمر معرضاً لأهم وأحدث تكنولوجيات الصناعات الغذائية ، تشارك فيه شركات وشركات محلية وإقليمية ودولية .

FOOD MEDICINE FOOD MEDICINE FOOD MEDICINE FOOD MEDICINE

توجه كافة المراسلات الى اللجنة العلمية للمؤتمر

هـــ : 4813500 - 218 21 480 9134+

ناسوخ : 218 21 480 9134+

بريد الكتروني : nfdcc@yahoo.com